M/909.492

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 08 ماي 1945
قالمة

15/221

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ والآثار
التخصص: تاريخ عام

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ العام بعنوان:

نشاط جبهة التحرير الوطني الجزائرية في الخارج (1954-1962)

(مصر وتونس نموذجا)

إعداد الطالبة:
فوزية بوهالي

بإشراف الأستاذ الدكتور:
صالح فركوس

لجنة المناقشة:

الأستاذ	الرتبة	الصفة	الجامعة
أ.د محمد شرقي	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة08ماي 1945م قالمة
أ.د صالح فركوس	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا	جامعة08ماي 1945م قالمة
أ.د شايب قدادرة	أستاذ التعليم العالي	عضوا مناقشا	جامعة08ماي 1945م قالمة

السنة الجامعية: 2015/2014 م-1436/1435هـ

15/221

دعاء

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى: " وقل رب زدني علما".

اللهم إنفعنا بما علمتنا، وعلمنا ما ينفعنا، وزدني علما، سبحانك لا علم لنا

إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم".

اللهم إشرح لي صدري ويسر لي أمري واحلل عقدة من لساني يفقهوا

قولي.

اللهم لا تجعلني أصاب بالغرور إذ نجحت، و لا باليأس إذا أخفقت بل

ذكرني دائما أن الإخفاق هو التجربة التي تسبق النجاح.

اللهم إذا أعطيتني نجاحا فلا تأخذ مني تواضعي، وإذا أعطيتني

تواضعا فلا تأخذ مني إعتزازي بكرامتي.

شكر وعرفان

بداية أحمد الله العلي الكبير رب العالمين، صاحب العظمة والكبرياء، الذي منحني القوة والصبر والإرادة من أجل إتمام هذا العمل.

وإيمانا مني بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: " لا يشكر الله من لا يشكر الناس".

أتقدم بجزيل الشكر والإمتنان لأستاذي المشرف " صالح فركوس" على كل ما قدمه لي من نصائح وتوجيهات، التي ساعدتني في إنجاز هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى كل من قدم لي يد العون والمساعدة، وإلى كل من شجعني بنصيحة أو كلمة طيبة حتى أنهيت هذه المذكرة المتواضعة.

الإهداء:

إلى الذين ضحوا بحياتهم من

أجل أن تحيا الجزائر حرة مستقلة.

إلى الوالدين الكريمين " عبد الهادي وفطيمة" حفظهما الله، وأنعم عليهما بالصحة والعافية.

إلى زوجي رفيق دربي خير الدين.

إلى إخواتي: مصطفى، فارس وزوجته بسمة، إلى عبد الكريم، نسيم، أسامة.

إلى أختايا: نعلة، إيمان وزوجها عبد الرزاق وأبنائهما زياد، جواد، وأحمد أمين.

إلى معلمي في المرحلة الإبتدائية محمد الطاهر قرابسي.

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي المتواضع عرفانا مني ومحبة لهم.

فوزية

مقـدمــة:

لم يكن نشاط جبهة التحرير الوطني يقتصر على الوطن فقط، بل تجاوز الحدود الجغرافية للتعريف بالقضية الجزائرية دوليا، فشمل هذا النشاط تقريبا جميع القارات ومعظم دولها مبينا ومعرفا بالقضية الوطنية وبثورتها المباركة التي إندلعت بهدف تقرير المصير وتحقيق الإستقلال والتنديد بجرائم الإستعمار.

وكان هذا النشاط يجري لتعبئة الرأي العام الدولي وتحريك الضمير العالمي وإحراج الدول العظمى وتحميل الأمم المتحدة مسؤوليتها تجاه معاناة الشعب الجزائري الذي ظل يرزح تحت نير الإستعمار ما يزيد عن قرن لم يعرف من هذا الإستعمار سوى القتل والدمار.

ونظرا لشساعة الموضوع وأهميته وقيمته التاريخية إذ لا يزال إلى حد الآن بحاجة إلى أقلام جزائرية لدراسته ولتبيانه، لذلك وقع إختياري على نموذجين رئيسيين أردت البحث فيهما وهما مصر وتونس، حيث تناولته أولا بأول أي نشاط جبهة التحرير في كل منهما في مختلف المجالات خلال الثورة الجزائرية.

وقد جاءت إشكالية الدراسة كالتالي:

كيف كان نشاط جبهة التحرير في مصر وتونس؟ وإلى أي مدى إستطاعت جبهة التحرير تحمل عبء نقل القضية الجزائرية إلى مصر وتونس، وإيجاد حل لها من أجل نيل إستقلالها؟

وللإجابة على هذه الإشكالية وجب علينا طرح مجموعة من التساؤلات الجزئية من أجل فهم الموضوع وتتمثل في:

- ✓ كيف كانت البدايات الأولى لنشاط الجبهة في مصر وتونس؟
- ✓ كيف كانت علاقة الداخل بالخارج؟
- ✓ ما هي أهم المؤتمرات التي عقدتها الجبهة في كل من مصر وتونس؟
- ✓ هل إستطاعت جبهة التحرير في مصر وتونس دعم الثورة بمختلف الإمكانيات المادية والعسكرية؟
- ✓ كيف كانت علاقة الجبهة بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية؟
- ✓ كيف يمكن تقييم الجوانب الإيجابية والسلبية في نشاط الجبهة في مصر وتونس؟

أسباب اختيار الموضوع:

يعود إختياري لهذا الموضوع لعدة أسباب نذكر منها:

- ✓ رغبتي الشخصية في دراسة جوانب مهمة من تاريخ الثورة الجزائرية.
- ✓ يعتبر موضوع نشاط جبهة التحرير في مصر وتونس من المواضيع الهامة التي لم يتطرق إليها المؤرخون والباحثين بشكل كبير ودقيق.
- ✓ رفع اللبس والغموض عن الجدل المثار حول نشاط جبهة التحرير في مصر وتونس وما أحدثه من تصدع في العلاقة بين قادة الداخل وقادة الخارج.

المناهج المعتمدة في الدراسة:

إعتمدت في دراستي هذه على المناهج التالية:

- ✓ المنهج السردي الوصفي: إعتمدت عليه في سرد ووصف الأحداث وترتيبها ترتيبا زمنيا ووصفها حسب كل مرحلة من المراحل الواردة في خطة البحث.
- ✓ المنهج التحليلي: تم الإعتماد عليه عند عرض وتحليل وتصنيف المادة العلمية حسب كلا مرحلة من مراحل البحث.

حدود الدراسة:

إن الفترة التي تناولتها الدراسة تنحصر ما بين 1954 إلى 1962، وهي الفترة المحددة بتفجير ثورة أول نوفمبر 1954، وتنتهي بتحقيق الإستقلال الوطني سنة 1962، وهي فترة زمنية غنية بالأحداث والمواقف التاريخية.

مصادر ومراجع البحث:

لإنجاز هدا البحث إعتمدت على مجموعة كبيرة متنوعة من المصادر والمراجع وقد تمثلت أبرزها في:

- ✓ كتاب "عبد الناصر وثورة الجزائر" لمؤلفه فتحي الديب إعتمدت عليه في دراسة البدايات الأولى لنشاط الجبهة في القاهرة، وكذلك الجانب العسكري ومختلف الشحنات القادمة من مصر إلى الجزائر.
- ✓ كتاب "حياة كفاح" الجزء الثالث لمؤلفه أحمد توفيق المدني إعتمدت، عليه في دراسة مختلف الإجتماعات والمؤتمرات التي عقدها وفد الجبهة بمصر.

✓ كتاب "مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية (1954- 1962)"، لمؤلفته مريم الصغير، وهو كتاب شامل تضمن دعم مختلف الدول العربية للقضية الجزائرية وعلى رأسها مصر وتونس.

✓ كتاب "التونسيون والثورة الجزائرية" لمؤلفه حبيب حسن اللولب، ويتكون من جزئين إعتمدت على كليهما فيما يخص أنشطة الجبهة بتونس.

خطـة البحث:

من خلال ما توفر لدينا من معلومات التي جمعناها من مختلف المصادر والمراجع، وكذا الجرائد والمجلات والرسائل الجامعية قسمت بحثي هذا إلى مقدمة مع فصل تمهيدي وثلاثة فصول رئيسية متبوعة ببعض الملاحق وخاتمة نهائية، وقد وضعنا لذلك الخطة التالية:

✓ الفصل التمهيدي: وهو عبارة عن مدخل للموضوع، ويبدأ بدراسة خلفيات ميلاد جبهة التحرير من نشأة المنظمة الخاصة إلى إجتماع مجموعة22 وتشكيل لجنة الـ 6، بالإضافة إلى إبراز أهم مبادئها وأهدافها.

✓ الفصل الأول: ويدرس نشاط جبهة التحير في مصر ما بين 1954 و1958، وقسمناه إلى ثلاث عناصر وهي:

- النشاط السياسي وتضمن البدايات الأولى لنشاط الجبهة وكذا علاقة الداخل بالخارج، وموقف الوفد الخارجي بالقاهرة من قرارات مؤتمر الصومام، بالإضافة إلى عقد مؤتمر 1957 الذي عرف بالمؤتمر التصحيحي للثورة.

- النشاط العسكري ودرست فيه الإمداد بالسلاح قبل عقد مؤتمر الصومام ثم الإمداد بالسلاح بعد عقد مؤتمر الصومام.
- النشاط الإعلامي والثقافي: ففي النشاط الإعلامي تحدثت عن إذاعة صوت العرب من القاهرة ثم على دور الوفد الإعلامي للجبهة في دعم القضية الوطنية، أما عن النشاط الثقافي فتناولت فيه نشاط الطلبة الجزائريين في القاهرة ومختلف المحاضرات والندوات التي كانوا يعقدونها.

ثم إنتقلت بعد ذلك إلى:

✓ الفصل الثاني: الذي عنوانته بجبهة التحرير الوطني والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (1958-196)، ركزت في هذا الفصل على الظروف التي أدت إلى تأسيس الحكومة المؤقتة وكذا الأهداف ومواقف الدول العربية من تأسيسها بالإضافة إلى علاقة جبهة التحرير بالحكومة المؤقتة.

ثم إنتقلت إلى:

✓ الفصل الثالث: وتحدثت فيه عن نشاط الجبهة في تونس (1954- 1962)، وتضمن العناصر التالية:

- النشاط السياسي: إحتوى على أوضاع تونس ما بين (1954- 1962)، وكذلك نشاط الجبهة ما بين 1956-1958، كما ضم في العنصر الأخير نشاط الجبهة ما بين 1958 إلى غاية 1962.

الفصل التمهيدي: التعريف بجبهة التحرير الوطني الجزائرية

أولا: خلفيات ميلاد جبهة التحرير الوطني:

1-نشأة المنظمة الخاصة.

2-نشأة اللجنة الثورية للوحدة والعمل.

3-إجتماع مجموعة 22وتشكيل لجنةالـ 6.

ثانيا: مبادئ جبهة التحرير الوطني:

1-المبادئ السياسية.

2-المبادئ الإجتماعية والإقتصادية.

3-المبادئ الأخلاقية.

ثالثا: أهداف جبهة التحرير الوطني:

1-الأهداف الداخلية.

2-الأهداف الخارجية.

أولا: خلفيات ميلاد جبهة التحرير الوطني:

قبل الحديث عن ميلاد جبهة التحرير الوطني، كأول منظمة سياسية في الجزائر ستعلن عن تفجير الثورة ضد الإستعمار الفرنسي، رأيت أنه من الضروري التطرق إلى مجموعة من المحطات التاريخية التي سبقت نشأة الجبهة، حيث إرتبطت هذه المحطات بجبهة التحرير الوطني إرتباطا وثيقا، وكانت ممهدة لميلادها، ومن هذه المحطات نذكر ما يلي:

1-نشأة المنظمة الخاصة:

بعد إصدار قرار العفو من قبل السلطات الإستعمارية في 19 مارس 1946، أطلق سراح المساجين السياسيين المعتقلين من مناضلي ورؤساء الأحزاب السياسية الجزائرية. ومن بينهم مصالي الحاج [1]زعيم حزب الشعب الجزائري [2]، الذي أعلن عن تسمية جديدة لحزبه وهو حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية [3]، ليتمكن بهذه التسمية من ترشيح أعضائه للإنتخابات التي أعلنت عنها الإدارة الإستعمارية عام 1947، و قد أدى مشاركة حزب

1- مصالي الحاج: ولد يوم 16 ماي 1898في تلمسان ، حل بفرنسا سنة 1918، عمل كبائع متجول، إشتغل في التجارة، إنخرط في صفوف حزب نجم شمال إفريقيا في مارس 1926، من دعاة الإستقلال التام للجزائر، شارك سنة 1927 في مؤتمر بروكسل المناهض للإمبريالية، شارك في المؤتمر الإسلامي في سبتمبر 1935 في جنيف، أسس حزب الشعب الجزائري في 11 مارس 1937، تم إعتقاله في 27 أوت 1937 بعد إطلاق سراحه أسس حزب حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية 1946، توفي 7 جوان 1974. أنظر: مصالي الحاج:مذكرات،تر:محمد المعراجي ،[ط]، منشورات ANEP، الجزائر، 2007، ص 5-139.

2- منال شرقي: أزمة حركة إنتصار الحريات الديمقراطية وتأثيرها على إندلاع الثورة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر تحت إشراف: مسعود مزهودي، قسم العلوم الإنسانية، بسكرة، 2013، ص 46.

3- حركة إنتصار الحريات الديمقراطية: هي الغطاء الشرعي الجديد الذي إتخذه حزب الشعب الجزائري المنحل من طرف الإدارة الفرنسية منذ سنة 1939، و قد إلتجا الحزب إلى هذه الطريقة لأنها تسمح له بتحرك أوسع، كما أنها تخول له حق الترشح لمختلف المجالس الانتخابية بعد الإعلان عنها لدى "الإدارة الإستعمارية، و هكذا إستطاع "الحزب الشعب الجزائري" بهذه الواجهة الجديدة، أن يصدر صحافة معبرة عن مبادئه الإستقلالية و عن إختياراته الوطنية، و أن يتوغل أكثر في أوساط مختلفة الفئات الجماهيرية، و أن ينظمها في شكل جمعيات و إتحادات قانونية، و قد واصل الحزب في نفس الوقت عمله السري.أنظر: عقيلة ضيف الله: التنظيم السياسي و الإداري للثورة (1954-1962م)، ط1، دار البصائر للنشر و التوزيع، الجزائر، 2013، ص 128.

حركة إنتصار الحريات الديمقراطية في الإنتخابات إلى إنشقاق داخل الحزب [1]، و برز رأيان متباينان تماما، رأي دعا إلى المشاركة و تبناه مصالي الحاج و أتباعه، و رأي آخر تبناه حسين لحول[2] ، و الذي دعا إلى مقاطعة الإنتخابات و أبرز مصالي موقفه بالقول: "إن الإنتخابات وسيلة من وسائل الدعاية و النضال السياسي"، أما الرأي المعارض فقد وصل إلى أن المشاركة في الإنتخابات سيأخذ من الحزب وقتا كبيرا، سيلهيه عن التفرغ للإعداد للعمل المسلح الذي هو الغاية العليا لنشاط الحزب[3] ،و من هنا يظهر واضحا أن هناك آراء جديدة قد ظهرت داخل حزب الشعب خاصة بعدما تدعم بعناصر شابة و مثقفة بعد الحرب العالمية الثانية و من هؤلاء: الأمين دباغين[4] الذي لعب دورا بارزا في حياة الحزب فيما بعد[5] .

ومن هذه الآراء الجديدة برزت ثلاثة توجهات مختلفة، ومعارضة لبعضها البعض وهي: توجه إتسم بطابع الثورية، ومحاولة السير في طريق العمل المسلح، وتوجه ظهرت فيه قضية إضفاء صفة المشروعية على نشاطات الحزب ودخوله معترك الحياة السياسية حتى

1- لحسن محمد أزغيدي: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الجزائرية (1954-1962)، [دط]، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 46-47.

2- حسين لحول: ولد في 17ديسمبر 1917 بسكيكدة داصل بحزب "نجم شمال إفريقيا" منذ سنة 1936، شغل منصب رئيس تحرير جريدة " الأمة"، وكان مسؤولا لقطاع "حزب الشعب الجزائري" بالعاصمة الجزائر، كان عضوا بلجنة حركة إنتصار الحريات الديمقراطية، ثم أمينا عاما للحركة في 1950، يعد من المعارضين لسياسة مصالي الحاج وأحد العناصر الأكثر نشاطا في المركزيين، وكان وراء تنظيم مؤتمر الجزائر الذي أعلن القطيعة بين المصاليين والمركزيين في أوت 1954، إلتحق بجبهة التحرير الوطني سنة 1955. أنظر: محمد الشريف ولد الحسين: من المقاومة إلى الحرب من أجل الإستقلال (1830-1962)، [دط]، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 51.

3- عمار هلال: الحركة الوطنية بين العمل السياسي والفعل الثوري (1947-1954)، مجلة الذاكرة، العدد 3، الجزائر، 1995، ص 82.

4- الأمين دباغين: ولد سنة 1916 بشرشال، درس في معهد الطب ،إنخرط في صفوف حزب الشعب، وشارك في مظاهرات ماي 1945، في عام 1946 إنتخب نائبا في الجمعية الوطنية، دخل في صراعات مع قيادة حركة إنتصار الحريات الديمقراطية، فقرر مصالي عزله سنة 1949، إلتحق بالجبهة سنة 1955. أنظر: حميد عبد القادر: فرحات عباس (رجل الدولة)، [دط]، دار المعرفة، [دم]، 2007، ص 290.

5- لحسن محمد أزغيدي، المرجع السابق، ص 47.

يتمكن من تحقيق أهدافه دون أن يتخلى عن مبادئه الثورية، أما التوجه الثالث فرأى أنه من الضروري بقاء نشاطات الحزب سرية حتى يمكن له أن يقوم بمهامه بعيدا عن أعين السلطة الفرنسية[1]

هذه الآراء كادت أن تؤدي إلى إنقسام الحزب وإنهياره، لكن زعيمه أنقذ الحزب، بإبقاء حزب الشعب الجزائري يواصل مهمته السياسية في إطار السرية وإبقاء حركة إنتصار الحريات الديمقراطية كحزب شرعي، كما وافق على إنشاء جناح عسكري عرف بالمنظمة السرية حيث تتولى تدريب المناضلين عسكريا وتكوينهم سياسيا[2] .

ويعود ظهور المنظمة السرية العسكرية إلى المؤتمر الأول الذي عقدته حركة إنتصار الحريات الديمقراطية يومي 15-16 فيفري 1947، وقد سلمت مهمة تنظيمها وتسيير شؤونها للمناضل محمد بلوزداد[3] ،كونه يتمتع بتجربة خاصة في هذا الميدان [4].

وإلى جانب محمد بلوزداد هناك أعضاء آخرين للمنظمة الخاصة نذكر منهم:

- حسين آيت أحمد: مسؤول سياسي ورئيس هيئة الأركان.

1- سليمان قريري: تطور الإتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية (1940-1954)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر تحت إشراف: يوسف مناصرية، قسم العلوم الإنسانية، باتنة، 2011، ص135-136.

2- لحسن محمد أزغيدي، المرجع السابق، ص 48.

3- محمد بلوزداد (1924-1952)، ولد بالجزائر العاصمة، تحصل على شهادة البكالوريا، إنتمى إلى حزب الشعب الجزائري 1937، عضو اللجنة المركزية، وأسندت إليه قيادة المنظمة الخاصة أعتبر من أهم المنظمين للمظاهرات في حركة إنتصار الحريات الديمقراطية (1947-1949)، توفي في 14 جانفي 1952 بتونس بعد معاناة طويلة مع مرض السل. انظر: أمال شني: التنظيم العسكري في الثورة الجزائرية (1945-1962)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر تحت إشراف: عبد الكريم بوصفصاف، قسم التاريخ، باتنة، 2006، ص 64.

4- أم الخير قسوم: تطور حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية (1946-1954)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر تحت إشراف: الأمير بوغادة، قسم التاريخ، بسكرة، 2013، ص 43.

- محمد بوضياف[1]: مسؤول عمالة قسنطينة.
- عبد القادر بلحاج الجيلالي[2]: مسؤول عسكري.
- جيلالي رقيمي[3]: مسؤول عمالة الجزائر .
- محمد ماروك[4]: مسؤول الشلف والظهرة.
- عمار ولد حمودة[5]: مسؤول منطقة القبائل.
- أحمد بن بلة[6]: مسؤول وهران.
- محمد يوسفي[7]: مسؤول شبكة الإستعلامات والإتصالات.

وتمثلت مهام المنظمة الخاصة في التدريب والتهيئة العسكرية، وقد قامت بشراء الأسلحة وجمعها وإعداد مخابئ وإنشاء مراكز لصنع الأسلحة والذخائر وشبكات الإتصال، وقسمت

1- محمد بوضياف: ولد في 23 جوان 1919 بالمسيلة، ناضل في صفوف حزب الشعب الجزائري، وفي سنة 1950 كان عضوا مؤسسا للجنة الثورية للوحدة والعمل، كما كان عضوا في مجموعة 22، ألقي القبض عليه في 1956، وأطلق سراحه 1962، شغل منصب وزير الدولة في الحكومة المؤقتة، توفي 29 جوان 1992. أنظر: الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، (ملف خاص)، مجلة الذاكرة، المرجع السابق، ص 238.

2- عبد القادر بلحاج الجيلالي: من الشلف، متخرج من المدرسة مختلفة الأسلحة بشرشال برتبة مرشح.

3- جيلالي رقيمي: من مدينة الجزائر، يفتقر للخبرة العسكرية و يتمتع بالمقابل بمستوى ثقافي عالي يسهل عليه الإندماج في الوسط الجديد.

4- محمد ماروك: واحد من أقدم مناضلي حزب الشعب أصله مغربي، و لكنه ولد بالجزائر، بعد إكتشاف المنظمة الخاصة هرب إلى فرنسا سنة 1950، بعد إندلاع الثورة حاول التوفيق بين جبهة التحرير و الحركة المصالية لكنه فشل.

5- عمار ولد حمودة: إنخرط في حزب الشعب الجزائري سنة 1942، إنضم إلى جبهة التحرير الوطنيين ،من دعاة "الجزائر جزائرية".

6- أحمد بن بلة:
(1916- 2011): عنصر نشيط في المنظمة الخاصة، ولد بمغنية، شارك في الحرب العالمية الثانية عمل على جلب السلاح للثورة، من القادة الخمسة المختطفين سنة 1956، إنتخب رئيسا للجمهورية الجزائرية سنة 1962.

7- محمد يوسفي: مناضل في حزب الشعب الجزائري وعضو في اللجنة المركزية.
أنظر: زينب بلغول: المنظمة الخاصة ونشاطها الثوري (1947-1950)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ العام تحت إشراف: شايب قدادرة، قسم التاريخ، قالمة، 2013، ص 40-41.

البلاد إلى خمسة مناطق و إلى نواح وأفواج وخلايا سرية، وكان لها نظاما محكما للإنخراط والتدريب[1].

لقد إستطاعت المنظمة الخاصة، وفي فترة وجيزة أن تفرض نفسها، وأن تطور الوضع النضالي في الحزب، ورغم إمكانياتها المادية الضعيفة إستطاعت أن تثبت وجودها بنشاط أفرادها مما أصبح يشكل عامل ضيق وإحراج لبعض عناصر حركة إنتصار الحريات الديمقراطية لإن ذلك النشاط صار يجلب تتبعات الشرطة الفرنسية، بل قامت بتنفيذ بعض العمليات المسلحة التي جلبت أنظار السلطات الفرنسية[2].

ومن أبرز العمليات التي قامت بها المنظمة الخاصة نذكر منها: الهجوم على البريد المركزي بوهران سنة 1949، بالإضافة إلى عملية تبسة على مستوى عمالة قسنطينة[3]، هذه العملية خلقت جوا من القلق لدى الإدارة الإستعمارية. ومن ثم بدأت المطاردة لأعضاء المنظمة حيث تم إكتشافها في مارس 1950.[4]

وبعد إكتشاف المنظمة الخاصة بدأت محنتها الطويلة حيث شنت ضدها حملة واسعة من الإعتقالات المتوالية التي أسفرت عن تحطيمها وتشريد أعضائها وسحب قيادتها[5]، وبعد مرورها بهذه الظروف القاسية إتخذت قيادة حركة إنتصار الحريات الديمقراطية قرارا لا يقل

1- الأمين شريط: التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية (1919-1962)، [دط]، منشورات المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص 82.
2- لحسن محمد أزغيدي، المرجع السابق، ص 52.
3- سليمان قريري، المرجع السابق، ص 190-191.
4- جمال قنان: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، [دط]، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994، ص 227.
5- الأمين شريط، المرجع السابق، ص 52.

خطورة عن إكتشاف المنظمة الخاصة ذاتها وهو إجراء الحل[1]، وعلى الرغم من ذلك فقد واصل الأعضاء الفارون عملهم النضالي، رافضين قرار الحزب بحل المنظمة، وفي تلك الأثناء بدأت الخلافات بين قادة الحزب أنفسهم، بين زعيم الحزب مصالي الحاج وأعضاء اللجنة المركزية، وقد بلغ الخلاف ذروته سنة 1953 حينما لجأ زعيم الحزب إلى حل اللجنة المركزية، وبذلك إنشق الحزب إلى قسمين رئيسيين: وهما مصالي الحاج وأنصاره، واللجنة المركزية وأنصارها[2].

لم يقف أعضاء المنظمة الخاصة موقف المتفرج من الإنشقاق الذي حدث داخل الحزب، حيث حاول بعض أعضاء المنظمة إصلاح الوضع وفك النزاع وتوحيد مناضلي الحزب وإقناعهم بأن الوسيلة الوحيدة للإستقلال هي الكفاح المسلح.[3]

و لكن هذه المحاولات باءت بالفشل، و أمام تأزم الأمور و إنفجار الأزمة بين المركزيين والمصاليين سنة 1954، لم تعد هناك فائدة ترجى من محاولات المصالحة المتكررة لحل النزاع بين الطرفين بخاصة أعضاء المنظمة الخاصة المنحلة خوفا من تضييع فرصة الكفاح المسلح من أيديهم، الأمر الذي جعلهم يتخذون قرار الإنتقال من الكفاح السياسي إلى مرحلة التحضير لتفجير الثورة، لذلك تم إنشاء حركة مهمتها الكفاح المسلح، في الوقت نفسه إعادة

1- أمال شلي، المرجع السابق، ص 88.
2- الأمين شريط، المرجع السابق، ص 53.
3- لحسن محمد أزغيدي، المرجع السابق، ص 55.

بناء حركة إنتصار الحريات الديمقراطية، فأطلق على هذه الحركة إسم " اللجنة الثورية للوحدة و العمل"[1].

2-نشأة اللجنة الثورية للوحدة والعمل:

تعد "اللجنة الثورية للوحدة والعمل" من أبرز التنظيمات السياسية التي شكلتها العناصر النشيطة في التيار الإستقلالي، قبل أشهر قليلة من إنطلاقة الثورة التحريرية، وتمثل تاريخيا أول هيئة ثورية تم إنشاؤها دون العودة إلى زعامة حركة إنتصار الحريات الديمقراطية أو إستشارتها، فقد كانت اللجنة الثورية في جوهرها ثمرة لمبادرة قام بها عدد من المركزيين وبعض نشطاء التيار الإستقلالي بهدف إعادة بعث المشروع الثوري الذي تم إجهاضه من طرف الشرطة الإستعمارية في سنة 1950[2].

وقد تأسست اللجنة الثورية في 23 مارس 1954، كحركة قومية أخذت على عاتقها مهمة إعادة بناء حركة إنتصار الحريات الديمقراطية أثرت في المصاليين والمركزيين، كانت قيادتها جماعية، وقراراتها إجتماعية[3].

كان هدفها الرسمي والعلني هو إصلاح ذات البين بين مختلف الإتجاهات قصد إعداد الثورة، وعدم ترك المناضلين ينجرون وراء هذه الخلافات[4]، فقد دعى مناضلي الحزب إلى

1- زينب بلغول، المرجع السابق، ص 130.
2- أم الخير قسوم، المرجع السابق، ص 91.
3- لحسن محمد أز غيدي، المرجع السابق، ص 57.
4- إبراهيم لونيسي: ظهور جبهة التحرير الوطني وتطوراتها إلى غاية 1956،مجلة المصادر، العدد 12، الجزائر، 2005، ص 133.

الإتحاد وعدم السير وراء أي من الفريقين المتنازعين على مستوى قيادة الحزب والهدف من هذه اللجنة هو الإنتقال إلى العمل المسلح[1].

وقد أنشئت اللجنة بمبادرة من أحد قادة المنظمة الخاصة التي بقي معظم أعضائها على الحياد، وهو محمد بوضياف الذي كان يشكل عمودها الفقري، وشارك إلى جانبه من أعضاء المنظمة الخاصة الحياديين مثل مصطفى بن بوالعيد[2]، أما باقي الأعضاء فكانوا من المركزيين الشيء الذي ساعد اللجنة على الحصول على مساعدات مادية لإصدار نشرة خاصة هي "الوطن" وجُلب ضدها غضب المصاليين.

وبعدما باءت كل جهود ومساعي اللجنة الثورية للوحدة والعمل بالفشل خاصة بعد إصطدامها بعدوان طرفي الحزب المتنازعين، وحيث إستمرت الأزمة تزداد هوة مما دعى محمد بوضياف إلى التفكير في أسلوب للخروج من هذا الوضع، فقرر رفقة مصطفى بن بوالعيد[3] إستدعاء مجموعة من الإطارات القديمة في المنظمة السرية الشيء الذي تم في أواخر جوان 1954 وعرف بإجتماع 22.[4]

1- المرجع السابق، ص 133.

2- مصطفى بن بوالعيد: ولد في 5 فيفري 1917 في أريس بمنطقة في الأوراس من عائلة تنتمي إلى الأعيان، انخرط في حزب الشعب في تنظيمته المسلحة بعد الحرب العالمية الثانية، ثم ينتخب في الجمعية الجزائرية بكل نجاح لكن السلطات الإستعمارية تلغي إنتخابه، يصبح عضوا في اللجنة المركزية 1953، ويعترف به الجميع زعيما لأنصار الكفاح المسلح لكنه يترك القيادة لمحمد بوضياف ويكتفي بالقيادة السياسية والعسكرية لمنطقة الأوراس، يعتقل في فيفري 1955، لكنه يتمكن من الفرار بصحبة الطاهر الزبيري في نوفمبر 1955، يوم 27 مارس 1956 يستشهد إثر إنفجار جهاز الراديو. أنظر: حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص 284.

3- بالإضافة إلى العربي بن مهيدي، ديدوش مراد، رابح بيطاط. أنظر: إبراهيم مياسي: ظهور جبهة التحرير الوطني وتطوراتها إلى غاية 1956، المرجع السابق، ص 141.

4- الأمين شريط، المرجع السابق، ص 83.

3 . إجتماع مجموعة 22 وتشكيل لجنة 6

إجتمعت لجنة 22 في 23 جوان 1954 بالجزائر العاصمة، ضمت 22 عضوا[1]، وقد تم الإجتماع في بيت إلياس دريش بصالومبي(المدنية حاليا)، وقد أثيرت في هذا الإجتماع مجموعة من النقاط نذكر منها:

- تاريخ المنظمة السرية من يوم إنشائها إلى حين حلها.
- إهتمامات أعضاء المنظمة السرية بين عامي 1950-1954.
- أزمة الحزب وأسباب الإنقسام[2].

وهناك نقطة أثارت نقاشا حادا وهي نقطة الثورة، هل حان وقتها أم لا؟[3]وقد برز موقفان خلال الإجتماع وهما: رأي يؤيد تفجير الثورة من بينهم العربي بن مهيدي، ورأي يرى بأن العمل الثوري لم يحن بعد، وفي نهاية الإجتماع حسم الموقف لصالح الرأي الأول القائل بتفجير الثورة بعدما تدخل المناضل سويداني بوجمعة قائلا:" هل نحن ثوريون أم لا؟ وإذا كنا كذلك ماذا ننتظر لنقوم بهذه الثورة إذا كنا مخلصين مع أنفسنا"[4].

1- مجموعة 22: ضمت كل من: ديدوش مراد، العربي بن مهيدي، مصطفى بن بوالعيد، سويداني بوجمعة، باجي مختار، عثمان بلوزداد، محمد بوضياف، رمضان بن عبد الملك، بن مصطفى بن عودة، لخضر بن طوبال، يوسف زيغود، رابح بيطاط، الزبير بوعجاج، سليمان بوعلي، بلحاج بوشعيب، عبد الحفيظ بوصوف، عبد السلام حبشي، عبد القادر العمودي، محمد مشاطي، سليمان ملاح، محمد مرزوقي، إلياس دريش. أنظر: عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، ج 1، [دط]، دار العثمانية، الجزائر، 2013، ص 188.

2- منال شرقي، المرجع السابق، ص 73-74.

3- المرجع نفسه، ص 74.

4- إبراهيم مياسي:ظهور جبهة التحرير الوطني وتطوراتها إلى غاية 1956، المرجع السابق ،ص 138.

و قد تم الإتفاق في هذا الإجتماع على الشروع في الثورة المسلحة، و تم إنتخاب "مسؤول وطني" و هو محمد بوضياف الذي كلف بتنفيذ قرار المجتمعين، و تطبيقا لذلك عين محمد بوضياف لجنة من خمسة أعضاء هم: مصطفى بن بوالعيد، ديدوش مراد، العربي بن مهيدي، رابح بيطاط و هو نفسه،[1] و قد إنضم إلى هذه اللجنة في سبتمبر 1954، كريم بلقاسم الذي لم يكن من أعضاء المنظمة السرية، لكنه كان متمردا و ثائرا على السلطات الفرنسية، ملتحقا بالجبال منذ سنة 1947، و قد إجتمع القادة الستة في مدينة الجزائر و ذلك يوم 23 أكتوبر 1954، فعملوا على تعيين القادة المسؤولين عن المناطق و النواحي، ثم وزعت بعض الأسلحة الرشاشة مع تأمين التموين للمجاهدين[2]، و قد تم تقسيم المناطق كالآتي:

- المنطقة الأولى (الأوراس) قائدها مصطفى بن بوالعيد.
- المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) قائدها ديدوش مراد.
- المنطقة الثالثة (القبائل الكبرى) قائدها كريم بلقاسم.
- المنطقة الرابعة (الجزائر العاصمة) قائدها رابح بيطاط.

أما المنطقة الخامسة (وهران) قائدها العربي بن مهيدي[3].

1- مصطفى بن بوالعيد القادم من الأوراس، ديدوش مراد من ضواحي الجزائر العاصمة، محمد العربي بن مهيدي من عين مليلة، رابح بيطاط من عين كرمة من مقاطعة قسنطينة، محمد بوضياف سليل أسرة كبيرة من مسيلة، وموظف مالي سابق ، كريم بلقاسم الذي هبط من جبال القبائل الكبرى. أنظر: بسام العسلي: نهج الثورة الجزائرية (الصراع السياسي)، طبعة خاصة، دار الرائد، الجزائر، دار النفائس، بيروت، 2010، ص 181.

2- المرجع نفسه، ص 182.

3- عبد المجيد عمراني: جان بول سارتر والثورة الجزائرية، [دط]، مكتبة مدبولي، الجزائر، [دت]، ص 42.

بعد تقسيم القطر الجزائري إلى خمسة مناطق، أوكلت إلى محمد بوضياف مهمة التنسيق بين أعضاء جبهة التحرير الوطني في الداخل والخارج وذلك بعدما أضيف إلى هذه اللجنة أعضاء الوفد الخارجي وهم: أحمد بن بلة، محمد خيضر، وحسين آيت أحمد، والذين أوكلت إليهم مهمة التعريف بالثورة التحريرية وشرح أبعادها وأهدافها السياسية[1].

وقد رأى القادة الستة أنه من الضروري إنشاء تشكيل سياسي جديد تتوافر له القدرة على تعبئة الجماهير حول اللجنة[2]، وفعلا قامت هذه اللجنة بتأسيس جبهة التحرير الوطني[3] التي تحملت المسؤولية التاريخية ليس في عهد الثورة التحريرية فقط بل أيضا في عهد الإستقلال الوطني.

ونظرا لكون الحركة الجديدة من جهة ملزمة بتفجير الثورة في أقرب الآجال بسبب ضغط الأحداث، ومن جهة أخرى كانت إمكانياتها ضعيفة[4]، ولم يلتف حولها إلا جزء ضئيل من الإطارات والمناضلين، فقررت قلب المخطط الثوري الكلاسيكي أي عوض البدء بإقامة تنظيم محكم ثم الدخول في الإثارة وصولا إلى الثورة فإنها ستطبق مخططا معكوسا كالآتي:

- إشعال فتيل الثورة في نقاط مختلفة من البلاد ثم تكريس الجهود لشرح معنى وطبيعة وأهداف الثورة قصد كسب تعاطف الجماهير ومساندتها.

1- أحمد بن بلة من مغنية على الحدود المغربية، محمد خيضر نائب سابق، وحسين آيت أحمد إبن أحد الأشراف في منطقة القبائل. أنظر: بسام العسلي:نهج الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 181.

2- المرجع نفسه ، ص 182.

3- فتحت الجبهة أبوابها لجميع المناضلين الجزائريين على إختلاف أحزابهم التي كانوا ينتمون إليها من قبل، وهي أول حزب جزائري يوحد صف الأمة من أجل تحريرها وإنخرط فيها الوطنيون الجزائريون والشخصيات السياسية الجزائرية وأصبحت المنظمة السياسية الجديدة للعمل الثوري كان هدف الجبهة هو تحرير الوطن من الإستعمار الفرنسي. أنظر: عبد المالك مرتاض: دليل مصطلحات ثورة التحرير الوطني (1954 1962)، [دط]، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، الجزائر، [دت]، ص 27-28.

4- عمار قليل: ملحمة الجزائر، ج 1، المصدر السابق، ص 205.

- ثم تأتي مرحلة الإثارة التي تتضمن إنعدام الأمن بالهجوم على المنشآت القاعدية مع تأطير الجماهير في العمق وإشراكها في تسيير الثورة[1].

وقد وجهت جبهة التحرير الوطني منشورا إلى الشعب الجزائري[2] حددت فيه أول نوفمبر كأول يوم لإندلاع الثورة المسلحة، كما بينت فيه مختلف الظروف التي قامت عليها، وكذا مختلف الوسائل والأهداف ومبادئ الكفاح المسلح ضد المستعمر الفرنسي.

ثانيا: مبادئ جبهة التحرير الوطني:

وضعت جبهة التحرير الوطني مجموعة من المبادئ الأساسية التي إعتبرتها قاعدة ومنطلق تنطلق منها الثورة، كما إعتبرتها مبادئ مقدسة لا تقبل المساس بها أو المساومة فيها معتبرة أن تحرير أرض الوطن لن يكون من طرف جبهة التحرير الوطني فقط، وإنما بإشتراك مختلف شرائح الشعب الجزائري إلى غاية تحقيق النصر، ومن بين هذه المبادئ نذكر بعضا منها:

1- المبادئ السياسية:

- إن جبهة التحرير الوطني هي منظمة الشعب الجزائري المحارب الذي يكافح في سبيل تحرير الجزائر من النظام الإستعماري، وإقامة دولة جزائرية مستقلة ذات سيادة[3].

1- مصطفى سعداوي: المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة أول نوفمبر، [دط]، [دد]، الجزائر، 2009، ص 373.
2- أنظر إلى الملحق 1 :وهو عبارة عن منشور وزعته جبهة التحرير على الشعب الجزائري.
3- النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني (1954-1962)، وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر، 1979، ص 59.

- لتحقيق إستقلال الوطن فإن جبهة التحرير الوطني تبذل جميع وسائل العمل وخاصة الكفاح المسلح.

إن جيش التحرير الوطني[1]، يعد جزءا لا يتجزأ من جبهة التحرير، وكل جندي هو مناضل في جبهة التحرير الوطني، وكل مناضل في جبهة التحرير الوطني قابل لأن يكون جنديا[2].

- العضوية في جبهة التحرير الوطني فردية، وهي تتم في مستوى القاعدة، ولا تصبح فعلية إلا بعد موافقة الهيئة التي تعلوها مباشرة في الدرجة.
- إن صفة المناضل في جبهة التحرير الوطني تتنافى مع الإنتماء لأية منظمة سياسية أخرى[3].
- وفقا لمبادئ الديمقراطية الداخلية التي تسود جبهة التحرير الوطني فإن لكل عضو الحق بما يلي:
  - عرض أفكاره ووجهة نظره والدفاع عنها أثناء إجتماع الأجهزة التي يرتبط بها.
  - توجيه أي تقرير أو رجاء أو مستند بطريق التسلسل إلى الأجهزة العليا، حتى

1- هو الجناح العسكري لجبهة التحرير الوطني، حيث إقتنع معظم الجزائريين بان النضال السياسي وحده لا يكفي مع الإستعمار الفرنسي، وبعد أن كانت التجربة السياسية الطويلة أثبتت لهم بالوقائع من أجل ذلك أسسوا جيش التحرير الوطني ومن أبرز مبادئه: مراعاة المبادئ الإسلامية والقوانين الدولية في تحطيم قوة المستعمر، مواصلة الكفاح إلى غاية تحرير البلاد وتحقيق إستقلالها التام، تقوية صلة الوصل بين مراكز القيادة ومختلف الوحدات. أنظر: عبد المالك مرتاض: المرجع السابق، ص 28. وكذلك: جريدة المجاهد، ج 1، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، 1958، ص 24.

2- محمد بجاوي: الثورة الجزائرية والقانون (1960-1961)، ط2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2005، ص 109.

3- النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني (1954-1962)، المصدر السابق، ص 111.

- المجلس الوطني للثورة الجزائرية[1].

- إن جبهة التحرير الوطني تعمل حسب القواعد المركزية الديمقراطية وتنظيمها الترتيبي السلمي سيكون حسب:

- الدوائر الترابية[2].

- ميادين نشاط المناضلين[3].

- بما أن السلطة الفردية وعبادة الشخصية تتعارض مع مبادئ الثورة فإن القيادة الجماعية مبدأ أساسي للعمل داخل جبهة التحرير الوطني، إن القيادة الجماعية تعني أنه في داخل المنظمات تتخذ القرارات بعد مناقشة حرة، ويجب أن تبقى هذه المناقشة سرية والتصويت إجباري على كل الأعضاء.

- إن فكرة القيادة الجماعية تقتضي بأن تدافع الأقلية عن القرارات التي توافق عليها الأغلبية وتطبقها بإخلاص، وتبلغ القرارات باسم الهيئة الجماعية[4].

- كل مسؤول يتحمل شخصيا تبعة نشاطه الخاص داخل المنظمة التي يتبعها.

- بمقتضى مبدأ الجماعية فإن الأعضاء في جهاز ما، مسؤولون جملة عن نشاط هذا الجهاز وفعاليته.

1- ظهر هذا المجلس في مقررات مؤتمر الصومام بعد مناقشات دامت عدة أيام من أجل تنظيم الثورة ودعمها بمؤسسات يأتي في طليعتها المجلس الوطني للثورة الذي يعتبر سلطة تشريعية ويتكون من 34 عضوا وهو أسمى مجلس للثورة. أنظر: إدريس فاضلي: حزب جبهة التحرير الوطني (عنوان ثورة ودليل دولة، 1954-1962)، [ط]، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، [دت]، ص 109.

2- الدوائر الترابية هي: الولاية، المنطقة، الناحية، القسمة.

3- النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني (1954-1962)، المصدر السابق، ص 111.

4- محمد بجاوي، المرجع السابق، ص 121.

- أن تنسيق الأعمال عنصر أساسي في سير العمل الجماعي والإدارة الجماعية، ويجب أن يكون التنسيق مضمونا في كل الدرجات.
- المراقبة ضرورة حتمية لتنفيذ القرارات المتخذة وكل منظمة لها الحق في مراقبة الفروع التي تتبعها[1].
- إجتماعات جبهة التحرير الوطني يجب حتما أن تسجل في محاضر جلسات.

2-المبادئ الإجتماعية والإقتصادية: ومن أبرزها:

- إن هدف جبهة التحرير الوطني هو بناء جمهورية جزائرية حرة ديمقراطية إجتماعية لا تكون متناقضة مع المبادئ الإسلامية.[2]
- إن جبهة التحرير الوطني ستواصل بعد إستقلال الوطن مهمتها التاريخية كقاعدة ومنظم للشعب الجزائري من أجل بناء الديمقراطية الحقيقة والرخاء الإقتصادي والعدالة الإجتماعية.
- النظام يسري على الجميع بقدر ما تعظم المسؤولية تشتد المؤاخذة[3].
- إحترام السلم التصاعدي واجب حتمي[4].
- تتكون الموارد المالية والمادية لجبهة التحرير الوطني من الإشتراكات والإكتتابات والمنح والمساعدات والأملاك المنتقلة أو غير المنتقلة وغيرها من الموارد.

1- النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني (1954-1962)، المصدر السابق، ص 112.
2- الأمين شريط، المرجع السابق، ص 90.
3- المرجع نفسه، ص 121.
4- النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني (1954-1962)، المصدر السابق، ص 112.

- موارد جبهة التحرير الوطني هي ملك وطني[1].
- كل إختلاس لأملاك جبهة التحرير الوطني من طرف المؤتمن عليها أو المتصرف فيها يعد جريمة خطيرة تستدعي تتبعات قانونية.

3-المبادئ الأخلاقية: ومن أبرزها:

- يعتبر عضوا في جبهة التحرير الوطني كل جزائري أو جزائرية يلتزم حسب نظامها الأساسي بأن يناضل في سبيل أهدافها، ويمضي الإلتزامات التي يعينها له الجهاز الذي يترتبط به، وكذلك فإن تحديد حقوق وواجبات الحزبيين مستوحى مباشرة من الرغبة في إحترام مبادئ الديمقراطية[2].
- كل مناضل من جبهة التحرير الوطني يجب عليه:
  - معرفة الإتجاه السياسي لجبهة التحرير الوطني.
  - تطبيق قرارات جبهة التحرير الوطني وجعل الأخرين يطبقونها.
  - العمل والسهر الدائم على تماسك وحدة جبهة التحرير الوطني، وبالتالي وحدة كل قوى الأمة[3].
  - أن يكون مثالا يحتذى به في وطنيته وصدقه وأمانته وعمله وإخلاصه وسلوكه.
  - حفظ أسرار جبهة التحرير الوطني والتمسك باليقظة والحزم.

1- يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، المصدر السابق، ص 58.
2- محمد بجاوي، المرجع السابق، ص 120.
3- يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، المصدر السابق، ص 54.

- الخضوع لنظام جبهة التحرير الوطني المشترك بين كل المناضلين من القاعدة إلى القمة.
- حضور الإجتماعات المنتظمة للفروع التي يتبعها ومطالعة صحف ومنشورات جبهة التحرير الوطني، وتطوير معلوماته العامة، وإستعداداته التكتيكية.
- محاربة كل عمل إنقسامي أو إقليمي[1].

- كل الأعضاء متساوون داخل جبهة التحرير الوطني والمسؤول منهم، مهما تكن رتبته خاضع لنفس الواجبات، وله نفس حقوق باقي الأعضاء في القاعدة[2].
- كل مخالفة للنظام يرتكبها مناضل أو مسؤول يعاقب عليها من طرف المنظمة التي يتبعها، ويمكن للهيئات الأعلى درجة أن تبحث المخالفة.

ولا يمكن الإستئناف في موضوع تأديبي أمام الهيئة الأعلى درجة إلا في حالة الأخطاء الخطيرة.

- يحدد النظام العام للتأديب الذي أصدرته اللجنة التي أنشأها المجلس الوطني للثورة الجزائرية الأخطاء والعقوبات وطريقة الحكم عليها.[3]

ثالثا: أهداف جبهة التحرير الوطني:

رسمت جبهة التحرير الوطني لمشروع كفاحها المسلح ضد الإستعمار الفرنسي، مجموعة من الأهداف قسمت إلى أهداف داخلية وأخرى خارجية وهي:

1- المصدر السابق، ص 55.
2- محمد بجاوي: المرجع السابق، ص 121.
3- النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني (1954-1962)، المصدر السابق، ص 115.

1-الأهداف الداخلية:

ربطت جبهة التحرير الوطني أهدافها الداخلية بالنضال العسكري والسياسي، وكذا النضال على المستوى الإقتصادي والإجتماعي منذ بدايتها، من أجل تحقيق هدفها المحدد في نص البيان وهو الإستقلال الوطني بواسطة إيجاد دول جزائرية ذات سيادة و نظام ديموقراطي إشتراكي في دائرة المبادئ الإسلامية مع إحترام جميع الحريات الأساسية دون تميز في الدين أو المعتقد[1]

فعلى المستوى العسكري إنطلقت جبهة التحرير الوطني بإمكانيات عسكرية محدودة من حيث العتاد، و من حيث الرجال إذا لم يكن يزيد عدد الذين لبوا النداء أكثر من ثلاثة آلاف مجاهد أسلحتهم لا تتجاوز بعض الرشاشات و بنادق الصيد و كانت الخطة محصورة في حرب الكمين و العصابات، و ما إن شرعت السلطات الفرنسية في رد الفعل، و أمام تزايد القمع و الإضطهاد الممارس من قبلها ضد الشعب الجزائري[1]، فما كان من نفوذ جبهة التحرير الوطني إلا أن يزداد توسعا في الجبال و السهول المجاورة للمدن مستقطبة خيرة أبناء الشعب الجزائري، و ما أنفك أن توسع الجناح العسكري وفق تنظيم دقيق شمل كل ولايات الوطن، و إذا ذاك أصبح أغلب الشعب الجزائري مجند وراء جبهة التحرير ما عدا الذين إتخذوا موقفا معاديا من الثورة و إنضموا بصفة مباشرة أو غير مباشرة إلى الإستعمار الفرنسي[2].

1- إدريس فاضلي، المرجع السابق، ص 78.
2- المرجع نفسه ، ص 78.

أما على المستوى السياسي فهدف الجبهة هو التطهير السياسي للبلاد، وذلك بإعادة الحركة الوطنية إلى طريقها الثوري[1]، فقد كانت جبهة التحرير الوطني تمثل تواصل تاريخي للحركة الوطنية مجتمعة وبخاصة حزب الشعب الجزائري وحركة إنتصار الحريات الديمقراطية[2]، كما كانت تهدف إلى القضاء قضاء مبرما على جميع ألوان الإحتيال، والدخول في سياسة الإصلاحات، وأيضا لم شتات جميع الطبقات السياسية للشعب الجزائري لتصفية حساب النظام الإستعماري[3].

و قد برهنت جبهة التحرير الوطني بأنها حركة ثورية شاملة تأسست من أجل القضاء على الإستعمار لتقيم دولة تكون سيدة نفسها، يطمئن فيها جميع سكانها سواء منهم مسلمين أو غير مسلمين، و هذا تعهد موثوق و دعوة صريحة للمستوطنين الأوروبيين بأن لا خوف على ممتلكاتهم و معتقداتهم، و كذلك مصالحهم ثقافية كانت أم إقتصادية، و سيلقى الأشخاص و العائلات، كل الإحترام في الجزائر المستقلة، من أراد منهم البقاء في الجزائر محتفظا بجنسيته الأصلية فله ذلك، و يعتبر أجنبيا، أما من أراد الإقامة في الجزائر مع إكتساب الجنسية الجزائرية فله ذلك أيضا و يعتبر جزائريا مثل السكان الأصليين عليه واجبات و له حقوق[4].

1- أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر، المصدر السابق، ص 202.
2- آمنة بوشري: الحوسمة والثورة التحريرية الجزائرية، [دط]، مؤسسة شباب الجامعة، [دم]، 2006، ص 63.
3- أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر، المصدر السابق، ص 202.
4- السبتي غيلاني: علاقة جبهة التحرير الوطني الجزائرية بالمملكة المغربية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر تحت إشراف: يوسف مناصرية، قسم العلوم الإنسانية، باتنة، 2011، ص 74.

و إلى جانب الهدف السياسي وضعت جبهة التحرير الوطني أهداف أخرى تتعلق بالوحدة الوطنية ووحدة الصف[1]، حيث تؤلف الوحدة الوطنية مشروعا كبيرا نمته جبهة التحرير على طول مدة الصراع المسلح، و كانت الوحدة حينئذ مرتبطة بضرورة العمل، و ترسم جبهة التحرير الجديدة لوحدة العمل، على ضوء تجربة الماضي التي عاشتها الحركة الوطنية الجزائرية[2]، كما تمثل الوحدة الوطنية المناهضة للإستعمار القاعدة الجوهرية للقوة السياسية و العسكرية الرئيسية للمقاومة، فيجب الحفاظ عليها كاملة غير منقوصة، و على ديناميكيتها بتجنب الأغلاط التي لا تغتفر أحيانا المرتبطة بالتفرقة العنصرية و الإنتهازية التي تخدم مناورات الإستعمار[3].

ومن الأهداف الداخلية أيضا لجبهة التحرير الوطني نجد الهدف الإقتصادي، حيث كانت تهدف إلى إسترجاع إستقلال الجزائر ، وإخضاع مجالات الإنتاج والتسويق والإستثمار إلى التخطيط الذي يأخذ بعين الاعتبار واقع البلاد وإمكانيتها وإحتياجات الجماهير الشعبية الواسعة.[4]

كما كانت تهدف إلى تغيير الهيكلة الإقتصادية التي وضعها الإستعمار الفرنسي طيلة الفترة التي يقيمها في الجزائر لتكون دعامة للإقتصاد في الوطن الأم[5].

1- المرجع السابق، ص 75.
2- سليمان الشيخ: الجزائر تحمل السلاح (دراسة في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة)، تر: محمد حافظ الجماني،[دط]، منشورات الذكرى الأربعين للإستقلال، الجزائر، 2002، ص 279.
3- محمد الصالح الصديق: أيام خالدة في حياة الجزائر، [دط]، موفم للنشر، الجزائر، 2009، ص 164.
4- محمد العربي الزبيري: الخطوات الأولى في التطبيق الميداني لأهداف الثورة الجزائرية، مجلة المصادر، العدد 2، الجزائر، 1999، ص 23.
5- المرجع نفسه، ص 24.

وصحيح أن جبهة التحرير لم تبدأ في عامها الأول ببرنامج إقتصادي واسع، لكنها كانت واعية بأن السلطات الإستعمارية قد إغتصبت ملكيات الجزائريين الزراعية والصناعية خاصة ومنحتها إلى الكولون، ولقد تحول ذلك الوعي في خضم المعركة إلى رغبة ملحة في إسترجاع كل ما أخذ بالقوة، وفي نهاية مرحلة الكفاح، ظهر التفكير جديا في إرساء قواعد التسيير الذاتي الذي يعد بحق واحدة من الطرق المؤدية إلى إنتصار الإشتراكية، والذي هو في خطوطه العريضة مأخوذ من تقاليد الإنتاج والتسيير الإقتصادي قبل الإحتلال الفرنسي[1].

أما على الصعيد الإجتماعي فقد هدفت جبهة التحرير الوطني إلى تغيير البنية الإجتماعية في البلاد، فكانت تقوم بعمل عسكري ونفس الوقت تهتم أساسا بالطبقات الإجتماعية في وسط البلاد أي تريد تنظيما يقلب الوضع لما كان عليه في العهد الإستعماري، وفي نفس الوقت تغيير بنيتهم الإجتماعية، فكانت توجه الطبقات الإجتماعية وتنظيمها بشكل يتماشى وطبيعة العمل الثوري وتطوره[2].

ولقد نجحت الجبهة في توحيد معظم الطبقات الإجتماعية للشعب الجزائري حيث إلتف حول جبهة وجيش التحرير الوطني، وإيمانه بجبهته وجيشه، فكانت الثورة بحق بالشعب ومنه وإليه حيث إستطاعت أن تفشل كل الخطط الإستعمارية بفضل ما من الله به عليها من حسن وتخطيط وتنظيم للشعب وتطوير جبهة التحرير الوطني[3].

1- المرجع السابق ، ص 24.
2- عبد القادر نور:حوار حول الثورة، ج 3، [ط]، موفم للنشر، الجزائر، 2009، ص 414.
3- آمنة بو اشري، المرجع السابق، ص 63.

*وقد قضت جبهة التحرير الوطني بالكامل على النظرية الإستعمارية التي أرادت فرنسا فرضها وغرسها في أذهان الجزائريين وهي الجزائر فرنسية، فالإستراتيجية التي تبنتها جبهة التحرير الوطني إستطاعت وفي ظرف قصير من نقل المجتمع الجزائري من واقع التجزئة والتفرقة إلى واقع مجتمع جزائري منسجم موحد، حيث إرتبطت هذه الإستراتيجية بالواقع الجزائري آخذة في الإعتبار الظروف الحالية والجديدة والتي يمكن أن تظهر سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي[1].

ومن خلال دراسة أهداف جبهة التحرير الوطني الداخلية يمكن القول بأن الجبهة كانت المؤتمن الوحيد على أهداف الإستقلال التي قام على أساسها نجم شمال إفريقيا ثم حزب الشعب الجزائري وأخيرا حركة إنتصار الحريات الديمقراطية، وهي وريثة الرصيد من الوطنية الشعبية التي تراكمت خلال سنين من النضال السياسي العسير[2].

فلقد تكفلت جبهة التحرير الوطني بتلك التقاليد الوطنية وأدرجتها في مسار العنف الثوري الهادف إلى القضاء على الإستعمار[3]، وتحقيق الوحدة التي هي عنصر قوة جبهة التحرير الوطني، إزاء خصم قوي، يجمع بين الإمكانيات العسكرية، والوسائل النفسية والسياسية، لهذا لم يسمح بإرتكاب أي خطأ سواء لدى الشعب أو الإطارات التي ستشرف على تطبيق إطلاق النار فيما بعد، وخاصة على مستوى القمة[4].

1- المرجع السابق، ص 65.
2- بن يوسف بن خدة: جذور أول نوفمبر 1954، تر: مسعود حاج مسعود، ط2، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 350.
3- المصدر نفسه، ص 350.
4- بن يوسف بن خدة: إتفاقيات إيفيان، تر: أحسن زغدار، محل العين جبالي، [دط]، ديوان المطبوعات الجامعية، [دت]، ص13.

فلا غرابة إذن في أن ينضم معظم شرائح الشعب الجزائري إلى هذه الجبهة، ومعظم قدماء حزب الشعب الجزائري وبصورة تلقائية، وسيكون هؤلاء بمثابة الحاكم المحرك والرئيسي فيما بعد[1].

2-الأهداف الخارجية:

هناك العديد من الأهداف الخارجية وضعتها جبهة التحرير الوطني، وقد تمثلت بالدرجة الأولى في:

- تدويل القضية الجزائرية وهذا لإيصال صوت الجزائر إلى مسامع العالم وفضح الإستعمار الفرنسي[2].
- تحقيق وحدة شمال إفريقيا في نطاقها الطبيعي، الذي هو النطاق العربي الإسلامي[3]. كسب المد الأعلى من التأكيد الخارجي وعزل السلطة الإستعمارية على المسرح الدولي، وتأكيد وجودها الدولي، في دائرة ميثاق الأمم المتحدة، وتأكيد صداقة الثورة الجزائرية الفعالة مع جميع الدول التي تساند قضيتها التحريرية.[4]

لقد ربطت جبهة التحرير الوطني أهدافها الداخلية بأهدافها الخارجية، حيث شرعت إثر تفجيرها الثورة المسلحة تتحرك على الصعيد الخارجي بشكل موازي لما تقوم به على الصعيد

1- بن يوسف بن خدة: جذور أول نوفمبر 1954، المصدر السابق، ص 350.
2- لسبتي غيلاني ، المرجع السابق، ص 75.
3- أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر، المصدر السابق، ص 202.
4- سليمان الشيخ: المرجع السابق، ص 279.

العسكري والتعبوي، من أجل فك العزلة التي فرضها الإستعمار الفرنسي على الشعب الجزائري طيلة قرن وربع قرن[1].

فلقد كانت عقدة الأسطورة الإستعمارية، عقدة الجزئية، قد إستحكمت على النفوس وسيطرت على الألسنة والأقلام في أنحاء المعمورة، بدون استثناء، سواء في البلدان المغاربية أو بلدان المشرق العربي حيث كانت كلها تؤكد أسطورة الجزئية التي لا تتجزأ، وهذا حتى في أوساط الجامعة العربية.

ومن ثم فإن طرح القضية الجزائرية على الصعيد الدولي لم يكن وليد الصدفة، ولا نتيجة توافق ظروف معينة، ولكنه كان تطبيقا لسياسة الجبهة الخارجية[2].

حيث أكدت مختلف مواثيق جبهة التحرير الوطني على ضرورة ربح رهان المعركة مع فرنسا على المستوى الدولي، ولتجسيد ذلك يجب وضع إستراتيجية واضحة للعلاقات الخارجية للثورة، قصد كسب مزيد من التأييد الدولي على المستويين الرسمي والشعبي، وفي نفس الوقت مواجهة الإستراتيجية الفرنسية والإستحواذ على هذا الميدان والعمل على تضييق الخناق على تحركاتها ومناوراتها.[3]

1- أحسن بومالي: إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى (1954-1956)، [ط]، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، [ت]، ص151.
2- المرجع نفسه، ص 152.
3- لزهر بديدة: دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية وأبعادها الإفريقية، ط1، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 56.

ويمكن القول أن الثورة إستندت في رسم هذه الإستراتيجية على أسس ومعايير تختلف بإختلاف الجهات والتوجهات، فمصير العالم العربي، بما فيه شمال إفريقيا مرتبط بمصير الجزائر التي تعتبر الحلقة المفقودة في الوحدة العربية ما دامت واقعة تحت الإحتلال.

الفصل الأول: نشاط جبهة التحرير الوطني في مصر (1954-1958).

أولا: النشاط السياسي:

1-البدايات الأولى لنشاط جبهة التحرير الوطني في مصر.

2-علاقة الداخل بالخارج.

3-مؤتمر 1957.

ثانيا: النشاط العسكري:

1-الإمداد بالسلاح قبل مؤتمر الصومام.

2-الإمداد بالسلاح بعد مؤتمر الصومام.

ثالثا: النشاط الإعلامي والثقافي:

1. النشاط الإعلامي:

أ-إذاعة صوت العرب من القاهرة.

ب- وفد جبهة التحرير الإعلامي.

2-النشاط الثقافي.

أولا: النشاط السياسي:

يعتبر النشاط السياسي للوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني في مصر من أهم الأنشطة التي قامت بها الجبهة هناك، وسنحاول في هذا المبحث دراسة مختلف جوانب هذه الأنشطة وذلك منذ حلول الوفد الخارجي على الأراضي المصرية وإلى غاية قيام الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سنة 1958.

1-البدايات الأولى لنشاط جبهة التحرير الوطني في مصر:

قبل الخوض في محاولة تسليط الضوء على الأداء الذي قام به عناصر الوفد الخارجي في القاهرة، وتقييم مختلف الجوانب الإيجابية والسلبية فيه، يبدو الأسلم في هذا السياق أن نعود إلى الأصول الأولى التي ظهرت فيها أول تشكيلة لما أصبح يعرف بعد إنطلاق الثورة بالوفد الخارجي"، لأن تلك العودة إلى بداية الخمسينات ستوفر لنا إمكانية أكبر لتتبع المسار المرحلي الذي تكون ذلك الوفد من خلاله في سنوات 1951-1954 في القاهرة[1].

كان محمد خيضر أول من حط رحاله بالقاهرة عام 1950، بعد فراره من الجزائر في أعقاب إكتشاف المنظمة الخاصة، وسرعان ما أصبح محمد خيضر في القاهرة عضوا أساسيا في لجنة تحرير المغرب العربي[2]، كممثل لحزب الشعب الجزائري في صفوف تلك اللجنة، وبعد أكثر من سنتين التحق به حسين آيت أحمد في 22 جويلية 1952، في

1- عبد النور خيثر: تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية (1954-1962) ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر تحت إشراف: حباسي شاوش، قسم التاريخ، الجزائر، 2006، ص 133.

2- تأسست بالقاهرة في سنة 1948، إنبثقت عن مكتب المغرب العربي التابع للجامعة العربية، وضم ممثلي الأحزاب الوطنية المغربية الثلاثة (المغرب، تونس، الجزائر). انظر: أحمد منغور: موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية (1954-1962)، ط 1، دار التنوير للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 94.

عضوية لجنة المغرب العربي، أما أحمد بن بلة فقد ذكر في مذكراته أنه إلتحق بمصر سنة 1953،[1] معتبرا أن بداية الثورة في الجزائر كانت تبدو شديدة الصعوبة وأن بداية عمل الوفد الخارجي في مصر، لم تكن أقل صعوبة على إعتبار أنهم كانوا مجهولين في مصر[2].

وتعود الإرهاصات الأولى لإتصال الجزائريين بالحكومة المصرية عقب تطور الأحداث بالمغرب العربي، مما دفع بالمسؤولين في القاهرة إلى إعطاء الأولوية لهذه المنطقة، وما يتطلبه الكفاح المسلح هناك، ونظرا لتعذر عملية المتابعة والإستطلاع الميداني بسبب الحصار والسيطرة الإستعمارية على مواقف دول المغرب العربي لزم الأمر القيام بعملية التقييم في القاهرة عن طريق دعوة رؤساء الأحزاب والتنظيمات السياسية المغاربية الموجودة بالقاهرة[3]، إلى عقد مؤتمر تنسيقي مع الجامعة العربية يوم 3 أفريل 1954، ضم كافة أحزاب المغرب العربي، ستّين من المغرب والجزائر وتونس[4]

وقد تبلورت في هذا الإجتماع الأفكار الجزائرية الثورية التي كانت تدعو إلى الإبتعاد عن التقليدية في الكفاح والإصرار على الكفاح المسلح كطريق إيجابي لتحرير الوطن، وكان

1- ذكر المؤرخ جاك دوشمان أن القنصلية المصرية منحت لأحمد بن بلة رخصا مرور صدرت في 13 أوت 1953 ، ولم تنصح هذه الرخص عن التاريخ الحقيقي لميلاده، وقد صدرت هذه الوثيقة قبل سنة من اندلاع الثورة وصالحة إلى غاية 8 مارس 1955، لكنها قابلة للتجديد. أنظر: جاك دوشمان: تاريخ جبهة التحرير الوطني، تر: موجد شرار، [دط]، منشورات مرموني، الجزائر، 2013،ص 288-289.

2- أحمد بن بلة: مذكرات، تر: العفيف الأخضر، [دط]، منشورات دار الآداب، بيروت، [دت]، ص 94.

3- الطاهر جبلي: شبكات الدعم اللوجستيكي للثورة التحريرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر تحت إشراف: يوسف مناصرية، قسم التاريخ، تلمسان، 2009، ص 161.

4- عمار بن سلطان: الدعم العربي للثورة الجزائرية، طبعة خاصة، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص 147.

المطلب الأساسي للوفد الجزائري هو الحصول على السلاح فقط.[1]

وفي هذا السياق ذكر أحمد بن بلة أنه كانت هناك إختلافات بين الجزائريين والمصريين بخصوص الدعم المصري للثورة الجزائرية، فالمصريون حسب قوله كانت لديهم فكرة خلق وتمويل حركة كبرى مركبة من ثلاثة فروع وطنية لتحرير شمال إفريقيا، بينما الجزائريين أكدوا على ضرورة أن يكون النضال في سبيل الإستقلال وطنيا بلا جدال شارحين للمصريين أسباب ذلك، فأثنوا على موقفهم ووعدهم بتقديم كل مساعدة ممكنة للثورة الجزائرية[2].

هذا الموقف عززه إجتماع 5 أفريل 1954 بين فتحي الديب مدير الإستخبارات المصرية والذراع الأيمن للرئيس المصري جمال عبد الناصر، فقد ذكر فتحي الديب أنه عقد إجتماع مع أحمد بن بلة، وكذلك محمد خيضر حيث شرح كليهما الظروف الصعبة التي تمر بها الجزائر ومخططهم في ذلك من أجل تحريرها مطالبين السلطات المصرية بدعم كفاحها[3]، وقد أكد محمد خيضر في هذا الإجتماع أن هذه المرحلة هي مرحلة التفهم الدقيق والعميق للقضية الجزائرية، وقد دام هذا الإجتماع ثلاث ساعات مستمرة في شرح القضية الجزائرية، وعقب هذا الإجتماع مباشرة وافق جمال عبد الناصر على مبدأ دعم حركة النضال المسلح في الجزائر بعد التقرير المفصل الذي قدمه فتحي الديب[4]، وقد أعلن جمال عبد الناصر عزمه الوقوف إلى جانب القادة الجزائريين في ثورتهم ضد الإستعمار الفرنسي[5].

1- المرجع السابق، ص 147.
2- أحمد بن بلة، المصدر السابق، ص 95.
3- فتحي الديب: عبد الناصر وثورة الجزائر، ط2، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1990، ص 33.
4- الطاهر جبلي: شبكات الدعم اللوجستيكي للثورة التحريرية، المرجع السابق، ص 242.
5- أحمد سعيود: العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني (1954-1956)، [ط]، دار الشروق للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 65.

وقد قام أحمد بن بلة بإبلاغ المناضلين الذين يعدون للثورة بموافقة جمال عبد الناصر المبدئية على دعم كفاح الجزائر، وذلك في الإجتماع الذي عقده في مدينة "برن" السويسرية في أوائل أكتوبر 1954،[1] أين إلتقى محمد بوضياف الذي غادر الجزائر في 26 أكتوبر 1954 وإلتحق بالعاصمة السويسرية، وقد قدم لأعضاء الوفد الخارجي على رأسهم أحمد بن بلة عرضا مفصلا عن الإستعدادات الجارية لتفجير الثورة[2]، وكان محمد بوضياف هو آخر من إلتحق بأعضاء الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني في القاهرة، حيث غادر الجزائر متوجها إلى العاصمة السويسرية، ومن ثم النزول بالقاهرة، وقد كلف بإيصال بيان أول نوفمبر إلى القاهرة لإذاعته عبر أمواج "إذاعة صوت العرب"، ولكنه تأخر في العاصمة السويسرية[3] لظروف طارئة، فقام بإرسال رسالة إلى أعضاء الوفد الخارجي لجبهة التحرير في القاهرة يوم 29 أكتوبر 1954 ،حثهم فيها على الإسراع لدى السلطات المصرية من أجل الحصول على تأشيرة لدخول القاهرة[4]، وبعدما تعذر عليه الدخول، إضطر إلى إرسال بيان أول نوفمبر عبر البريد السريع[5]، وقد دعى في رسالته إلى نشر بيان أول نوفمبر إلى الشعب في كل مكان وذلك من خلال تكليف أحدهم بالإتصال "بإذاعة صوت العرب" من أجل إذاعة البيان[6].

1- عمار بن سلطان، المرجع السابق، ص 148.

2- رياض بودلاعة: القيم الديموقراطية في الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ الحديث و المعاصر تحت إشراف: عبد الكريم بوصفصاف، قسم التاريخ و الآثار، قسنطينة، 2006، ص 128.

3- المرجع نفسه، ص 128.

4-Mohamed Boudiaf : la préparation du premier Novembre 1954, 2éme Edition, Dar enouamene, Alger, 2011, P 136.

5- رياض بودلاعة، المرجع السابق، ص 128.

6-Mohamed Boudiaf, op.cit, P 137.

ولم يتمكن محمد بوضياف من دخول القاهرة إلا في 2 نوفمبر 1954،[1] وهكذا صار الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني يتشكل من الرباعي محمد خيضر، حسين آيت أحمد، أحمد بن بلة، محمد بوضياف[2].

وفي أول لقاء بين أعضاء الوفد الخارجي لجبهة التحرير في مصر تقرر أن يكون العمل بصفة جماعية وأن يتولى كل من أحمد بن بلة ومحمد بوضياف المهام العسكرية، وقد مكث محمد بوضياف أياما بالقاهرة ثم غادرها متوجها نحو سويسرا، بينما يتقاسم كل من محمد خيضر وحسين آيت أحمد المهام السياسية والدبلوماسية، ولكن حسين آيت أحمد توجه فيما بعد إلى نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية ليصبح أول ممثل لجبهة التحرير الوطني هناك.[3]

وتتمثل البدايات الأولى لنشاط جبهة التحرير الوطني في المجال السياسي في 27 نوفمبر 1954، حيث وجه الوفد الخارجي للجبهة مذكرة إلى مجلس الجامعة العربية في دورته الثانية والعشرين، تمحورت هذه المذكرة حول الوضع السائد بالجزائر منذ إعلان الثورة في نوفمبر 1954[4]، وأهم ما جاء في هذه المذكرة أن الثورة الجزائرية تتعرض لقمع كبير من قبل السلطات الإستعمارية[5]، وقد أدانت هذه المذكرة تصريحات رئيس الحكومة ووزير الداخلية " فرنسوا ميترون" التي أكدت فيها عزم فرنسا القوي، على عدم الإعتراف بحق

1- عبد النور خبثر، المرجع السابق، ص 133.
2- رياض بودلاعة، المرجع السابق، ص 128.
3- المرجع نفسه، ص 129.
4- محمد عباس: شهادات تاريخية (فصول من ملحمة التحرير، فرسان الحرية)، ج 9، [دط]، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 224.
5- أحمد بشيري: الثورة الجزائرية والجامعة العربية، ط2، منشورات ثالة، الجزائر، 2005، ص 59.

الشعب الجزائري في تقرير مصيره[1]، كما أشارت المذكرة إلى القوانين الإستثنائية التي أعلنت عليها الإدارة الإستعمارية في جميع أنحاء البلاد، ومنع التجول ليلا في بعض المناطق مثل منطقة الأوراس حيث ألقت من الجو فوق كامل المنطقة منشورات تتضمن تهديدا ووعيدا للسكان المدنيين الذين لا يجلون عن المنطقة ب24 ساعة التي تلي الإنذار[2]، وقد إعتبر وفد الجبهة هذا المنشور تبريرا مسبقا لجريمة الإبادة الجماعية التي تستعد لإرتكابها[3].

وبعد إندلاع الثورة الجزائرية بحوالي أربعة أشهر تم في مصر محاولة لتوحيد جهود الجزائريين بمختلف توجهاتهم السياسية، خدمة للقضية الوطنية المشتركة، وهي السعي إلى تحرير الجزائر من السيطرة الإستعمارية[4]، ففي 17 فيفري 1955 توجهت الجهود الوحدوية بالمصادقة على ميثاق جبهة التحرير الوطني والذي وقع عليه جميع ممثلو التيارات السياسية الجزائرية[5]، ولعل أهم ما جاء في هذا الميثاق نذكر ما يلي:

- تعمل جبهة تحرير الجزائر في مصر لتنسيق أعمالها مع جبهة التحرير الوطني في الجزائر تنسيقا وثيقا، ومن مهام الجبهة مراقبة التطور السياسي في الداخل والخارج، ودرس الحالة وتعبئة جهودها للدعاية لصالح القضية الجزائرية بكل الوسائل

1- محمد عباس: شهادات تاريخية، المصدر السابق، ص 224.
2- أحمد بشيري، المرجع السابق، ص 59
3- محمد عباس: شهادات تاريخية، المصدر السابق، ص 224.
4- إبراهيم مياسي: مصالي الحاج في مواجهة جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية، [د.ط]، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 59.
5- وقع على الميثاق ممثلون عن جبهة التحرير الوطني وجمعية العلماء المسلمين ومصالي الحاج واللجنة المركزية والإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.

الممكنة[1].

- الإيمان بوجوب توحيد الكفاح بين أقطار المغرب العربي الثلاث: تونس، الجزائر، مراكش.
- جبهة التحرير مستعدة من الآن لتندمج في هيئة أجمع وأشمل للأقطار المغاربية الثلاث بنظام يوضح مسؤوليات تحدد وتهيب بالقائمين على الحركات التحريرية في كل من تونس ومراكش أن يضعوا أيديهم في يدها، وأن يعملوا معها على تأسيس هيئة تنتظم الجميع[2].

وقد كانت هذه المحاولة فرصة حقيقية لتوحيد جهود الإخوة الأعداء من أجل تحقيق المصلحة العليا للجزائر في تلك الفترة، وأقصد هنا على الخصوص قيادة جبهة التحرير الوطني من جهة وقيادة الحركة الوطنية الجزائرية من جهة أخرى[3].

ففي سنة 1956 إنضم إلى صفوف جبهة التحرير الوطني عناصر من جمعية العلماء المسلمين من أمثال أحمد توفيق المدني وصديقه عباس التركي، وعناصر من الإتحاد الديموقراطي للبيان الجزائريين من أمثال فرحات عباس وأحمد فرنسيس، وفي 21 أفريل 1956 عقد إجتماع ضم كل أعضاء الوفد الخارجي الذين إلتحقوا بالجبهة، وقد ذكر أحمد توفيق المدني في مذكراته تفاصيل هذا الإجتماع الذي حضره كل من: أحمد بن بلة، محمد

1- محمد البشير الإبراهيمي: آثار محمد البشير الإبراهيمي (1954-1964) ، ج 5، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص 53.
2- عبد الله مقلاتي: تطور الثورة خلال المرحلة الأولى والصعوبات التي إعترضتها (1954-1956)، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 1، المسيلة، 2011، ص 45.
3- إبراهيم مياسي: مصالي الحاج في مواجهة جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية، المرجع السابق، ص 60.

خيضر، أحمد بودع، العباس ابن الشيخ الحسين، فرحات عباس، الدكتور فرنسيس، بوجملين، بيوض، محمد أمين دباغين[1]، وقد تقرر بإجماع وجوب عقد ندوة صحفية سريعة يتكلم فيها فرحات عباس بالفرنسية ويقرأ المدني نصها بالعربي ثم يشتركان مع الدكتور دباغين في الإجابة على ما يلقى من أسئلة الصحفيين والجمهور[2].

كما ذكر أحمد توفيق المدني سلسلة الإجتماعات التي عقدها الوفد الخارجي للجبهة في القاهرة، ولعل من أبرزها نذكر منها:

- إجتماع 27 أفريل 1956: عقدته هيئة الوفد، حضره كل من: محمد خيضر، الأمين دباغين، فرحات عباس، توفيق المدني، أحمد بودع، أحمد فرنسيس، العباس ابن الشيخ الحسين، وقد ركز هذا الإجتماع على قضية تهريب السلاح إلى الجزائر[3].
- إجتماع 29 أفريل 1956: إجتماع الوفد عند توفيق المدني بمركز جمعية العلماء حضره الجميع الذين حضروا الجلسات السابقة، وقد تقرر في هذا الإجتماع تشكيل من بين رجال الوفد لجنة تنفيذية مؤلفة من بن بلة، خيضر، المدني، دباغين، عبد الرحمن كيوان، أحمد بودع، ومن مهام هذه اللجنة مناقشة القضايا العربية ومسائل السلاح وخفايا السياسة[4].

كما توالت إجتماعات الوفد كلما دعت الضرورة وأهم ما جاء فيها هو التركيز على

1- أحمد منغور، المرجع السابق، ص 94.
2- أنظر إلى الملحق 02:الذي يوضح المؤتمر الصحفي الذي عقده الوفد الخارجي بالقاهرة سنة 1956.
3- أحمد توفيق المدني: حياة كفاح (مع ركب الثورة التحريرية)، ج 3، [دط]، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 206.
4- المصدر نفسه، ص 210.

إستمرار الثورة المسلحة دون إنقطاع حتى تحقيق الإستقلال الجزائري سياسيا وثقافيا وإقتصاديا، وقد درست هذه الإجتماعات عدة قضايا وإتخذت بشأنها القرارات المناسبة إلى غاية أكتوبر 1956، عندما ألقي القبض على عناصر الوفد الخارجي[1]، ولم يكن ذلك قضاء على الثورة لإن مؤتمر الصومام[2] قد أسس هياكل قيادية جديدة، تعمل داخل الجزائر وهي المجلس الوطني للثورة ولجنة التنسيق والتنفيذ، وهو ما سمح للثورة في الإستمرار في العمل لتحطيم النظام الإستعماري في الداخل أو الخارج.

ويمكن القول أن سنة 1956 كانت سنة حافلة بالإجتماعات واللقاءات بين أعضاء الوفد الخارجي، حيث سادت روح العمل الجماعي، كما عرف الوفد تنظيم طريقة عمله، فتأسست لجنة الأسلحة وأخرى تنفيذية تدرس أمامها مختلف القضايا، وهو ما يبرز القيادة الجماعية الذي أقرته الثورة منذ بدايتها[3].

كما يمكن القول إن سنة 1956 هي السنة التي بدأت فيها الخلافات بين قادة الداخل والخارج خاصة بعد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956.

2-علاقة الداخل بالخارج:

من المعلوم أنه في بداية الثورة، تناقش أعضاء الوفد الخارجي للثورة في القاهرة في

1- ألقي القبض على أعضاء الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني في قضية إختطاف الطائرة المغربية في 22 أكتوبر 1956، حيث كانت تقل خمسة من الزعماء الجزائريين هم: أحمد بن بلة، محمد خيضر، حسين آيت أحمد، مصطفى الأشرف، محمد بوضياف. أنظر: بسام العسلي: الإستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية، طبعة خاصة، دار الرائد، الجزائر، دار النفائس، بيروت، 2010، ص 111.

2- عقد هذا المؤتمر في 20 أوت 1956 بوادي الصومام، حضره مسؤولو الثورة الجزائرية من الشرق والوسط والغرب وإعتذر ممثل الغرب، كما تعذر حضور مصطفى بن بوالعيد وكذا ممثل جبهة التحرير الوطني بالخارج، هذا المؤتمر كان لابد منه من أجل تقويم العمل الثوري من خلال أشغاله على مدى العامين الإثنين اللذين مضيا من عمر الثورة الجزائرية. أنظر: عبد المالك مرتاض، المرجع السابق، ص 54-58.

3- أحمد منغور، المرجع السابق، ص 95.

مسألة تكوين لجنة عليا للثورة، وكان العربي بن مهيدي قد رفض فكرة إنشاء قيادة عليا عندما فاتحه بوضياف في هذا الموضوع أثناء لقائهما بالناظور (المغرب)[1]، وكانت حجة بن مهيدي أن الشعب يموت ولا حاجة لتكوين قيادة ليست لها الإمكانيات اللازمة للتسيير من داخل البلاد، ومن أفدح الأخطاء أن تنفصل الإدارة عن الشعب، وعليه فإن محمد بوضياف والوفد الخارجي لم يكن متحمسا لفكرة عقد أي مؤتمر أو إنشاء قيادة عليا للثورة، وأكد أن ما إتفق عليه قادة الثورة قبيل الإعلان عنها هو العمل بمبدأ اللامركزية للثورة، ويبدو أن التخوف من وقوع إنقسام بين القادة المتواجدين بالخارج والمتواجدين بالداخل هو السبب[2].

وبعد عام من إندلاع الثورة وردت فكرة عقد مؤتمر وطني يضم قادة الثورة، وقد أشار عبان رمضان[3]، في رسالة تحمل تاريخ الفاتح من ديسمبر 1955 إلى محمد خيضر، أكد في هذه الرسالة على أن قادة الثورة في الداخل إعتبروا ورقة ضرورة عقد مؤتمر أو إجتماع هام لكبار المسؤولين في الداخل، وطلب منه أن يرسل ممثل أو إثنين من الوفد الخارجي لإن هذا الإجتماع حسب قول عبان رمضان سيتخذ قرارات حاسمة[4]، وقد قدم عبان في رسالته صورة قاتمة عن الوضع سياسيا وعسكريا، ملحا على مسألة التسليح،

1- عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية ونهاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص382.
2- المرجع نفسه، ص 383.
3- عبان رمضان: ولد عام 1920 في عائلة متواضعة في القبائل الكبرى، يترك الوظيفة العمومية عام 1945، ليتفرغ للنضال من أجل الإستقلال، إعتقل عام 1950 كمناضل في حزب الشعب، وإلتحق بمجرد إطلاق سراحه سنة 1955 بجبهة التحرير، وهو مهندس مؤتمر الصومام 1956، وقد أكسبته سياسته عداء بن بلة، وبوضياف أولا ثم عداء من حماه، كريم بلقاسم، بوصوف، إستدرج عبان إلى كمين نصب له بالمغرب حيث لقي حتفه هناك في 27 ديسمبر 1957. أنظر: محمد حربي: الثورة الجزائرية (سنوات المخاض)، [ط]، دار موفم للنشر والتوزيع، 2006، ص 189.
4- محمد عباس: شهادات تاريخية، المصدر السابق، ص 83.

ومتهما الوفد الخارجي بالتقصير في هذا المجال[1]، الأمر الذي شحن المقاتلين عليهم إلى درجة أن أصبحوا يطالبون بالتنديد بأعضاء الوفد الخارجي علانية.

ومع ذلك يعبر في ختام رسالته عن أمله في أن يكون مندوبي القاهرة في الموعد، محذرا في نفس الوقت أنه ورفاقه داخل البلاد، سيضطرون إلى إتخاذ قرارات هامة في حالة عدم حضور الوفد الخارجي الذي لن يلوم على ذلك غير نفسه[2].

في 20 أوت 1956 عقد هذا الإجتماع الذي عرف تاريخيا "بمؤتمر الصومام" الذي لم يحضره أعضاء الوفد الخارجي بالقاهرة، ولقد أصدر هذا المؤتمر بعض القرارات الحاسمة على الرغم من أن أحمد بن بلة قد راسل عبان رمضان وطلب منه تأجيل الإعلان عن قرارات المؤتمر، هذه القرارات كان لها تأثير خطير في مسار العلاقة بين الداخل والخارج ومن أبرز هذه القرارات هي: أفضلية السياسي على العسكري[3]، وأفضلية الداخل على الخارج، ويقدم عبان رمضان مجموعة من التفسيرات لذلك:

- منطق الأشياء الذي يقتضي أن يكون الخارج تابعا للداخل.
- إستحالة قيادة العمل الثوري من الخارج.
- مصدر أهلية الداخل شموليته، نظرته للوضع، وتحكمه في القوة الرئيسية للثورة[4].

ومن المعلوم أن موقف أحمد بن بلة وآيت أحمد ومحمد بوضياف من مؤتمر الصومام

1- وجه عبان رمضان رسالة شديدة اللهجة للوفد الخارجي جاء فيها: "إذا كنتم عاجزين عن إفادتنا بالسلاح من الخارج، فأدخلوا لتموتوا معنا على الأقل".
2- محمد عباس: شهادات تاريخية، المصدر السابق، ص 84.
3- زهير إحدادن: شخصيات ومواقف تاريخية، [د.ط]، منشورات ANEP، الجزائر، 2010، ص 84.
4- محمد عباس: شهادات تاريخية، المصدر السابق، ص 90.

سواء في مرحلته التحضيرية، أو ما جاء في مضمون المؤتمر، ونقصد هنا بالمرحلة التحضيرية هي موافقة الوفد الخارجي المبدئية على إقامة المؤتمر، وقد أكد أعضاء الوفد الخارجي أنهم كانوا بستعدوا لحضوره وأنهم إنتقلوا من القاهرة إلى إيطاليا ثم إلى ليبيا في إنتظار وصول من يرافقهم إلى الجزائر، ولكن لم يتم ذلك وبقي السبب مجهولا إلى يومنا.

أما بالنسبة إلى موقف أعضاء الوفد الخارجي من مضمون مؤتمر الصومام، فإن أحمد بن بلة يرفضه، وحسب ما جاء في الوثيقة رقم 34 التي نشرها محمد حربي، فإن بن بلة يرى أن القرارات مثيرة للجدل، ومن الخطورة القيام بنشرها، وهذه الرسالة كانت موجهة إلى قادة جبهة التحرير في الداخل قبل إختطاف الطائرة[1]، وبعدما تأكد أحمد بن بلة قرار عزله ورفاقه من الجهاز التنفيذي لقيادة جبهة التحرير الوطني، وبعدما أصدر المؤتمر حكما قاسيا يتهم فيه الوفد الخارجي بالتقصير في مجال التسليح، جاء رد أحمد بن بلة عنيفا في هذا السياق حسب قسوة هذا التقييم نفسه، وتضمن رده على العناصر التالية:

- أن عبان ورفاقه ليسوا مؤهلين لإصدار مثل هذا الحكم النهائي والخطير لجهلهم التام تقريبا بكل ما تم إنجازه في مجال التسليح.
- أن مصادر معلوماتهم غير دقيقة، كما وجه رسالة إلى قادة الداخل ذكر فيها الحصيلة الخاصة لما قدمه الوفد الخارجي من الأسلحة.
- رفضه الحكم على الوفد الخارجي بالجهوية، حيث أكد أن الوفد الخارجي بريء من

1- زهير إحدادن، المرجع السابق، ص 85.

هذه الممارسات[1].

أما موقف محمد خيضر فيبدو أنه كان مؤكدا لموقف أحمد بن بلة، وليست هناك إشارة صريحة فيما يخص هذا الموقف، وقد ذكر الكاتب زهير إحدادن أنه عثر على وثائق كان يحتفظ بها عبد القادر شانق تركها له محمد بوضياف قبل إعتقاله في الطائرة المختطفة على رسالة مكتوبة باللغة الفرنسية بعثها محمد خيضر من القاهرة إلى بوضياف في تطوان يبدي فيها معارضته لقرارات مؤتمر الصومام.

أما عن حسين آيت أحمد فلم يعثر على وثائق تدل على موقفه من قرارات المؤتمر وما كان شائع أنه كان على علاقة سيئة مع أحمد بن بلة، قبل وبعد وجودهما بالسجن في باريس[2].

وعلى العموم فإن مشكل القيادة ما بين الداخل والخارج مثل حجر الزاوية الذي أثار الكثير من الصراعات، وبدد قوى الثورة التحريرية، فبعد الخلاف الإيديولوجي الذي حدث عقب مؤتمر الصومام، وما أثاره من جدل واسع حول قراراته نجد أنه بعد معركة الجزائر، فيفري 1957 أصبح أكثر حدة بعد إشتداد الخناق على الولايات، مع تطبيق سلطات الإدارة الإستعمارية لسياسة التطويق الحدودي[3]، الأمر الذي صعب من مهمة الولايات في الحصول على الأسلحة والتموين أو ربط العلاقات مع قيادة الثورة بالخارج، مما جعل الكثير من قادة الولايات يتذمرون من تدني الأوضاع بالداخل ويعاتبون الوفد الخارجي في القاهرة

1- محمد عباس: شهادات تاريخية، المصدر السابق، ص 96- 97.
2- زهير إحدادن، المرجع السابق، ص 85.
3- محمد العربي الزبيري: كتاب مرجعي عن الثورة الجزائرية (1945-1962)، طبعة خاصة، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص 259.

على ذلك[1].

وأمام هذا الوضع المتأزم والتوتر الشديد الذي حدث بين قادة الداخل من جهة وقادة الخارج من جهة أخرى، قرر المجلس الوطني للثورة المنبثق عن قرارات مؤتمر الصومام، عقد أول دورة عادية له بالقاهرة، وذلك في الفترة الممتدة ما بين 20 إلى 27 أوت 1957، وهو ما عرف بالمؤتمر التصحيحي للثورة، جاء بهدف إعادة العلاقة الطبيعية التي كانت بين قادة الداخل والخارج قبل مؤتمر الصومام.

3-مؤتمر 1957:

عقدت جبهة التحرير الوطني قبل مؤتمر 20 أوت 1957 مجموعة من الإجتماعات، فكان أبرزها إجتماع 8 مارس 1957 الذي تقرر فيه إنشاء مكتب خاص لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة ضمن هيئة الوفد الذي تشكل كالآتي: أحمد توفيق المدني :رئيس المكتب – الدكتور أحمد فرنسيس: كاتبا –العباس بن الشيخ الحسين، حامد روابحية، عبد الرحمن كيوان: أعضاء[2].

وتم تحديد مهمة المكتب وطريقة العمل على الصفة الآتية:

- المكتب مكلف بتنفيذ القرارات التي قررتها لجنة التنسيق والتنفيذ القيام بها.
- العلاقات مع الحكومة المصرية تكون حسب تعليمات لجنة التنسيق والتنفيذ.
- الإتصال مع السلك الدبلوماسي بمصر.

1- سيد علي أحمد مسعود، المرجع السابق، ص 56.
2- أحمد توفيق المدني: حياة كفاح، ج 3، المصدر السابق، ص 431.

- الإتصال مع الشخصيات والمنظمات المصرية والعربية[1].
- القيام بالأعمال الإدارية والنشاطات اللازمة لأعضاء الوفد من إقامة ومسكن وتأشيرات
- يكون بالمكتب ملحق ثقافي مهمته الإهتمام بالطلبة الموجودين بمصر.

وبهذا التنظيم إزداد أداء الوفد فاعلية بفعل الدعم الذي أصبح يقدمه له مكتب القاهرة، وأصبح للوفد دورا دبلوماسيا رائدا في كسب التأييد الدولي للثورة من خلال البعثات والرحلات التي قام بها أعضاؤه[2].

إلى جانب هذا الإجتماع عقد الإجتماع الأول للمجلس الوطني للثورة الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 20 إلى 27 أوت 1957.

هناك إجماع يكاد يكون شاملا لدى شريحة كبيرة من المؤرخين والباحثين أن مؤتمر القاهرة المنعقد في أوت 1957، جاء ليصحح الأخطاء الإستراتيجية والمنهجية التي وقع فيها مؤتمر الصومام، خاصة وأنه أحدث فجوة كبيرة في صفوف زعماء الثورة، كاد من خلالها أن يؤثر على مسار الثورة بقراراته، وقد إعترف عبان رمضان نفسه بأخطاء لقاء الصومام بدليل قبوله المشاركة في مؤتمر القاهرة[3].

لقد كانت هناك ظروف عديدة مهدت لإنعقاد مؤتمر القاهرة نذكر منها:

1- أسماء زهيبي: الدعم العربي للثورة الجزائرية (1954-1962)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر تحت إشراف: برمضان سعاد، قسم التاريخ والآثار، قالمة، 2014، ص 70.
2- المرجع نفسه، ص 71.
3- مريم الصغير: مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية (1954-1962)، ط1، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010، ص 195.

- النتائج التي إنبثقت عن مؤتمر الصومام منها أولوية السياسي على العسكري وأولوية الداخل على الخارج[1].
- قضية إختطاف طائرة الزعماء الخمسة[2].
- سياسة فرنسا التعسفية ضد الشعب الجزائري وبالتحديد سياسة رئيس الحكومة الفرنسية "غي مولي" ما بين فيفري 1956 وجوان 1957، والقائمة على الحديد والنار ضد الثورة الجزائرية.
- بروز مؤشرات الصراع الداخلي بين عبان رمضان وجماعته الذين حاولوا السيطرة على زعامة الثورة.

وقد جاءت الدعوة إلى عقد مؤتمر القاهرة من طرف المجلس الوطني للثورة الذي إجتمع بكامل أعضائه العسكريين والمدنيين[3] في جلسات مطولة وصاخبة وصريحة درس خلالها الوضعية التنظيمية والسياسية للثورة داخليا وخارجيا حيث كان مؤتمر سياسي أكثر منه تأسيس للمنشآت[4]، وقد حاول هذا المؤتمر إبراز كل المظاهر الإيجابية والسلبية في السلوك والأداء الثوري في المرحلة السابقة وسطر الأهداف التي يجب الوصول إليها في ميدان

1- مبروك بلحسين: المراسلات بين الداخل والخارج (الجزائر، القاهرة: مؤتمر الصومام في مسار الثورة التحريرية (1954- 1962)، [دط]، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004، ص 70.
2- لمزيد من التفاصيل حول هذه القضية ،انظر: بسام العسلي: الإستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 111-118.
3- الأعضاء هم: عبان رمضان، فرحات عباس، عمزه، عمار بن عودة، يوسف بن خدة، محمد بن يحي، هواري بومدين، عبد الحفيظ بوصوف، سعد دحلب، حليس، لخضر بن طوبال، احمد فرنسيس، كريم بلقاسم، محمد لعموري، مزهودي، عمر أوعمران، طالي، احمد توفيق المدني، محمد يزيد الأمين، عبد الحميد مهري، الشريف محمود، وقد عين فرحات عباس رئيسا للجلسات وعين محمد بن يحي كاتبا لها. انظر: الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (ملف خاص)، مجلة الذاكرة، المرجع السابق، ص 218، 219.
4- شارل اندري فافرود: الثورة الجزائرية، تر: كابويه عبد الرحمن، سالم محمد، طبعة خاصة، منشورات دحلب، الجزائر، 2010، ص 201.

هذا المؤتمر أن يقلص إلى حد كبير نفوذ عبان رمضان وجماعته سياسيا وعسكريا، بدليل أنه كلف فقط بالإعلام داخل لجنة التنسيق والتنفيذ، وإنتهى المؤتمر بتوزيع المهام الرئيسية بين هؤلاء القادة الذين ينتمون إلى الرعيل الأول للثورة بحيث تشكلت لجنة جديدة ضمت لكل من:

1-كريم بلقاسم (مسؤول الشؤون الحربية)[1].

2-عبد الحفيظ بوصوف (مسؤولا لتموين بالسلاح وجهاز الإستعلامات).

3-محمود الشريف (منصب الشؤون المالية).

4-لخضر بن طوبال (منصب التنظيم الإداري والشؤون الداخلية).

5-فرحات عباس (مكلف بالإعلام والصحافة).

6-عبد الحميد مهري (مكلف بالشؤون الإجتماعية).

بالإضافة إلى هذه اللجنة تأسيس لجنة التنظيم العسكري التي ضمت كل من هواري بومدين، السعيد محمدي، عمار بن عودة، محمد نعموري، عمار بوقلاز[2].

وبالإضافة إلى هذين الإجتماعين خلال سنة 1957، حضر الوفد الخارجي لجبهة التحرير مؤتمر القاهرة المنعقد في الفترة الممتدة بين 29 ديسمبر 1957 وأول جانفي 1958، بحضور 44 دولة أفرو آسيوية، مثل الجزائر في هذا المؤتمر الدكتور الأمين دباغين، وقد ناقش القضية الجزائرية، وتدخلت عدة وفود لشرح وجهة نظرها وبخاصة الوفود

1- مريم الصغير: مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية (1954- 1962)، المرجع السابق، ص 199.
2- المرجع نفسه، ص 200.

العربية، وقد أدان المؤتمر السياسة الإستعمارية الموجهة ضد الشعب الجزائري الذي يحارب لنزع حريته وإستقلاله[1].

ويمكن القول إن نشاط جبهة التحرير في الميدان السياسي كان كبيرا، وعلى الرغم مما أثير حول هذا النشاط وصل في بعض الأحيان حد التشكيك في وطنية وإخلاص أعضاء الوفد الخارجي للجزائر، إلا أنه وبكل موضوعية يمكن القول إن الجبهة في مصر سعت جاهدة لإيصال القضية الجزائرية إلى العالم ويظهر ذلك من خلال حملهم لمعاناة الشعب الجزائري، وكذا سعيهم لكسب التأييد المصري للثورة الجزائرية، وبالتالي كسب دعم مادي ومعنوي جديد للثورة.

ثانيا: النشاط العسكري:

1-الإمداد بالسلاح قبل مؤتمر الصومام:

تعود جذور أولى المشاريع الخارجية لتمويل الثورة بالأسلحة والذخيرة خلال مرحلتها الأولى (1954-1956) إلى صائفة 1954، عندما إنطلق قادة الثورة في الداخل على رأسهم محمد بوضياف، ومصطفى بن بوالعيد والعربي بن مهيدي بمهمة تشكيل النواة الأولى لشبكات الدعم اللوجستيكي من خلال البحث عن مصادر السلاح في الخارج، وتهيئة الظروف والطرق والوسائل حتى تصل إلى المقاتلين في الداخل لضمان إستمرارية النشاط الثوري وشموليته[2].

1- عبد القادر خليفي: المؤتمرات الأفرو آسيوية والقضية الجزائرية، مجلة المصادر، العدد 8، الجزائر، 2008، ص 226.
2- الطاهر جبلي: شبكات الدعم اللوجستيكي للثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 116.

ولا مناص من الإعتراف بأن هذه الجهود لم تعطي نتائجها لولا الدور الريادي الذي قام به في مقابل ذلك قادة الثورة في الخارج، وعلى رأسهم أحمد بن بلة خلال مساعيه الحثيثة قصد إقناع حكومة القاهرة بفكرة دعم ومساندة الثورة بالأسلحة منذ وصوله إليها[1].

وقد لعب أحمد بن بلة دورا حاسما في الإعداد المادي للثورة، وكان بن بلة قد إتصل بالجامعة العربية طالبا عبرها الأسلحة والعون المادي، كما إلتقى رفقة محمد خيضر بفتحي الديب، وعزت سليمان وتمكن من الحصول على وعد مصري بدعم كفاح الجزائر.

وكان دور الوفد الخارجي وعلى رأسهم أحمد بن بلة التنقل بين العواصم العالمية ومهمته الرئيسية توفير السلاح والمال اللازم للثورة، وقد أبلغ كل من مصطفى بن بوالعيد وديدوش مراد وكريم بلقاسم ومحمد بوضياف ورابح بيطاط في إجتماع "برن" بسويسرا في 9 أكتوبر 1954 إستعداد مصر وموافقتها على دعم الكفاح الجزائري[2].

وتجدر الإشارة أن ليبيا كانت مركزا ومعبرا لدعم الثورة بالسلاح بحكم قربها من مصر، حيث كانت أراضيها طرق عبور لقوافل السلاح إلى جانب البحرية التي كانت تشكل طريقا لعبور السفن البحرية المشحونة بكميات كبيرة من سلاح بإتجاه الجزائر والمغرب قادمة من مصر[3].

وبعد إندلاع الثورة مباشرة أوصلت أول شحنة من السلاح كان قد إشترها أحمد بن بلة في

1- المرجع السابق،116.

2- بوبكر حفظ الله: التموين والتسليح إبان ثورة التحرير الجزائرية (1954-1962)، [د.ط]، دار العلم والمعرفة، الجزائر، 2013، ص 188.

3- الطاهر جبلي: شبكات الدعم اللوجستيكي للثورة التحريرية، المرجع السابق، ص 241.

ليبيا بطرق سرية، وفي أواخر شهر ديسمبر عام 1954 وصلت شحنة أخرى من السلاح كانت المخابرات المصرية قد أعدتها وأوصلتها إلى ليبيا، ومن ثم إلى شرق الجزائر، بواسطة اليخت "إنتصار" وقد تضمنت الكميات التالية[1]:

الأسلحة	الكمية	الذخيرة	الكمية
بنادق 303 إنجليزية	100	خراطيش بنادق 303	80.000
بنادق رشاشة برن إنجليزية	10	خراطيش برن	18.000
مسدسات رشاشة طومي 45	25	خراطيش 303 خطاطة	20.000
قنابل يدوية ميلس	820	خراطيش لبنادق رشاشة	24.650

وفي أوائل أفريل عام 1955 وصل اليخت "دينا"[2] ملكة الأردن السابقة إلى ميناء الناظور بالقرب من مدينة مليلة المغربية التي تحتلها إسبانيا، وكان على ظهر اليخت سبعة من الضباط الجزائريين الذين جرى تدريبهم وإعدادهم في مصر ليتولوا مهمات عسكرية في الثورة وهم[3]: هواري بومدين، محمد الصالح عرفاوي، علي مجاري، عبد العزيز مشري، محمد عبد الرحمن، محمد حسين، أحمد شنتوف، وكان اليخت محملا بالأسلحة والذخيرة الموجهة إلى كل من جيش التحرير الوطني والثوار المغاربة[4]، وكانت حصة الجزائر كالتالي[5]:

الأسلحة	الكمية	الذخيرة	الكمية
بندقية 303	204	طلقة 303	33.000

1- مراد صديقي: الثورة الجزائرية (عمليات التسليح السرية)، تر: أحمد الخطيب، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2010، ص30.
2- وقد ذكر فتحي الديب بالتفصيل عملية " دينا" لمزيد من التفاصيل أنظر: فتحي الديب، المصدر السابق، ص 80-85.
3- مراد صديقي، المصدر السابق، ص 30.
4- عبد المجيد بوزبيد: الإمداد خلال حرب التحرير الوطني (شهادتي)، ط2، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009، ص 88.
5- مراد صديقي، المصدر السابق، ص 31.

رشاش برن 303	20	خزان للبرن	240
بندقية رشاشة تومي 45	68	طلقة 303 للبرن	165.500
قنبلة يدوية ميلز	356	طلقة 45 للتومي	24.650
كاس إطلاق	34	كبسولة	4.000
علبة كبريت هواء	50		

ومع تطور الكفاح المسلح في الجزائر بعد هجومات 20 أوت 1955 التي كشفت حاجة الثوار الماسة للسلاح، الأمر الذي دفع بقيادة الثورة في الخارج إلى إعداد شحنة من الأسلحة لتأمين جبهة وهران، حيث تم تجهيز اليخت "إنتصار" الذي أبحر من ميناء الإسكندرية بعد شحنه بالأسلحة من طرف السلطات المصرية يوم 2 سبتمبر 1955[1]، وتضمنت الشحنة التالية:[2]

الأسلحة	الكمية	الذخيرة	الكمية
بنادق 792	303	حراطيش 792	46.260
بنادق رشاشة 792	30	خراطيش مسدسات أوتوماتيكية 45	1.000
مسدسات أوتوماتيكية 455	20	حراطيش مسدسات أوتوماتيكية 9 ملم	1.000
مسدسات أوتوماتيكية 9 ملم	34	منظارات	8
قنابل يدوية	72	صناديق ذخيرة	15

ومن أهم السفن التي إشتهرت بنقل السلاح إلى الجزائر، نجد اليخت 'غودهوب' أو الأمل السعيد[3]، وقد إتجه نحو الساحل الليبي، حيث تم تفريغ الشحنة في ميناء مهجور قرب مدينة زوارة الليبية يوم 9 نوفمبر 1955[4]، ثم أحضرت الإبل التي ستقوم بنقلها إلى

1- الطاهر جبلي: الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية (1954-1962)، [دط]، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 135.
2- عبد المجيد بوزبيد، المصدر السابق، ص 88.
3- المصدر نفسه ، ص 91.
4- أنظر إلى الملحق 03: الذي بين إرسالية أسلحة من مصر إلى الجزائر عليها توقيع أحمد بن بلة.

داخل الحدود التونسية الجزائرية، وشملت هذه الشحنة الأسلحة التالية[1]:

الأسلحة	الكمية	الذخيرة	الكمية
طلقة 792 بلجيكي	100.000	مقذوف اتيرجا	100
طلقة 303 إنجليزي	13.000	مفجر اتيرجا	300
كيلوغرام جحنايت	1000	هاون 2	4
متر فتيل مأمون	399 x 2	جهاز لاسلكي	4
كبسول كهربائي	1000	باردة سلك كهربائي	1000
علبة كبريت هواء	7	وصلة اتيرجا	5
قالب T.N.T	192	إيربال لاسلكي	1

وإستعد اليخت للتحرك يوم 20 أكتوبر، ولم تستكمل إستعدادات اليخت إلى 20 جانفي 1956، حيث أبحر بتجاه ليبيا وعلى متنه الحمولة الموجهة إلى المجاهدين الجزائريين والتونسيين، ولم يصل اليخت إلا بتاريخ 21 فيفري 1956[2].

ومع تطور كفاح الشعب الجزائري ضد الإستعمار الفرنسي، وما تطلبه ذلك من أسلحة، تم إتفاق بين قادة جبهة التحرير الوطني بالقاهرة مع بعض المسؤولين الإسبان العاملين في تجارة السلاح على تهريب كميات من الذخيرة والأسلحة، وقد قامت السلطات[3] المصرية هي الأخرى بشراء سفينة لنقل الأسلحة وهي سفينة يونانية أطلق عليها إسم "ديفاكس".

وقد دخلت "ديفاكس" ميناء الإسكندرية في بداية شهر أفريل 1956، وغادرت نفس الميناء عند فجر 6 ماي 1956، وعلى متنها حمولة من الأسلحة موجهة أساسا إلى الثورة

1- فتحي الديب، المصدر السابق، ص 125.
2- عبد المجيد بوزبيد، المصدر السابق، ص 92.
3- أسماء زهيبي، المرجع السابق، ص 77.

الجزائرية وبالتحديد إلى شرق الجزائر (الولايتان الأولى والثانية)[1]، وقد تضمنت الشحنة الأسلحة التالية[2]:

الأسلحة	الكمية	الذخيرة	الكمية
بندقية 303	500	ماكينات شحن بطاريات	2
رشاش لويس	10 و معها 40 خزنة	قنبلة يدوية	504
رشاش برتا 9 ملم	30	دانة هاون 2	252
مسدس برتا 9 ملم	48	طلقة 303 رصاص	250.000
هاون 2	5	طلقة 303 وحرقه	62.400
طلقة 7.92 ملم	400.000	طلقة 6 ملم للبرتا	16.000
		طلقة 9 ملم للمسدس	500

كما تضمنت الشحنة حمولة موجهة إلى الجزء الشرقي من الجزائر (الولايتان الثالثة والرابعة) وهي[3]:

الأسلحة	الكمية	الذخيرة	الكمية
بنادق 303	1.000	خراطيش 303	62.400
بنادق رشاشة فيكارس 303	10	خراطيش 792	60.000
بنادق رشاشة ليويس 9 ملم	26	ت.ن.ت	500
بنادق رشاشة بريطا 9 ملم	46	خراطيش 38	36.000
قاذفات إنرقا	20	خراطيش 9 ملم	34.000
مدافع هاون 2	5	خراطيش لمسدسات 9 ملم	15.000
محملات بطاريات	2	قنابل يدوية انرقا	2.200
أجهزة إرسال	4	قذيفات مدفع هاون	252
متفجرات جيلاتين/كلغ	1.000	خراطيش 7.5	50.000
مولدات كهرباء (دينامو)	5	قنابل مأمون	350
مشعلات	50	متفجرات سريعة الإنفجار	300

1- عبد المجيد بوزبيد، المصدر السابق، ص 93.
2- فتحي الديب، المصدر السابق، ص 204، 205.
3- عبد المجيد بوزبيد، المصدر السابق، ص 94.

قنابل يدوية	1.496	متفجر كهربائي	50
حبل بطيء الإنفجار بالأمتار	150		

وقد وصلت سفينة "ديفاكس" لمنطقة زوارة الليبية يوم 13 ماي 1956، حيث تم إنزال الشحنة المخصصة للمنطقة الشرقية من الجزائر يوم 14 ماي 1956، وذلك بالإتفاق مع أمين صالح مسؤول الملحق العسكري المصري بليبيا، وممثل جبهة التحرير الوطني "أحمد محساس"[1] وواصلت السفينة سيرها لإنزال باقي الشحنة المخصصة للمنطقة الغربية للجزائر على الشاطئ المجاور لمنطقة "بستة" بالقرب من مدينة وهران بعدما تم الإتفاق مع مسؤولي جبهة وهران، تم وصول المركب في وقته المحدد وأنزلت الشحنة يوم 21 ماي 1956[2].

وقد إستمرت سفينة "ديفاكس" برحلاتها بين الإسكندرية وليبيا حتى نهاية 1956، وتعتبر شحنة 26 جويلية 1956 التي تسلمها "أحمد محساس" آخر شحنة تصل الجزائر قبل عقد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956[3].

2 الإمداد بالسلاح بعد مؤتمر الصومام:

بإنعقاد مؤتمر الصومام تصعد الصراع بين قادة الثورة في الداخل والخارج متهمين المسؤولين في الخارج بتقصيرهم في أداء المهمة التي كلفوا بها، رغم الجهود المبذولة من طرف الوفد الخارجي، الذين تحملوا مشاق وعراقيل أداء مهمة جلب السلاح.[4]

1- أحمد محساس: ولد سنة 1923، إنضم إلى حزب الشعب سنة 1941، في مؤتمر 1947 عين عضوا في اللجنة المركزية، ألقي عليه القبض سنة 1950 بعد إكتشاف المنظمة الخاصة وفر من السجن في أواخر 1952، هرب إلى فرنسا حيث إنضم إلى إتحادية الحزب بفرنسا، وكان من وراء التيار المحايد أثناء أزمة الحزب 1953-1954، غادر فرنسا نحو القاهرة سنة 1955 حيث عين مسؤولا سياسيا عسكريا بتونس، بعد الإستقلال شغل منصب وزير الفلاحة وكان من أعضاء مجلس الثورة المنبثق عن حركة 19 جوان 1965. أنظر: محمد عباس: ثوار عظماء، [دط]، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 139.

2- أسماء زهيبي، المرجع السابق، ص 77.

3- عبد المجيد بوزبيد، المصدر السابق، ص 98.

4- نجاة سلام: مساهمة منطقة الزيبان في تموين الثورة بالسلاح (1954 -1962)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر تحت إشراف: لخضر بن بوزيد، قسم العلوم الإنسانية، بسكرة، 2013، ص 84.

وأمام هذا الوضع قرر أحمد بن بلة شراء سفينة "آتوس" من أجل الإسراع في تأمين الإمدادات العسكرية، وتعتبر شحنتها أكبر شحنة كانت ستحظى بها الثورة الجزائرية، لإن السفينة إحتجزت يوم 17 أكتوبر 1956 ناحية وهران بعد إقلاعها يوم 4 أكتوبر ليلا من ميناء الإسكندرية[1]، وأهم ما حملته السفينة من أسلحة ما يلي[2]:

الأسلحة	الصناديق	العدد	المجموع	ملاحظات مع الإرسال
بنادق"مفيلد" بالحراب	400	5	2000	ذخائرها ترسل فيما بعد
بنادق مختلفة الأنواع	38	5	190	/
مترايات 9ملم	50	5	250	في كل صندوق 15 شاحنة
بنادق مترايات "إيران"	/	1	50	في كل صندوق قطع غيار وأدوات تنظيف
303	50	1	50	/
حاملات المترايات "إيران"	100	12	1200	/
شاحنات المترايات "إيران"	48	31+17-2	65	/
بنادق هاون 2	24	1	24	في كل صندوق ما يلزمه من أدواته
بنادق هاون 3	24	1	24	/
رافعات مترايات هاون 3	29	1	29	في كل صندوق ما يلزمه من قطع غيار
مسدسات مختلفة الأنواع	6	1	6	وتنظيف
فيكاكرا 303	6	1	6	/
رافعات لما	6	1	20	/
بنادق 92-7	4	5	20	/
حبال ايكوبيون	2	750	20	في كل صندوق ما يلزمه
بيرات ابلاستيك	2	750	1500	/
شاحنات "لويس"	4	32	28	/
قطع غيار وأدوات		2	2	/
تنظيف	1	2		/
بنادق "لافيت" 92-7	17	2	34	/
شرائط قماش للتنظيف	1	300متر	300متر	/
/	2	4قالون	8قالون	في كل صندوق 15 شاحنة
مترينات أفام 92-7	12	2	24	/

1- وهيبة سعيدي: الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح (1954-1962)، [د.ط]، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص 85.
2- أحمد توفيق المدني: حياة كفاح، ج3، المصدر السابق، ص 322-323. وكذلك فتحي الديب، المصدر السابق، ص 255.

ذخائر 303 إعتيادي	347	1000	437000	/
303 محرقة	50	1248	62400	/
7-92	100	1000	100000	/
وملیمتر بیریتا	63	2000	126000	/
توبي 45	111	1800	199800	كل قنبلة فيها الكرطوش يزاح الشريط قبل
قنابل يدوية	42	12	5504	الرمي
				تجب إزاحة الغلاف وحاجز الأمان مع
قنابل مدافع مورتي	334	12	4008	الأشرطة
قنابل مدافع مورتي	333	3	999	يجب إزاحة الغلاف وحاجز الأمان مع
ذخائر ملمتر فرنسية	45	1600	72000	الأشرطة/
ذخائر مختلفة	55	1000		من مصادر مختلفة أرسلنا بها ويمكن الإفادة منها

وبعدما اكتشفت السلطات الفرنسية أمر السفينة قامت بتقديم شكوى شديدة اللهجة إلى مجلس الأمن ضد الحكومة المصرية إلى جانب مشاركتها في العدوان الثلاثي على مصر[1].

وعلى الرغم من ذلك واصل الوفد الخارجي لجبهة التحرير عمله في إمداد الثورة بالسلاح، كما واصلت الحكومة المصرية دعمها بشحنها مركب "اخوان إيلوكس"، حيث تم تسليم الشحنة الأولى يوم 7 فيفري 1957[2] إلى أحمد محساس وهذه الدفعة موجهة إلى الجبهة الشرقية التي كانت تعاني نقصا في الذخيرة والسلاح، وقد تم نقلها عبر التراب الليبي لتصل إلى المعدة قرب الحدود الليبية التونسية، كما تسلم الدكتور الأمين دباغين يوم 7 أفريل[3] الدفعة الثانية من الشحنة حيث خصصت لولاية قسنطينة، الأوراس، الجزائر[4].

1- أحمد توفيق المدني: حياة كفاح، ج3، المصدر السابق، ص 323.
2- انظر الملحق 04: يتضمن إرسالية أسلحة من مصر إلى الجزائر إستلمها أحمد محساس.
3- أنظر الملحق 05: يتضمن إرسالية أسلحة من مصر إلى الجزائر إستلمها الأمين دباغين.
4- نجاة سلام، المرجع السابق، ص 87.

وبعد قيام الجمهورية العربية المتحدة إستمر نشاط الوفد الخارجي في الدعم العسكري للثورة، فكانت الدفعة الأولى بتاريخ 2 جانفي 1958، وإستلم عمر أوعمران الذي أصبح مندوبا بجيش التحرير في القاهرة شحنات من الأسلحة بتاريخ 26 جانفي 1958، و10 فيفري 1958 و19 فيفري، وكانت الأسلحة متنوعة ومتطورة ناهيك على أنها تحوي أسلحة مضادة للأسلاك الشائكة، وفي يوم 31 مارس 1958 إستلم عمر أوعمران شحنة معتبرة من السلاح والذخيرة[1]، كما حصل نائبه نور الدين فراح على كميات هائلة من الذخيرة، كما تحصل أوعمران يوم 9 جوان 1958 على عدد من الأجهزة اللاسلكية مستوردة خصيصا لجيش التحرير عبر مصر تحوي أجهزة شحن بطاريات، وأجهزة راديو، كما تم الحصول بعد ذلك على شحنات من السلاح والذخيرة، ويبدو أن هذه الأسلحة كانت كافية لتسليح جيش حديث قادر على القتال لفترة طويلة دون طلب إمدادات جديدة فيما يتعلق بالسلاح[2].

في شهر سبتمبر 1958 أعدت لجنة التنسيق والتنفيذ تقريرا حول الوضع العام على الصعيد العسكري، وفي نفس الشهر ونفس السنة أسست الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والتي كان لها هي الأخرى دور كبير في دعم الثورة بالسلاح.

وفي ختام هذا المبحث يمكن القول أن جبهة التحرير الوطني في مصر لعبت دورا أساسيا في تمويل الثورة بالسلاح، سواء عن طريق شراء الأسلحة أو في كيفية تهريبها وإدخالها إلى الجزائر

1- فتحي الديب، المصدر السابق، ص 359.
2- بوبكر حفظ الله، المرجع السابق، ص 216.

ثالثا: النشاط الإعلامي والثقافي:

1-النشاط الإعلامي:

لقد أدركت جبهة التحرير الوطني منذ اللحظات الأولى بأن الإعلام هو أحد الأسلحة الفاعلة من أسلحة العصر الحديث، يقف في خندق واحد إلى جانب السلاح في مواجهة الخصم لربح المعركة[1].

ويعتبر بيان أول نوفمبر 1954، في حد ذاته أهم وثيقة إعلامية صاغتها عبقرية الجماعة التي صنعت نوفمبر، والتي أخذت على عاتقها مسؤولية تفجير الثورة[2].

وقد أكدت وثائق مؤتمر الصومام أيضا على أهمية الإعلام والدعاية وعلى طبيعة دورها في الثورة المسلحة كضرورة لتكييف العمل الدعائي على الصعيد الدولي[3]، وذلك عن طريق إنشاء مكاتب وبعثات لجبهة التحرير الوطني في الخارج[4]، مع الإعتناء في الوقت نفسه بكل وسائل الإعلام، كالصحافة السكتوبة، وكل ما يتم توزيعه من نشريات وتقارير من أجل خدمة القضية العادلة للشعب الجزائري.[5]

وقد عملت جبهة التحرير الوطني على تكوين أجهزة إعلامية قومية ناطقة بإسمها، فأنشئت أركانا إذاعية في معظم الأقطار العربية، وكانت الإذاعة أول وسيلة قوية وفعالة، في ذلك الوقت، وقد تزامن ذلك مع توسيع شبكة البث الإذاعي في الجزائر لإيصال صوت البلاد

1- أنظر الملحق 6: يبين نشاط الجبهة الإعلامية في الخارج.
2- محمد الشريف عباس: من وحي نوفمبر (مداخلات وخطب)، [دط]، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2004، ص 81.
3- رابح تركي عمامرة: صوت الجزائر إذاعة صوت العرب في القاهرة من عام 1956-1962، تدخل الملتقى الوطني حول الإعلام وسهامه أثناء الثورة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 191.
4- محمد الشريف عباس، المرجع السابق، ص 81.
5- نجاة بية: المصالح الخاصة والتقنية لجبهة وجيش التحرير الوطني (1954-1962)، ط1، منشورات الحبر، الجزائر، 2010، ص 80.

إلى كل الجزائريين، وكانت السلطات الإستعمارية تعمل على عرقلة مسارها[1]، ولكن جبهة التحرير الوطني إستطاعت رغم قلة التجربة ونقص الوسائل والإمكانيات أن تواجه الحرب الإعلامية الإستعمارية خلال ثورة التحرير[2].

ولقد كان الإعلام على الصعيد الخارجي يتم بواسطة التصريحات التي يدلي بها ممثلو الجبهة، وكذلك من خلال الندوات الصحفية التي كانوا يعقدونها في مختلف العواصم الأجنبية، فكان ما يدلي به هؤلاء ينشر في الصحافة الدولية كليا أو جزئيا أو يعلق عليه، وهكذا إستغل ممثلو جبهة التحرير الوطني في الخارج وسائل الإعلام في البلدان الشقيقة أو الصديقة لإبراز الإنطلاقة والتعريف بالثورة التحريرية وأبعادها الحقيقية[3].

ومن أبرز المحطات الإذاعية التي إنطلقت منها جبهة التحرير الوطني نجد إذاعة صوت العرب من القاهرة.

أ- إذاعة صوت العرب من القاهرة:

تأسست إذاعة صوت العرب سنة 1952، عقب الإطاحة بالنظام المصري الملكي[4]، من طرف الضباط الأحرار بقيادة جمال عبد الناصر بعد نجاح ثورتهم بتاريخ 23 جويلية[5] 1952، وكان هدف قادة النظام المصري الجديد هو مناصرة قضايا التحرر والإستقلال

1- عبد القادر نور: الإعلام عبر الوسائل السمعية للثورة الجزائرية، تدخل الملتقى الوطني حول الاعلام وسهامه أثناء الثورة، المرجع السابق، ص 210.

2- رابح تركي عمامرة، المرجع السابق، ص 190.

3- أحسن بومالي: إستراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى (1954-1956)، المرجع السابق، ص 135.

4- أنشأ النظام المصري الجديد ما يقارب أربعين قناة إذاعية موجهة نحو إفريقيا وأوروبا وحتى نحو الكيان الصهيوني، أما في اتجاه العالم العربي فقد أنشأ إذاعة صوت العرب. أنظر: الأمين بشيشي: أضواء على إذاعة الجزائر الحرة المكافحة ومحطات إذاعية أخرى متضامنة، [دط]، منشورات أصالة ثقافة، الجزائر، 2013، ص 48.

العربي إعلاميا وسياسيا، وفعلا لقد كانت "إذاعة صوت العرب" قناة أساسية للتعبئة الجماهيرية ضد الإستعمار والهيمنة في الوطن العربي[1].

وقد لعبت "إذاعة صوت العرب" في فترة الخمسينات من القرن العشرين دورا بارزا [2]في دعم كفاح الشعوب العربية من أجل الحرية والإستقلال، ومقاومة الأطماع الصهيونية في فلسطين والوطن العربي، وتوحيدها تحت راية واحدة وضمن أمة واحدة[3]، هذه النظرية جاءت من مفكر عراقي أسمه ساطع الحصري صاحب نظرية القومية العربية، وقد تبناه جمال عبد الناصر وجعل منها قاعدة لسياسته التي تختلف عن سياسة النظام المصري السابق[4].

ومن المعلوم أن فترة الخمسينات قد شهدت كفاح الشعب اليمني في جنوبه وشماله وكفاح منطقة الخليج العربي من أجل التخلص من الإستعمار البريطاني وحكم الأنظمة الفاسدة في اليمن[5].

كما كانت فترة الخمسينات كذلك فترة تصاعد نضال شعوب المغرب العربي من أجل الإستقلال والتحرر[6]، وقد كانت إذاعة صوت العرب ذات صلة وطيدة بمكتب المغرب العربي بالقاهرة، كما هي بطبيعة الحال ذات صلة بجهاز المخابرات المصري المختص

1- رابح تركي عمامرة، المرجع السابق، ص 189.
2- إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 69.
3- رابح تركي عمامرة، المرجع السابق، ص 189.
4- الأمين بشيشي، المصدر السابق، ص 48.
5- إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 49.
6- رابح تركي عمامرة، المرجع السابق، ص 189.

بملف حركات التحرر العربي والذي كان بيد فتحي الديب[1].

وعندما إندلعت ثورة الفاتح من نوفمبر 1954 في الجزائر، وجدت "إذاعة صوت العرب" كل مناصرة وتأييدا لها، بالكلمة الهادفة والأغنية الملتزمة والأناشيد الحماسية والتعاليق السياسية الموجهة والأحاديث الدينية التي تحث على الجهاد والإستشهاد في سبيل الله من اجل الحرية والإستقلال، والبرامج الخاصة في شتى المناسبات والذكريات التاريخية التي تهم الشعب الجزائري المكافح[2].

وقد كانت إذاعة "صوت العرب" تعلن بقوة عن إندلاع الثورة الجزائرية وتسمع العالم نشيد الأحرار الجزائريين[3]:

من جبالنا طلع صوت الأحرار ينادينا إلى الإستقلال

وكان أحمد سعيد مدير الإذاعة من الأوائل الذين عرفوا بتدفيق الثورة الجزائرية، وحصلوا على بيان أول نوفمبر قبل إذاعته بعدة أيام[4].

لقد أصبحت الإذاعة مصدرا أساسيا للتحسيس والإعلام بمبادئ وأهداف جبهة التحرير الوطني، والتذكير ببشاعة الجرائم الإستعمارية ومواجهة دعاية العدو، لقد كان "صوت العرب" قوة موازية ومدعمة لإسماع العمل المسلح الجزائري ومحاربة الدعاية الفرنسية الإعلامية التي تحاول إظهار فشل حرب التحرير الجزائرية[5].

1- سهيل الخالدي: جيل قسما تأثير الثورة الجزائرية في الفكر العربي المعاصر، ط1، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2007، ص 265.
2- رابح تركي عمامرة، المرجع السابق، ص 190.
3- أحسن بومالي: إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الاولى (1954-1956)، المرجع السابق، ص 136.
4- سهيل الخالدي، المرجع السابق، ص 266.
5- إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 69.

وهكذا أصبح للثورة الجزائرية صوت يسمع على أمواج الأثير من القاهرة، وقد كان لهذا الصوت صدى واسع على الصعيدين الوطني والدولي، فقد كان بمثابة دعوة للجماهير الجزائرية للقيام بواجب الجهاد في سبيل الوطن والتعريف بإنتصارات جيش التحرير الوطني[1]، والتنديد بالعمليات القمعية واللإنسانية التي كان يمارسها جيش المستعمر ضد المواطنين العزل من الشيوخ والأطفال والنساء، وكذا التعذيب الجسدي والنفسي للمناضلين وإستنطاق المعتقلين في المحتشدات والمعسكرات بأساليب وحشية، وبوسائل بدائية يعود إستعمالها إلى القرون الوسطى.

وتعتبر إذاعة صوت العرب في القاهرة من بين الإذاعات التي ناصرت الثورة التحريرية الجزائرية، كما تعتبر أول الإذاعات العربية التي أذاعت نداء جبهة التحرير الوطني حيث تلقت النداء وقائمة العمليات التي نفذت في الجزائر بواسطة وفد الجبهة المقيم هناك.[2]

ب- وفد الجبهة التحرير الإعلامي:

لقد كان أول تعليق قدمه الوفد الخارجي للجبهة على الأحداث بواسطة إذاعة "صوت العرب" من القاهرة في اليوم الأول من اندلاع الثورة المسلحة في الجزائر تحت عنوان "الثورة تنفجر في الجزائر"[3]، وقد إعتمد وفد الجبهة في تعليقه على المعلومات التي إستقاها من وكالات الأنباء العالمية[4].

1- أحسن بومالي: إستراتيجية الثورة الجزائرية في التجنيد والتعبئة الجماهيرية من إندلاع الثورة إلى غاية مؤتمر الصومام (1954-1962)، تدخل الملتقى الوطني حول الإعلام ومهامه أثناء الثورة، المرجع السابق، ص 51.

2- المرجع نفسه، ص 52.

3- المرجع نفسه، ص 57.

4- لأن الجبهة لم تكن تتوفر على جهاز إعلامي يمكنها من تبليغ العمليات العسكرية التي تنفذها في حينها إلى ممثليها في الخارج.

أما التعليق الثاني فقد ركز وفد جبهة التحرير الوطني فيه على الندوة الصحفية التي عقدها الحاكم العام "روجي ليونارد" يوم الثاني نوفمبر في عاصمة الجزائر، بهدف تهدئة أوروبي الجزائر الذين أصبحوا يعيشون في حالة رعب وقلق مستمرين، وأشار المعلق بأن الحاكم العام قد إنطلق في تحليلاته للأحداث بالإعتماد على بعض التأويلات والإستنتاجات الخاطئة والمقصودة.[1]

وكانت أول نشرة إخبارية تقدم بها وفد الجبهة من القاهرة جاءت بعنوان "اليوم الثاني للثورة الجزائرية"، وقد حاول فيها أن يكذب من خلال هذه النشرة ما تدعيه السلطات الإستعمارية، وأجهزتها الإعلامية والدعائية بأن الهدوء قد عاد إلى المناطق التي شهدت إضطرابات وأحداث يوم أول نوفمبر، وأن قوات الأمن تسيطر على الوضع عبر كامل تراب الجزائر، كما أكد في نفس الوقت بأن الثورة س ستمع أياد جزائرية[2].

كما أذاع وفد الجبهة نشرة إخبارية في اليوم الثالث من إندلاع الثورة المسلحة تحت عنوان "تصاعد العمليات المسلحة في الجزائر"، أكد فيها أن الثورة التحريرية تصعد من عملياتها المسلحة ضد منشآت الإحتلال ومراكزه العسكرية وأن القوات الإستعمارية لن تستطيع إيقاف هذا الزحف المظفر مهما بلغ حجمها[3].

وفي نهاية سنة 1955 خصصت إذاعة القاهرة برامج محددة في فترات ثابتة لإذاعة أخبار الثورة الجزائرية، إذ خصصت إذاعة القاهرة ثلاث برامج أسبوعية للجزائر، وخصصت

1- أحسن بومالي: أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1956)، [دط]، دار المعرفة للنشر، الجزائر، 2010، ص 287.
2- المرجع نفسه، ص 293.
3- المرجع نفسه، ص 294.

لكل برنامج مدة عشر دقائق وهذه البرامج هي[1]:

- برنامج "وفد جبهة التحرير يخاطبكم من القاهرة"، الذي أصبح فيما بعد "صوت الجمهورية الجزائرية يخاطبكم"، وذلك بعد إعلان الحكومة المؤقتة وكان يذاع باللغة العربية في "إذاعة صوت العرب"، وهو تعليق سياسي[2].

وقد تداول على البرنامج في مرحلته الأولى والثانية أي منذ بدايته إلى غاية 5 جويلية 1962 العديد من الأسماء منهم: أحمد توفيق المدني، رابح تركي عمامرة، محمد قسوري. وقد ساهم في تحرير التعاليق السياسية بصورة منتظمة كل من: علي مفتاحي وكان أكثر مشاركة – عبد المالك بن حبيلس (سقراط) –محمد حربي، وكانت مساهمة سقراط وحربي تترجم إلى اللغة العربية.

كما كان في نفس البرنامج تعليق بالعامية الجزائرية ينشطه الأمين بشيشي، لم يدم إلا أشهرا رغم شعبيته لدى سواحلي الجزيرة والخليج بالخصوص[3].

أما البرنامج الثاني فكان بعنوان "جزائري يخاطب الفرنسيين لنفكر معا"

"Un Algérien parle aux français, raisonnons ensembles

وكان يذاع باللغة الفرنسية في البرامج الموجهة إلى فرنسا لمدة ربع ساعة مساء كل يوم، وقد كان يتداول على تنشيطه مجموعة من مناضلي جبهة التحرير الوطني، ففي عام

1- عواطف عبد الرحمن: الصحافة العربية في الجزائر (دراسة تحليلية لصحافة الثورة الجزائرية، 1954-1962)، [د.ط]، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 58- 59.
2- المرجع نفسه ،ص 59.
3- رابح تركي عمامرة، المرجع السابق، ص 189.

1956 نزل بالقاهرة ثلاثة مناضلين من الجبهة قادمين من باريس وهم: مبروك بلحسين، محمد حاج حمو، المحامي رباني، بإعتبارهم يجيدون اللغة الفرنسية[1].

وقد واصل المناضلين المذكورين سابقا تنشيط هذه الفترة حتى تكوين الحكومة المؤقتة فأسندت لهم مهام أخرى، حيث صار مبروك بلحسين أمينا عاما مع كريم بلقاسم، والتحق محمد حاج أمينا عاما لوزارة الأخبار بقيادة محمد يزيد، وعين المحامي رباني رئيسا للبعثة الدبلوماسية الجزائرية في غانا.[2]

في سنة 1956 وقبل تكوين مكتب الصحافة والإعلام في صيف عام 1956، كان نشاط وفد جبهة التحرير الوطني يتمثل في إذاعة حديث يومي من "صوت العرب" بصفة مباشرة ومتواصلة ابتداء من بداية عام 1956، وقد بدأه الأستاذ أحمد توفيق المدني عضو وفد جبهة التحرير الوطني في القاهرة حيث كان يكتب الحديث اليومي بنفسه ويقوم بتسجيله ليلا في إذاعة "صوت العرب" وبعد حوالي شهر من بداية إذاعة الحديث اليومي من صوت العرب طلب المسؤولون في وفد جبهة التحرير الوطني في القاهرة من السيد تركي عمامرة، أن ينضم إلى الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني[3].

وقد التحق تركي رابح عمامرة بالوفد الخارجي للجبهة بعدما أنهى دراسته الجامعية في جامعة القاهرة[4]، وقد حاول تركي رابح عمامرة مواصلة الدراسات العليا معهد التربية بلندن، لكن بعد أشهر معدودة جاءه تنبيه من ممثل جبهة التحرير بأوروبا مفاده أن الدراسات العليا

1- عواطف عبد الرحمن، المرجع السابق، ص 59. والأمين بشيشي، المصدر السابق، ص 50.
2- الأمين بشيشي، المصدر السابق، ص 50.
3- رابح تركي عمامرة، المرجع السابق، ص 196.
4- المرجع نفسه ، ص 197.

في تلك الظروف ضرب من الترف، فامتثل لهذا التنبيه، وعاد أدراجه إلى القاهرة[1] ليستأنف نضاله في مكتب الصحافة والإعلام الذي أعيد تنظيمه بعد مؤتمر الصومام[2] الذي عبر على أهمية وسائل الإعلام والدعاية وعلى طبيعة الحركة المسلحة لضرورة تكثيف النشاط الدعائي على الصعيد الدولي[3].

وخلال عام 1956 ظل السيد تركي رابح عمامرة يحرر ويذيع بنفسه حديث الجزائر اليومي من "صوت العرب" باللغة العربية، في جويلية 1956 حضر إلى القاهرة الطيب الثعالبي[4]، عضو مجلس الثورة وأصبح هو المشرف على مكتب الصحافة والإعلام بعد إنشائه، وذلك بدل الأستاذ أحمد توفيق المدني، وفي هذه المرحلة إنضم إلى مكتب الصحافة والإعلام محمد كسوري الذي أنهى دراسته في كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر، حيث أصبح مع رابح تركي عمامرة بالتناول على كتابة حديث الجزائر في "إذاعة صوت العرب" يوما بعد يوم، ولكن أصبح فيما بعد محمد كسوري هو من يقوم بتسجيله في "إذاعة صوت العرب" سواء حرره هو أو حرره تركي رابح عمامرة، كما إنضم إلى المكتب في هذه المرحلة لمدة قصيرة السيد عبد القادر معاشو الذي كان يعد حديثا باللغة الفرنسية[5].

وفي غضون سنة 1957، إنضمت عناصر جديدة إلى مكتب الإعلام منها مالك بن نبي، وعبد القادر بن قاسي، وتوسعت المصلحة الفرنسية إلى محامين أمثال بن يحي، وحاج

1- محمد عباس: مثقفون في ركاب الثورة (في كواليس الثورة)، [دط]، دار هومة للطباعة والنشر التوزيع، الجزائر، 2004، ص 63

2- المصدر نفسه، ص 64.

3- تيسير أبو عرجة: دراسات في الصحافة والإعلام، ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص 254.

4- الطيب الثعالبي مسؤول إتحادية جبهة التحرير بالمغرب إنتقل إلى القاهرة أواخر ربيع 1956.

5- رابح تركي عمامرة، المرجع السابق، ص 197.

حمو ونافع رباني، ومناضلين أمثال إبراهيم غافر وعدة بن قطاط.

وقد أختير بن قاسي لإلقاء الحديث اليومي من "صوت العرب" نتميز صوته وحسن إلقائه[1]، وقد تداول على مكتب الإعلام بعد توفيق المدني كذلك سعد دحلب الذي أصبح هو المسؤول عن مكتب الصحافة والإعلام في حدود شهر سبتمبر سنة 1957[2]، بالإضافة إلى يوسف بن خدة عضو لجنة التنسيق والتنفيذ[3].

وفي الأخير يمكن القول إن وسائل الإعلام التي إعتمدتها جبهة التحرير الوطني في تلك الأثناء وكانت بدائية، ولأنها وضعت بين أيدي إطارات متشبعة بإيديولوجية الثورة ومؤمنة بالرسالة الملقاة على عاتقها، فإنها إستطاعت أن تصمد في وجه الوسائل المتطورة التي لجأ إليها الإستعمار، وأن تنجح في عملية تكوين الرأي العام الوطني وربح الرأي العام العالمي[4].

2-النشاط الثقافي:

كان لجبهة التحرير الوطني في مصر نشاط ثقافي لا بأس به، دار كله حول التعريف بالقضية الجزائرية، ولعل أهم ما قامت به الجبهة في هذا الميدان هو إرسالها لبعثات طلابية للدراسة في مصر.

وقد شكل النشاط الثقافي بالنسبة للطلاب الجزائريين في مصر المحور الأساسي

1- محمد عباس: مثقفون في ركاب الثورة، المصدر السابق، ص 64.
2- رابح تركي عمامرة، المرجع السابق، ص 201.
3- بن يوسف بن خدة: من مواليد 1928، إنضم إلى حزب الشعب خلال الحرب العالمية الثانية، فأصبح الأمين العام لحركة الإنتصار رسميا بعد مؤتمر 1953، إنضم إلى جبهة التحرير في 1955، تقلد منصب رئيس الحكومة المؤقتة في 1961، وأعفي من العمل السياسي في 1962. أنظر: Mohamed Harbi: La guerre commence en Algérie,paris. 1984, p 187.
4- محمد العربي الزبيري: المؤامرة الكبرى أو إجهاض الثورة، [دط]، منتدى سور الأزبكية، الجزائر، ص 71.

لإهتماماتهم[1]، وكانت البعثة الطلابية الجزائرية المسجلة في المؤسسات التربوية بمصر، ورغم التسهيلات التي تحاول الحكومة المصرية توفيرها، إلا أن المشاكل كثيرا ما تصادفهم سواء في بداية العام الدراسي، أو في نهايته، ومن أهم المشاكل التي كانوا يعانون منها: قضية المنح الدراسية، اللباس، الكتب، فكلما صادفتهم مشكلة يلجؤون إلى أحمد المدني، بإعتباره رئيسا لمكتب جبهة التحرير الوطني، فكان في كل مرة يستغل علاقاته بالشخصيات السياسية والثقافية لمحاولة إيجاد حلول عاجلة لمشكلاتهم[2].

وقد حرصت اللجنة الثقافية على أن يكون في مقدمة المدعوين لإلقاء المحاضرات مناضلون جزائريون، فكان من بين الذين أغنوا هذا النشاط بمساهماتهم أحمد توفيق المدني، ومالك بن نبي، وإبراهيم مزهودي، وعباس بن الشيخ الحسين، إبراهيم غانة، وعدة بن قطاط، وبوعلام اوصديق.[3]

كانت المحاضرات والندوات المنظمة من طرف اللجنة الثقافية في القاهرة أسبوعية، وبخاصة في السنوات الأخيرة من عمر الثورة الجزائرية، وكانت اللجنة في القاهرة، تستضيف من حين إلى آخر أساتذة بارزين في ميدان العلم والثقافة من مصر، ومن غيرها من الأقطار العربية الأخرى، وقد بلغ إقدام هؤلاء الأساتذة على نادي طلاب المغرب، حد التنافس فيما بينهم، لما كانت الجزائر وثورتها تتمتعان به من شهرة وسمعة طيبة بين كل الأوساط

1- عمار هلال: نشاط الطلبة الجزائريين إبان حرب التحرير (1954-1962)، [دط]: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 77.
2- أحمد توفيق المدني:حياة كفاح، المصدر السابق، ص 117.
3- أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي (مرحلة الثورة،1954-1962)، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2007، ص 287.

العربية.[1]

ومن ضمن المحاضرات والندوات التي كانت تعقد نذكر ما يلي:' الديمقراطية في الإسلام"، قدمها المفكر مالك بن نبي، "الثقافة والوطنية' قدمها إبراهيم غانة، 'سياسة ديغول في الجزائر وموقف الثورة" قدمها بوعلام الصديق، "نظرية الحضارة" قدمها مالك بن نبي، 'نظرات في تاريخ الجزائر العثمانية" قدمها أحمد توفيق المدني، الكفاح النفسي قدمها أبومدين الشافعي[2].

كما كانت اللجنة الثقافية تستضيف أعلاما في الفكر والثقافة إلى ناديهم، منهم الناقد الدكتور عبد القادر الفدا الذي أشرف على ندوة لشعراء الطلبة الجزائريين، والشاعر أحمد عبد المعطي حجازي الذي ألقى قصيدته الشهيرة "أوراس"، وغير ذلك من الضيوف والأنشطة التي كانت تخدم الثورة في أبعادها الثقافية والفكرية والإعلامية[3].

1- عمار هلال، المرجع السابق، ص 78.
2- أبو القاسم سعد الله، المصدر السابق، ص 282.
3- المصدر نفسه، ص 283.

الفصل الثاني: جبهة التحرير الوطني والحكومة المؤقتة (1958. 1962)

أولا: ظروف تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:

1. الظروف الداخلية.

2. الظروف الخارجية.

ثانيا:أهداف الحكومة المؤقتة لجمهورية الجزائرية:

1. علي الصعيد الداخلي.

2. على الصعيد الخارجي.

ثالثا: مواقف الدول العربية من تأسيس الحكومة المؤقتة لجمهورية الجزائرية.

رابعا: علاقة جبهة التحرير الوطني بالحكومة المؤقتة لجمهورية الجزائرية.

أولا: ظروف تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

لقد شهد تاريخ الثورة التحريرية منذ إندلاعها وإلى غاية تحقيق الإستقلال سنة 1962، العديد من الأحداث والتطورات والتي كان لها تأثير كبير وبارز في مسار الثورة.

ولعل أبرز هذه الأحداث هو تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وقد تولدت هذه الحكومة نتيجة جملة من العوامل والظروف، ويمكننا هنا التمييز بين الظروف الداخلية والظروف الخارجية وهي:

1-الظروف الداخلية

- **الظروف السياسية:**

بموجب قرارات مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م، تم تشكيل أول جهاز تنفيذي رسمي للثورة الجزائرية، ألا وهو لجنة التنسيق و التنفيذ و التي ضمت خمس أعضاء[1]، توزعوا فيما بينهم المهام الموكلة لهذه اللجنة، لقد سعت لجنة التنسيق والتنفيذ بكل ما أتيح لها من إمكانيات إلى تنظيم الثورة و قيادتها، غير أن صعوبات إعترضتها فأجبرتها على مغادرة الجزائر بإتجاه الخارج، ، فحاولت اللجنة أن تعالج المشاكل الداخلية للثورة من الخارج (تونس)، ثم العودة إلى أرض الوطن، و لكن الأحداث سارت نحو الأسوأ [2]، فقد بقيت لجنة التنسيق و التنفيذ تدور في حلقة مفرغة، و تعاني من غياب الثقة وعدم التجانس بين

1- هم: عبان رمضان، بن يوسف بن خدة، كريم بلقاسم، سعد دحلب، محمد العربي بن مهيدي.
2- محمد العربي الزبيري: كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية الجزائرية (1954- 1962)، المرجع السابق، ص 88.

الأعضاء المشكلين لها مما أدى إلى فشلها في حل المشاكل التي كانت تعاني منها الثورة في الداخل خصوصا ما يتعلق بمشكل الأسلحة و الذخيرة.

بالإضافة إلى ذلك فقد وقعت حوادث في صفوف الثورة دلت على تقلص وتراجع روح الثقة، خاصة بعد تغيير معادلة الصراع بعودة الجنرال ديغول [1]إلى هرم السلطة في فرنسا، إثر حوادث 13 ماي 1958، التي قادها غلاة المعمرين وقادة الجيش الإستعماري بالجزائر، فديغول بعودته هذه أعاد القوة للنظام الفرنسي، والذي يعول أساسا على الجيش والحل العسكري للقضاء على الثورة الجزائرية وتحقيق طموحات المعمرين[2].

بالإضافة إلى المناورات السياسية والمشاريع الإقتصادية الخادعة والتي ستتجسد في مشروع قسنطينة، والذي بدأت بوادره بالحديث عن سياسة الإصلاحات بهدف "تحسين ظروف معيشة السكان الجزائريين" وذلك منذ مجيء ديغول في جوان 1958.

لقد بدأ ديغول منذ صائفة 1958 في تحضير إستفتاء حول دستور خامس للجمهورية الفرنسية المزمع إجراؤه يوم 26 سبتمبر 1958،وفي هذه الظروف شرعت لجنة التنسيق

1- الجنرال ديغول: ولد في 22 نوفمبر 1890 في مدينة ليل الفرنسية، وفي خريف 1908 أصبح شارل ديغول تلميذا في الصف الإعدادي "سان سير" العسكرية، وفي سنة 1913 رقي ديغول إلى رتبة ملازم ، وعمل كمدرس في مدرسة" سان سير"، حيث نبه طلابه إلى خطورة تنامي القوة العسكرية الألمانية، كانت حركة 13 ماي 1958 التي أطاحت بالجمهورية الرابعة، ومهدت طريق السلطة للجنرال ديغول، في 1 جوان 1958 دخل الجنرال ديغول مقر الجمعية الوطنية الفرنسية لأول مرة منذ شهر ديسمبر 1946 حينما إضطر إلى الإستقالة من رئاسة الحكومة، في يوم 28 سبتمبر 1958 قرر إجراء إستفتاء شعبي في فرنسا والجزائر للمصادقة على مسودة الدستور الجديد الذي أعده. أنظر: رمضان بورغدة: الثورة الجزائرية والجنرال ديغول (1958- 1962) :سنوات الحسم والخلاص، [دط]، منشورات بونة للبحوث والدراسات، الجزائر، 2012، ص 152- 156.

2- عمر بوضربة: النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (سبتمبر 1958 – جانفي 1960)، [دط]، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010، ص 24.

والتنفيذ في دراسة ملف تحويلها إلى حكومة مؤقتة، من أجل مواجهة سياسة ديغول داخليا سواء عسكريا أو سياسيا.[1]

- **الظروف العسكرية:**

تكاد تجمع مصادر ومراجع الدراسات التاريخية التي تناولت هذا الموضوع، على أن الأوضاع العسكرية للثورة الجزائرية خلال هذه الفترة كانت جد حرجة وصعبة للغاية ومنها:

- معاناة قيادة وهران لنقص كبير في السلاح والذخيرة وإضطرارهم للقتال بالقنابل اليدوية والألغام نتيجة إستيلاء السلطات المراكشية على جزء كبير من الأسلحة والذخيرة التي تمكنت قيادة وهران من شرائها ولتهريبها عبر مراكش وممارسة السلطات المراكشية لشتى الضغوط على الجزائريين للتسليم بحق مراكش في منطقتي كولمبشار وتندوف الغنيتين بمناجم الفحم والحديد[2].
- في سنة 1958 وما بعدها سجلت بصورة ملحوظة منعطفا حاسما في سير العمليات العسكرية في الجزائر، فسواء في الداخل أو الخارج تلقت الثورة ضغطا عسكريا من طرف الجيش الإستعماري الفرنسي وفرق الأمن بمختلف وحداتها، حيث أصبحت المبادرة من جانب الوحدات العسكرية الفرنسية، وقد عم الإرهاق في الداخل من جراء الإستراتيجية العسكرية الديغولية، وبدا الحماس الذي عرفته الثورة عند بدايتها يتناقص[3].

1- المرجع السابق، ص 25.
2- فتحي الديب، المصدر السابق، ص 387 -388.
3- عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 26.

- إقامة الفرنسيين لمانع الأسلاك الملغم المعروف بخط موريس[1] وبإمتداد خط الحدود التونسية الجزائرية، حد من إمكانية تهريب الأسلحة للولايات الشرقية والوسطى[2].
- شرعت القوات العسكرية الفرنسية في تطبيق حق المتابعة ضد جنود جيش التحرير الوطني عبر الحدود، تطبيقا لأوامر سالان، الذي أصدر أوامر بحق متابعة جنود جيش التحرير الوطني عبر الحدود.
- كما إزدادت أزمة التسليح حدة جراء إقامة خط موريس الملغم، وكذا مصادرة سفينة "سلوفينيا" التشيكوسلوفاكية المحملة بمائة وثمانية وأربعين (148) طنا من الأسلحة إلى جيش التحرير الوطني بالمغرب الأقصى[3].

- **الظروف الإجتماعية:**

إن أوضاع الشعب الجزائري قبيل تأسيس الحكومة المؤقتة الجمهورية الجزائرية كانت سيئة، سواء تعلق الأمر بالداخل أو الحدود التونسية والمغربية، كما أن الأوضاع كانت إمتدادا للظروف التي عاشها الشعب الجزائري قبيل إندلاع الثورة وكانت سببا في تفجيرها.

حيث نجد في تقرير السياسة العامة الذي أعده فرحات عباس يوم 20 جوان 1959، إلى

1- خط موريس: لقد إنتهت أشغال بناء خط موريس على الحدود التونسية والحدود المغربية في نهاية عام 1957، وتم تعزيز خط موريس بخط موازٍ له هو خط شال، ويتراوح متوسط المسافة الفاصلة بينهما ما بين 20 و 60 كلم، وقد كان يتشكل من حقول ألغام تتواجد على طول إمتداد الأسلاك الشائكة والمكهربة، وكذا الألغام المضادة للأفراد وألغام أخرى تحيط بالمراكز العسكرية تحمل إشارة (SAE-60-T) وتوجد عادة مربوطة إلى أوتاد قصيرة على مجاري المياه والقناطر والخطوط المكهربة، ويبلغ خط موريس 12 مترا تقريبا، في حين يبلغ عرض خط شال 18 مترا، ويحيط بهما حقل الألغام من الجهتين على مسافة 5 متر، ويتراوح إرتفاعها ما بين 250 و 2801 سنتمتر. أنظر: رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 276-277.

2- فتحي الديب، المصدر السابق، ص 388.

3- عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 29.

أن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية جاء تلبية لمطالب الشعب المستعجلة[1].

ولقد سعى الإستعمار الفرنسي في هذه الفترة أكثر من غيرها إلى إستهداف ولاء الشعب للثورة، وتجسد هذا المسعى في السياسة الديغولية في شقها الإقتصادي والإجتماعي، وهو ما تلخص في مشروع قسنطينة 1958، والذي كان هدفه خلق طبقة برجوازية جزائرية حليفة للإستعمار الفرنسي[2].

وقد ركز الإستعمار جهوده في هذه الفترة على المرأة الجزائرية وفئة الشباب، فقد سعى إلى تثبيط عزائم الشباب وزرع اليأس فيهم، بقمعهم بالقوة، ثم محاولة صرف إهتمامهم عن الثورة بوسائل مختلفة، كالرياضة والإكثار من النوادي، وتكوين مؤطرين متشبعين بالفرنسية[3].

2-الظروف الخارجية:

كان للظروف الخارجية دورا وتأثيرا بارزين في دفع قيادة الثورة ممثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ في مسألة إنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، والتي يمكن أن نذكر أهمها:

- إنشاء الحكومة المؤقتة كان ردا على مناورات ديغول والسلطات الإستعمارية على الصعيد الدولي، والتي كانت تتذرع بعدم وجود حكومة تمثل الشعب الجزائري تكون

1- محمد العربي الزبيري: كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962)، المرجع السابق، ص 88.
2- عمر بوضربة: المرجع السابق، ص 30.
3- المرجع نفسه، ص 31.

مؤهلة للتفاوض مع الحكومة الفرنسية[1].

- الضغوط التي تعرضت لها الثورة الجزائرية من طرف دولتي تونس والمغرب الأقصى، حيث أن فرنسا أعلنت حق المتابعة العسكرية لجيش التحرير الوطني عبر الحدود، وكذلك كثرة تواجد عناصر الجيش الجزائري في تراب الدولتين مما أدى إلى تزايد التصعيد في المغرب العربي، حيث قامت فرنسا بقنبلة ساقية يوسف في 8 فيفري 1958، هذا ما جعل تونس والمغرب الأقصى تقومان بإعادة بعث فكرة ندوة مغاربية والتي عقدت بطنجة المغربية بين 27 و29 فيفري 1958، إن خوف تونس والمغرب الأقصى من إمتداد الحرب إلى بلديهما دفعهما لمحاولة إحتواء الثورة الجزائرية عن طريق دفعها إلى التفاوض[2].
- ومن الظروف الدولية التي دفعت قيادة لجنة التنسيق والتنفيذ إلى إنشاء الحكومة المؤقتة، الأحداث الهامة التي شهدها العالم العربي عموما، فقد جاء في رسالة بعث بها فرحات عباس قبيل ساعات من الإعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة إلى رئيس الجمهورية العربية المتحدة جمال عبد الناصر جاء فيها بأن إنشاء هذه الحكومة هو إستجابة لنداء العروبة الصارخ الذي تصاعد في كل أرجاء الوطن العربي[3].
- وعموما فإن الظروف الدولية آنذاك كانت تتطلب إيجاد هذه الهيئة القيادية ذات الطابع الدولي كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري، ولأجل دراسة مسألة إنشاء الحكومة

1- أحمد توفيق المدني: حياة كفاح، ج3، المصدر السابق، ص 400.
2- محمد العربي الزبيري: كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية (1954 -1962)، المرجع السابق، ص 97.
3- عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 36.

المؤقتة أنشئت لجنة تحت إشراف لجنة التنسيق والتنفيذ، هذه اللجنة قامت بإستشارات حول الموضوع توجتها تقارير إضافية لأعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ،

تناولت الوضع الداخلي والدولي وإتفق أغلبها على أن الظروف الدولية بالخصوص جد مواتية للإعلان عن تشكيل أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية[1].

ثانيا: أهداف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:

كان للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عدة أهداف أنشئت من أجل تحقيقها على الصعيد الداخلي والخارجي نذكر منها:

1- على الصعيد الداخلي:

- محاولة حل مشكلة القيادة، بتحقيق نوع من الإنسجام والوحدة التي لطالما إفتقدت لها لجنة التنسيق والتنفيذ، وبالتالي محو سلبيات الماضي، وتكاد تجمع آراء أعضاء لجنة التنسيق على أن المشكلة الأساسية التي عانت منها الثورة هي مشكلة القيادة أساسا[2]، فقد ذكر فرحات عباس أن الهدف من إنشائها هو إيجاد حلول ناجحة لتلك الصراعات التي كانت تحدث بين الأشخاص والقيادات داخل الثورة والتي أدت إلى تربع كريم بلقاسم على عرش الزعامة والسيطرة عليها مع إبقاء كل من بن طوبال وبوصوف متربصين به، كما أن الجميع كان يسعى لكسب المزيد من النفوذ والمراكز العالية، أما عبان رمضان فقد أراد أن تكون هناك قيادة جماعية تقوم عليها الثورة

1- المرجع السابق، ص 37.
2- محمد العربي الزبيري: كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية (1954 -1962)، المرجع السابق، ص 102.

الجزائرية لا أن تقوم على الزعامة التي أضرت بالجزائر كثيرا في عهد مصالي الحاج، بمعنى محاولة التخلص من الصراع بين السياسيين والعسكريين[1].

- أما الناحية العسكرية فيعتبر مشكل الأسلحة أخطر المشاكل العسكرية التي عانت منها الثورة خلال سنة 1958، فبعد إقامة السلطات الفرنسية لخط موريس على الحدود الجزائرية المغربية أصبح من الصعوبة بمكان إدخال الأسلحة إلى التراب الوطني، لذلك فإن أول هدف عسكري برمج للحكومة المؤقتة هو إيجاد حل لمشكل التسليح وتقوية القدرات العسكرية لجيش التحرير الوطني[2].
- يندرج تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ضمن مسار عام لمواجهة سياسة الجمهورية الخامسة بزعامة الجنرال ديغول، والتي نصب في إتجاهين وبشكل متواز على المستويين السياسي والعسكري وعلى الصعيدين الداخلي والخارجي[3].
- إعادة زرع روح التفاؤل والأمل لدى فئات الشعب الجزائري الطامحة إلى إعلان حكومة وطنية شرعية، تواصل الثورة على كسب الدعم الفعال على الصعيد الدولي.
- إعادة بعث الوجود الجزائري الرسمي، مجسدا في الدولة الجزائرية المغتصبة منذ الخامس من جويلية 1830، وهو ما يجسد وفاءها للماضي[4].

1- حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص 188.
2- عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 38.
3- المرجع نفسه، ص 40.
4- محمد العربي الزبيري: كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية (1954 -1962)، المرجع السابق، ص 102.

2-على الصعيد الخارجي:

يلخص أحمد توفيق المدني الهدف الذي أنشئت من أجله الحكومة المؤقتة بقوله: "المقصود منها إقناع الرأي العام العالمي بأن المفاوض الجزائري موجود، وهو يظهر رغبته في الإتصال ضمن مفاوضات رسمية بالحكومة الفرنسية على مقتضى الشروط التي أعلنتها الثورة... والمهمة الأساسية للحكومة المؤقتة هو تحقيق الإستقلال وتمكين الجزائر من إبداء صوتها في وسط عالمي، والتهيئة لهذا العمل"[1].

كما يتضح أيضا الهدف من تشكيل الحكومة المؤقتة، في الرسالة التي وجهتها الحكومة غداة تشكيلها للرئيس جمال عبد الناصر والتي جاء فيها: "إن تشكيل هذه الحكومة في هذا الوقت بالذات، إنما هو رد عملي على ذلك التحدي الصارخ الذي لقت به الحكومة الإستعمارية على وجه الشعب الجزائري، عندما أعلنت سياسة الاندماج التام، وأخذت توافي تنفيذها بواسطة إرغام الشعب على المشاركة في الإستفتاء الذي تقوم به فرنسا حول الدستور الجديد... وتضع حدا لما تدعيه الحكومة الفرنسية في مناسبات عدة من أنها لا تجد أمامه ممثلا صحيحا تفاوضه رسميا لمحاولة إيجاد حل للقضية الجزائرية"[2].

- تمثيل الجزائر في المحافل الدولية، يعتبر من الأهداف الأساسية التي تسعى الحكومة المؤقتة لتحقيقها، لما لهذه المؤتمرات الإقليمية والتكتلات الجهوية والعالمية من دور فعال في التأثير على الساحة الدولية، والضغط على فرنسا للجلوس على مائدة المفاوضات[3].

1- لحسن محمد أزغيدي: المرجع السابق، ص 190.
2- المرجع نفسه، ص 191.
3- إبراهيم مياسي: لمحات من جهاد الشعب الجزائري، [د.ط]، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 312.

- كسب الإعتراف والتأييد الدولي: نظرا لما يحققه إعتراف الدول من أهميته في عمل الحكومة المؤقتة ومساندتها في قضيتها العادلة وإعطاء واقع خارجي أكثر رسمية، أصبحت الحكومة المؤقتة تعامل وكأنها تمثل دولة مستقلة تتمتع بنفس ما تتمتع به مختلف الحكومات، وبذلك أصبح للشعب الجزائري حكومة تمثله على الساحة الدولية وتدافع عنه، وتسعى لإقامة علاقات دبلوماسية مع مختلف الدول المستقلة والأعضاء في هيئة الأمم المتحدة، والقيام بزيارات إلى مختلف الدول المستقلة والأعضاء في هيئة الأمم المتحدة، والقيام بزيارات إلى مختلف الدول في القارات الخمس لكسب الإعتراف والمساندة وللضغط على الحكومة الفرنسية[1].

ثالثا: مواقف الدول العربية من تأسيس الحكومة المؤقتة:

بعد أن قامت اللجنة المكلفة بدراسة إمكانية تأسيس حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية بتقديم إستنتاجاتها إلى لجنة التنسيق والتنفيذ في شكل تقرير مفصل، والتي كانت إيجابية على مختلف الأصعدة داخليا وعلى صعيد الوضع في فرنسا والشمال الإفريقي وحتى على المستوى العالمي، قامت لجنة التنسيق والتنفيذ يوم 9 سبتمبر 1958 بالفصل في المسألة بالإتفاق على إنشاء هذا الجهاز، وتم الإتفاق على المبادئ وهيكلة الحكومة التي ستستقر بالمنفى[2].

1- المرجع السابق، ص 312.
2- عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 45-46.

وتم الإعلان الرسمي عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يوم 19 سبتمبر 1958 بالعاصمة المصرية القاهرة[1] في حفل كبير حضرته الصحافة ووكالات الأنباء وسفراء بعض الدول العربية، حيث قام بتلاوة بين التأسيس رئيس الحكومة المؤقتة السيد فرحات عباس، علما أن حفلين آخرين نظما في تونس والرباط في نفس الوقت[2].

ويظهر بوضوح أنه لم تبقى أكثر من أيام قليلة حتى حصلت الحكومة الجزائرية على إعتراف كل البلاد العربية، وبعض الدول الأجنبية، وتتمثل الإعترافات العربية فيما يلي: من بين أوائل الدول العربية المعترفة بها نجد: العراق الذي يعتبر أول بلد بادر بالإعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وكان ذلك في نفس اليوم الذي تم فيه الإعلان عن تأسيسها حيث ما إن أنهي الرئيس فرحات عباس كلمته التي ألقاها أمام جمع غفير من الجماهير وعدد كبير من المصريين حتى نهض سفير العراق بالقاهرة ليعلن أن الحكومة العراقية قد إعترفت على الفور بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[3].

1- سبب تكوين الحكومة المؤقتة بالقاهرة يرجع إلى: في مؤتمر طنجة وافق المغاربة والتونسيين على تأسيس حكومة موقتة جزائرية، بشرط أن تكون الظروف سانحة، فالظروف لم تكن موتية 100% بالنسبة للمغاربة والتونسيين لإن الجيش الفرنسي مازال جاثما فوق التراب التونسي ونفس الشيء بالنسبة للمغرب، فتونس كانت قد طالبت الجيش الفرنسي بالجلاء عقب حادثة " ساقية سيدي يوسف" مباشرة، وأكد هذا مؤتمر طنجة، أما المغاربة فقد بدأوا في مضايقة الجيوش الفرنسية التي كانت موجودة بالمغرب، إذا فالمكان المفضل والآمن بالنسبة لتحكومة المؤقتة الجزائرية هو القاهرة، التي كانت توفر الأمن والسلامة للحكومة المؤقتة الجزائرية وأعضائها، وتعتبر القاهرة من بين العواصم التي ساعدت على تدويل القضية الجزائرية ولذلك إختراها قادة جبهة التحرير الوطني، لكي يعلنوا عن تكوين لحكومة المؤقتة، وكانت جبهة التحرير الوطني في ذلك الوقت لديها أماكن عديدة موزعة في عدة بلدان ولا تعلن عن ذلك تفاديا لمخابرات الإستعمار بالنسبة للسرية التي تتطلبها الثورة بإختيار القاهرة كان منطقيا بالنسبة للوضع الذي كانت تعيشه تونس والمغرب، ومن العوامل الأخرى التي جعلت اختيار القاهرة، هو وجود مقر الجامعة العربية فيها، لأنه في ذلك الوقت لا يخفى علينا أن مقر الجامعة العربية كان في القاهرة، مما ساعد على الإعتراف بها في نفس الشهر. أنظر: عبد القادر نور: حوار حول الثورة، ج2، [دط]، موفم للنشر، الجزائر، 2009، ص 233-235.

2- عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 47.

3- محمد بجاوي، المرجع السابق، ص 158.

وكذلك نجد إعتراف المغرب والذي جاء على شكل بيان (الأصل باللغة الفرنسية) ويحمل توقيع أحمد بلفريج رئيس الوزراء ووزير الداخلية، وقد أرسل إلى الرئيس فرحات عباس يوم 22 سبتمبر 1958 وتضمن ما يلي: " لي الشرف بأن أنقل إلى علمكم أن مجلس الوزراء المجتمع برئاسة صاحب الجلالة ملك مراكش قد قرر في التاسع عشر من شهر سبتمبر 1958 الإعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية"[1].

أما تونس فقد إعترفت بالحكومة المؤقتة في وقت واحد مع العراق والمغرب وليبيا، غير أن صيغة الإعتراف المثيرة جاءت على لسان الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، الذي أعلن في مؤتمر صحفي يوم 18 فبراير 1959 ما يلي: " لقد إعترفنا بالحكومة الجزائرية بوصفها ممثلة للشعب وللوطن وللدولة الجزائرية "[2].

أما بالنسبة لمصر فقد تحفظت القاهرة على تشكيلة الحكومة بدء برئيسها فرحات عباس الذي كان مثار حذر غريزي تقريبا من الرئيس جمال عبد الناصر وحاشيته[3].

وقد توجه كريم بلقاسم ومحمود شريف رفقة بن يوسف بن خدة وتوفيق المدني لمعرفة أسباب تأخر مصر عن الإعتراف بالحكومة المؤقتة، فبعد إعلان تونس، المغرب، سوريا، عن إعترافهم بالحكومة المؤقتة في الساعات الأولى التي عقبت الإعلان، ظلت السلطات المصرية صامتة إلى غاية يوم 20 سبتمبر اليوم الذي وصل فيه الوفد الجزائري إلى القاهرة، فوجدوا فتحي الديب في إستقبالهم، ولإندهاشهم كان رجل المخابرات المصرية غاضبا، فظهر

1- مصطفى طلاس: الثورة الجزائرية، طبعة خاصة، دار الراند للكتاب، الجزائر، 2010، ص 372.
2- المصدر نفسه ، ص 372.
3- محمد عباس: الثورة الجزائرية (نصر بلا ثمن 1954-1962)، [دط]، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 583.

أن مصر لم يعجبها ما قام به قادة الثورة بإعلانهم عن إنشاء الحكومة، فغضب الوفد الجزائري بدوره وهم بمغادرة القاهرة إلى تونس، مما دفع المصريين إلى إعادة النظر في موقفهم، وفي نفس اليوم أعلنت الحكومة المصرية إعترافها بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[1].

وقد لخص تقرير مصالح وزارة الخارجية للحكومة المؤقتة موقفها إتجاه مصر في نقطتين أساسيتين وهما: تجنب القطيعة مع القاهرة والإستعداد في نفس الوقت للنتائج المترتبة على مراجعة سياستها نحو الثورة الجزائرية، الحصول من القاهرة على ما أمكن من المساعدات المادية لنقل العتاد العسكري[2].

وإلى جانب مصر إعترفت كل من المملكة العربية السعودية يوم 20 سبتمبر 1958 وكذلك المملكة الهاشمية الأردنية يوم 20 سبتمبر 1958، إلى جانب دولة السودان يوم 28 سبتمبر 1958[3].

ويمكن إعتبار هذه الإعترافات التي حصلت عليها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[4]، تجسيدا لمساندة الكبيرة التي تقوم بها الدول العربية حكومات وشعوبا تجاه الثورة الجزائرية ونتيجة للنشاط الدبلوماسي الذي ستقوم به عن طريق وفودها وممثليها في البلدان العربية[5].

1- حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص 196.
2- محمد عباس: الثورة الجزائرية، المصدر السابق، ص 584.
3- مصطفى طلاس، المصدر السابق، ص 372.
4- أنظر الملحق 07: الذي يوضح البلدان التي إعترفت بالحكومة المؤقتة.
5- عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 60.

ويمكن الإشارة في خاتم هذا المبحث أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية شكلت ثلاث حكومات متتالية وهي:

- التشكيلة الأولى 19 سبتمبر 1958 إلى جويلية 1958، وقد ضمت تسعة عشر شخصية برئاسة فرحات عباس، أربعة عشر وزيرا ونائب للرئيس وثلاث كتاب دولة[1].
- التشكيلة الثانية: 18 جوان 1960-أوت 1961، وقد ضمت ثلاث عشر شخصية برئاسة فرحات عباس، وخمس وزراء وخمس وزراء دولة، ونائب رئيس وزير الخارجية بالإضافة إلى نائب ثاني[2].
- التشكيلة الثالثة: سبتمبر 1961 -أوت 1962[3]: وتم فيها تغير تشكيلة الحكومة المؤقتة بإستبدال فرحات عباس بالسيد بن يوسف بن خدة إلى جانب نائبين للرئيس مع خمسة وزراء دولة، وأربع وزراء[4].

رابعا: علاقة جبهة التحرير الوطني بالحكومة المؤقتة:

مع تطبيق السلطات الإستعمارية لسياسة التطويق الحدودي، الأمر الذي صعب من مهمة الولايات في الحصول على الأسلحة والتموين أو ربط العلاقات مع قيادة الثورة بالخارج، مما جعل الكثير من قادة الولايات يتذمرون من تدني الأوضاع بالداخل ويعاتبون الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على ذلك، في إجتماع عقداء الداخل في شهر ديسمبر

1- أنظر الملحق 08: الذي يوضح الأعضاء المشكلة للحكومة المؤقتة الأولى.
2- أنظر الملحق 09: الذي يوضح الأعضاء المشكلة للحكومة المؤقتة الثانية.
3- أنظر الملحق 10: الذي يوضح الأعضاء المشكلة للحكومة المؤقتة الثالثة.
4- إبراهيم مياسي: لمحات من جهاد الشعب الجزائري، المرجع السابق، ص 308- 313.

1958، غير أن ذلك لم يزد إلا في تأزم الوضع بالداخل بعد إستشهاد العقيد عميروش قائد الولاية الثالثة وسي الحواس قائد الولاية السادسة، ثم سي بوقرة قائد الولاية الرابعة[1].

لقد عرفت سنة 1958 العديد من الأزمات الداخلية، ومنها الخلافات بين قادة الولاية الأولى والقاعدة الشرقية[2]، وفي مثل هذه الأوضاع الصعبة بدأ التخطيط لتفكيك القاعدة الشرقية، وتمت الخطوة الأولى في النصف الأول من عام 1958، حين إتخذ كريم بلقاسم قرارا متسرعا يقضي بإنشاء "لجنة العمليات العسكرية" [3] في الحدود الشرقية والغربية، كان الهدف المعلن هو تكليف هذه الهيئة بقيادة العمل المسلح في الداخل، لكنها كانت في الحقيقة بداية لتفكيك القاعدة الشرقية وتصفية مسؤوليها[4].

في نهاية سبتمبر سنة 1958 إتخذت لجنة التنسيق والتنفيذ في إجتماع في القاهرة آخر قرار لها، قبل تعويضها بالحكومة المؤقتة يقضي بإلغاء القاعدة الشرقية وإتهام أعضائها بالتقصير والعجز عن تطبيق قرارات القيادة واللاكفاءة، وإتخذت أيضا قرارات تعسفية مجحفة في حقهم، وفي ذلك قال الشاذلي بن جديد في مذكراته: " شعرنا نحن الضباط في القاعدة الشرقية بأن الأمر يتعلق بمكيدة تهدف إلى تصفية مسؤولنا والإنتقام منهم، خاصة وأننا لاحظنا نوعا من التمييز في تطبيق العقوبات ودرجاتها، فقد سلطت أقصى العقوبات على

1- سيد علي أحمد مسعود، المرجع السابق، ص 50.

2- معمر العايب: مؤتمر طنجة المغاربي (دراسة تحليلية تقييمية)، [دط]، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010، ص 131.

3- لجنة العمليات العسكرية: commandement des opérations militaires (C.O.M) في أفريل سنة 1958، تم تشكيل قيادة العمليات العسكرية، وتنقسم إلى قيادة العمليات الشرقية على التراب التونسي. ووضع على رأسها العقيد امحمدي السعيد، وبعض قيادات الولايات الأولى والثانية مثل: محمد لعموري، عمار بوقلاز، و عمار بن عودة وأوكلت لهما مهمة الإشراف على الولايات الأولى والثانية والثالثة، وقيادة العمليات العسكرية الغربية على التراب المغربي: ووضع على رأسها العقيد هواري بومدين (محمد بوخروبة)، الذي فرضه عبد الحفيظ بوصوف، وعين العقيد صدق دهيلس نائب له، وكلف بالإشراف على الكفاح المسلح في الولايات الرابعة و الخامسة و السادسة، وكان مقرها بمدينة وجدة المغربية. أنظر: معمر العايب، المرجع السابق، ص 181.

4- الشاذلي بن جديد: مذكرات (1929 -1979) ، ج1، [دط]، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2008 ص 121.

قادة الولاية الأولى والقاعدة الشرقية، وإكتفت اللجنة بعقوبات بسيطة ضد الأعضاء الآخرين"[1].

وهكذا تقرر في إجتماع القاهرة إرسال عمارة بوقلاز إلى بغداد[2]، وإكتفت اللجنة بإبعاد عمار بن عودة لمدة ثلاث أشهر إلى بيروت، أما المسؤول الأول عن الحكومة القاعدة الشرقية، امحمدي السعيد، المتهم الأول بضعف التسيير، فقد ألحق بالحكومة المؤقتة بالقاهرة، ليكلف بعد شهر بقيادة التنظيم الجديد وهو هيئة أركان الشرق[3].

أما بالنسبة لمحمد لعموري الذي كان قائدا للولاية الأولى وعضوا في لجنة العمليات العسكرية بالحدود الشرقية، فقد نزلت رتبته وأبعد هو الآخر إلى المملكة العربية السعودية[4]، لكنه رفض ذلك، وبقي في مصر وظل على إتصال بقائد الولاية الأولى أحمد نواورة المعروف بإخلاصه للثورة وبطولته، عبر شخص يدعى عمار قرام[5]، وقد أبدى محمد لعموري غضبه الشديد بعدما عين محمود الشريف كقائد جديد للولاية الأولى، ثم كعضو في لجنة التنسيق والتنفيذ وعضو في الحكومة المؤقتة الجزائرية، كما لم يرضى محمد لعموري أيضا بوجود فرحات عباس على رأس الحكومة المؤقتة وبطرق كريم بلقاسم التسلطية، ضف إلى ذلك أنه عوقب بصفة قاسية عند فسخ لجنة العمليات العسكرية، فرفض تعيينه في

1- المصدر السابق، ص 122.
2- الطاهر سعيداني: القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، [دط]، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص193.
3- الشاذلي بن جديد، المصدر السابق، ص 122.
4- بوعلام بن حمودة: الثورة الجزائرية (ثورة أول نوفمبر 1954 ومعالمها الأساسية)، [دط]، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2012، ص 450.
5- الطاهر سعيداني، المصدر السابق، ص 193.

المملكة العربية السعودية، فبقي في القاهرة وهناك نظم إتصالات مع عدد من إطارات الثورة الجزائرية[1].

لا شك أن عمارة بوقلاز هو من دفع لعموري إلى رفض قرارات الحكومة المؤقتة، أو بالأحرى قرارات القيادة الثلاثية[2]، لكنه كان يسعى إلى حل هذه المشكلة بالطرق السلمية وفي الأطر النظامية، غير أن لعموري فضل إتباع أسلوب آخر بإستعمال القوة، وشرع في تنسيق جهوده للإطاحة بالعسكريين في الحكومة المؤقتة مع أحمد نواورة ومحمد الطاهر عواشرية، قائد القاعدة الشرقية بعد بوقلاز، وكانت نقطة الخلاف الأساسية هي الإسراع بدخول الجيش إلى التراب الوطني في تلك الظروف الصعبة، لكن نواورة وعواشرية رفضوا هذا الأمر وإشترطا الإشراف على قواعد الحدود، وأثناء ذلك بدأ لعموري يخطط بالتنسيق مع مصطفى لكحل المدعو باليسترو[3]، وهو أحد المجاهدين المخلصين كان قائدا للجيش بعد إستفحال المشاكل بينه وبين عمر أوعمران، فإنتقل إلى تونس[4].

ومن تونس إتصل لعموري بمصطفى لكحل وكذا أحمد نواورة، حيث إجتمع مع عدد من قيادات الولاية الأولى، بالإضافة إلى قادة القاعدة الشرقية، وقد ضم هذا الإجتماع ثمانية وعشرين إطارا كان منهم[5]: النقيب عباس فريل، صالح قوجيل، عمارة بوقلاز، وكذلك

1- بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص 495.
2- وهم عبد الحفيظ بوصوف، كريم بلقاسم، لخضر بن طوبال، ويطلق عليهم الباءات الثلاث.
3- الشاذلي بن جديد: المصدر السابق، ص 123.
4- الطاهر سعيداني، المصدر السابق، ص 193 -194.
5- الطاهر زبيري: مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخين (1929- 1962)، [دط]، منشورات ANEP، الجزائر،2008، ص 202.

الطاهر عواشرية، والرائد العيافي، بلهوشات، والنقيب أحمد دارية، ومحمود مساعدية، وصالح السوفي[1].

وقد جرى هذا الإجتماع الحساس، دون إخطار الحكومة المؤقتة، وقد سعى هؤلاء إلى القبض على الوزراء العسكريين (كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بوصوف، لخضر بن طوبال، محمود الشريف) وإدخالهم إلى الجزائر لمحاكمتهم عسكريا وقد وجه لهم التهم التالية[2]:

- سلوكات وزراء الحكومة المؤقتة المتعالية والغارقة في البذخ والعيش السهل المكلف لخزينة الثورة أموالا باهظة، فيما كان المجاهدون في الداخل يعانون من نقص السلاح والذخيرة، بل وحتى الغذاء في بعض الأحيان[3].
- إنحرافهم عن مبادئ الثورة المعلنة في أول نوفمبر 1954.
- إبعادهم القادة الوطنيين الذين ساهموا في الثورة منذ قيامها وإحلال عناصر مشبوهة ممن خدمت الإستعمار محلهم بهدف السيطرة على الثورة لصالحهم الشخصي.
- سوء إستغلالهم لأموال الثورة[4]، وقد ذكر الرائد الطاهر سعيداني في مذكراته بخصوص هذه النقطة فقال: ' كان الوزراء يتنقلون في تونس في سيارات فخمة، ويتقاضون أجورا خيالية، وحدث في كثير من المرات أن شاهد المجاهدون الذين يتنقلون إلى تونس هذا البذخ والترف الذي يعيش وسطه وزراء الحكومة المؤقتة، ولما

1- جاك دوشمان، المرجع السابق، ص 331.
2- فتحي الديب، المصدر السابق، ص 105.
3- الطاهر سعيداني، المصدر السابق، ص 194.
4- فتحي الديب، المصدر السابق، ص 405.

يعودون إلى الداخل من أجل القتال والحرب، كانوا يحسون بالإستياء ويحملون في داخلهم الكآبة والحقد على هؤلاء'.[1]

- تراخيهم في إيصال السلاح للداخل وحجزهم للأسلحة والذخيرة مكدسة بليبيا وتونس لإتخاذها وسيلة للضغط على جيش التحرير للإستجابة لمطالبهم.
- رفضهم لإنعقاد المؤتمر الوطني السنوي في 10 أوت 1958، وإنتهاجهم سياسة دكتاتورية مستبدة ضد كل مسؤول يقف في وجوههم[2].
- خضوعهم لبورقيبة وإتجاههم للتفاوض مع فرنسا لقبول أنصاف الحلول.
- إستئثارهم بالسلطة وإتخاذهم لقرارات خطيرة تمس مستقبل الجزائر دون الرجوع لأعضاء المؤتمر الوطني للثورة الجزائرية.
- فرضهم لشخصيات مكروهة من الشعب الجزائري وجيش التحرير الوطني في المراكز الحساسة، دون مراعاة لشعور القادة وأفراد الجيش والشعب داخل الجزائر وهم فرحات عباس، محمدي السعيد، ومحمود الشريف[3].

ويمكن الإشارة هنا إلى أن هذه الحركة المعارضة كانت تحظى بتأييد الحكومة المصرية، وذلك لعدة أسباب منها:

- كان المصريون يتهمون فرحات عباس بأن ميوله السياسية غربية رأسمالية لا تتماشى والسياسة الإشتراكية التي ينتهجونها مثله في ذلك مثل الحبيب بورقيبة خصمهم

1- الطاهر سعيداني، المصدر السابق، ص 195.
2- فتحي الديب، المصدر السابق، ص 405.
3- المصدر نفسه، ص 406.

السياسي التقليدي، كما أنهم كانوا غير وئام معه لأنه لا يحسن الحديث باللغة العربية، ويقال أن المصريين بعد إختطاف الطائرة التي كانت تقل أحمد بن بلة وأصحابه من طرف السلطات الفرنسية قد عرضوا على أحمد توفيق المدني وعبد الحميد مهري أن يرأس أحدهما الوفد الخارجي ولكنهما إمتنعا عن ذلك.[1]

- كانت الحكومة المصرية مستاءة من قيادة الثورة الجزائرية بسبب عدم إستشارتها لدى تشكيل الحكومة المؤقتة.
- كما كانت الحكومة المصرية تنظر إلى مؤتمر طنجة الذي عقدته جبهة التحرير الوطني والحزب الحر الدستوري وحزب الإستقلال المغربي على أنه يشكل تكتلا سياسيا جهويا يتعارض مع فكرة القومية العربية التي كان الرئيس جمال عبد الناصر ينادي بها.
- كان المصريون مشمئزين من بعض العناصر المناهضة لفكرة القومية العربية التي تتقلد مناصب ذات نفوذ كبير في الثورة.

وقد كان طبيعيا أن تؤدي هذه الأسباب مجتمعة بالحكومة المصرية إلى أن تعلن تأييدها لأي مبادرة سياسية تستهدف الإطاحة بأول حكومة جزائرية مؤقتة[2].

وقد تقرر في إجتماع العقداء المنعقد في 28 نوفمبر بالكاف بتونس قرارات خطيرة تمثلت في ضرورة إرسال كوماندوس إلى مقر الحكومة المؤقتة في تونس وإعتقال بعض الوزراء

1- محمد زروال: إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية (الولاية الأولى نموذجا)، [دط]، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 389 -390.
2- المرجع نفسه، ص 390.

على رأسهم كريم بلقاسم ومحمود الشريف وكذا فرحات عباس وحتى عبد الحفيظ بوصوف ولخضر بن طوبال، وغلق الحدود الشرقية مع تونس، خاصة وأن الولاية الأولى والقاعدة الشرقية تمتدان على طول الحدود، ومنع عبور الأسلحة والجنود داخل الجزائر قبل تسوية الأمور وهو ما يعني أن هذا الموقف سيشكل خطورة على الثورة الجزائرية[1].

وقد ذكر السيد علي كافي في مذكراته أن الفضل يعود في معرفة تفاصيل قضية العقداء إلى المناضل الليبي سالم شلبك الذي يحسن البربرية، وكان محمد لعموري في ضيافته، حيث نقل عنه أن لعموري عندما كلم جماعته بالهاتف في الكاف بتونس في منزل شلبك باللهجة الشاوية فهم ما قاله لهم وكان سالم مخلصا للثورة وعندما لاحظ وجود شيء يحضر قد يمس بالثورة تحرك وأبلغ القيادات بما سمع، مما جعل القيادة في تونس تتبع إتصالات محمد لعموري[2]، وهذا ما يؤكد أن قيادة الثورة كانت على علم بعقد إجتماع 28 نوفمبر 1958 وهو ما دفع كريم بلقاسم إلى الإتصال بلخضر بن طوبال، وكلاهما أخبر الحكومة التونسية بان مصر أرسلت جاسوسا لقتل بورقيبة، وبما أن العلاقات التونسية المصرية آنذاك كانت متوترة بسبب مواقف الرئيس بورقيبة الداعية للمصالحة مع اليهود أخذت الحكومة التونسية المسألة بكثير من الجدية وفي سبيل السرعة أرسلت جنودها إلى مكان الإجتماع، ولما تفطن

1- الطاهر زبيري، المصدر السابق، ص 302.
2- علي كافي: مذكرات (من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962)، [د.ط]، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999، ص 218.

داودي عبد السلام المكلف بحراسة باب العمارة التي أقيم فيها الإجتماع، طلب من المجتمعين أن يغادروا المكان، فلم يغادره سوى اثنان[1].

وفجأة اخذ صوت الرصاص يدوي أرجاء العمارة، وإستطاع الجيش التونسي أن يداهم مكان الإجتماع، ويلقي القبض على المجتمعين، بحجة وجود جاسوس تونسي مبعوث لإغتيال بورقيبة، وقد وضعت الجماعة في السجن لمدة أسبوع تقريبا، قبل أن تقدم السلطات التونسية على تسليمهم للحكومة المؤقتة التي وضعتهم في السجن بالدندان في إنتظار محاكمتهم[2].

وقد شكلت الحكومة المؤقتة محكمة عسكرية ترأسها العقيد هواري بومدين، وعين علي منجلي وكيلا للثورة، أما الصادق دهيلس وقايد أحمد فعينوا كمستشارين لرئيس المحكمة، وسلي مشيتن وسبلد العزيز زرداني (من الولاية الأولى) وفلوج (من الولاية الرابعة) محلفين، ووجهت لهذه الجماعة تهم عدم الطاعة والتآمر على الثورة ونشر أسرار بدية مقصودة[3]، وتحطيم معنويات الجنود والعمل الإنحرافي وبالعصيان وبحمل التفرقة، وقد عين للدفاع عن المتهمين الطاهر زبيري وهو مساعد بعدد من المجاهدين من عدة ولايات[4].

وإمتدت الجلسات والمرافعات على طول خمسة عشر يوما بحضور بعض الصحافيين، وفي آخر جلسة أعلن رئيس المحكمة العقيد هواري بومدين إنتهاء المحاكمة ورفع الجلسة،

1- الطاهر زبيري، المصدر السابق، ص 197.
2- المصدر نفسه، ص 197.
3- المصدر نفسه، ص 203.
4- بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص 459.

دون إصدار الحكم الذي كانت هيئة الدفاع والمتهمين ينتظرون سماعه، ومع ذلك إعتقدوا أن هناك جلسة أخرى سيعلن فيها عن الأحكام النهائية ضد المتهمين[1].

وبعد مرور الوقت، بعث بورقيبة للأشخاص المسجونين شخصا يدعى محجوب بن علي، الذي أخبرهم بأن القيادة الجزائرية عازمة على تنفيذ حكم الإعدام فيهم، فإقترح عليهم أن يطلبوا اللجوء لدى الحكومة التونسية العازمة على حمايتهم، وكان أن طلب لعموري وجماعته مهلة للإستشارة، وبعد تشاور دام بضع دقائق عادوا إلى محجوب بن علي، وقالوا له: "إذهب إلى الرئيس التونسي وأبلغه تشكراتنا على موقفه تجاهنا، لكننا لا نريد الحماية من تونس، وإذا أراد هؤلاء قتلنا فليفعلوا ذلك"[2].

وفي مارس 1959 تمت محاكمتهم، وصدر في حق محمد لعموري، وأحمد نواورة والطاهر عواشرية، ومصطفى الأكحل الحكم بالإعدام رميا بالرصاص، ووقع تنفيذ الحكم فيما بعد.

وبالنسبة للآخرين فقد سجنوا حينا من الدهر، ثم أبعدوا عن وحدات جيش التحرير الوطني التي كانت بالحدود[3]، وقد كلف الرائد عبد العزيز بوتفليقة المدعو عبد القادر المالي بقيادتهم في مهمة في جنوب الصحراء الجزائرية، التي دخلوها عبر مالي، وهناك أطلقوا على إحدى

1- الطاهر زبيري، المصدر السابق، ص 204.
2- الطاهر سعيداني، المصدر السابق، ص 198.
3- مصطفى بن عمر: الطريق الشاق إلى الحرية، طبعة خاصة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 231.

المناطق الخالية في أقصى الصحراء برج باجي مختار تيمنا بإسم أول قائد لمنطقة سوق أهراس وأحد رجال مجموعة 22 التي فجرت الثورة.[1]

وقد كان لهذه الحادثة نتائج على الصعيدين الداخلي والخارجي، فعلى الصعيد الداخلي نذكر منها: تمرد علي حنبلي وإستسلامه للعدو، كما أدت هذه العملية إلى إلغاء نظام الولاية فيما بعد، وإقالة محمود الشريف من الوزارة وتجمع وحدات المجاهدين في مراكز التدريب خاصة منها مركز جبل شعابني، أما على الصعيد الخارجي فقد تم نقل مقر الحكومة المؤقتة من القاهرة إلى مدينة تونس، حيث بقيت فيها إلى أن أدركها الإستقلال، وكذا ظهور نوع من السيطرة السياسية التونسية المعنوية على بعض المسؤولين الجزائريين الفاعلين[2]، حيث إستفاد بورقيبة من قيامه بدور المنقذ لكريم بلقاسم و رمادته لإكمال سيطرته عليهم ليقفوا موقف اللامبالاة بمعونة ودعم مصر للثورة الأمر الذي دفع محمود الشريف ، ايقول لفتحي الديب أنهم أعطوا في غير مناجة لمعونة مصر، وقول بوصوف أن ما لديهم من أسلحة يكفيهم لمواصلة الكفاح لسنين طويلة[3].

ويمكن القول في هذا الموضوع أن قيادة الثورة قد أسرفت في التصفيات الجسمية والسياسية، فبالغت في الإسراف، كما أن البعض من معارضيها قد إشتدوا في المعارضة فبالغوا في هذه المعارضة، فبات حال الطرفين أشبه ما يكون بما قاله علي بن أبي طالب

1- الطاهر زبيري، المصدر السابق، ص 205.
2- محمد زروال، المرجع السابق، ص 407.
3- فتحي الديب، المصدر السابق، ص 409.

رضي الله عنه في مفهومه للفتنة التي ماج فيها المسلمون عندما قال: " استأثر عثمان فأساء الأثرة وجزعتم فأسأتم الجزع"[1].

وإلى جانب قصة لعموري عرفت الحكومة المؤقتة عدة أزمات نذكر منها: قضية إنتفاضة سي زبير، فأزمة الحكومة المؤقتة في صائفة 1959 إثر وفاة عميرة علاوة، الأمر الذي جعل قيادة الثورة تسرع في تدارك الوضع بتنظيم إجتماع العقداء[2]، أوت إلى نوفمبر 1959 الذي توج بدوره بعقد المؤتمر الثالث للمجلس الوطني للثورة في ديسمبر 1959، جانفي 1960[3]، الذي دعا الحكومة المؤقتة إلى ضرورة التعجيل بإحداث تغييرات ورسم إستراتيجية سياسية وعسكرية تتلاءم مع المستجدات الطارئة. وهو ما حاولت القيام به فعلا الحكومة المؤقتة إثر إتصال قادة الولاية الرابعة بالجنرال ديغول في 10 ماي 1960 ترأسها النقيب أحمد الشريف[4].

كما سعت الحكومة المؤقتة إلى تحديث وسائل الإتصال مع الولايات عن طريق إستحداث شبكة إذاعية بالولايتين الأولى والسادسة، وإن ظلت الإتصالات متقطعة وغير فعالة فإنها ساعدت في الحفاظ على ربط العلاقات بين قيادة الثورة بالداخل والخارج، ونفس العملية حاولت القيام بها قصد إحداث شبكة إذاعية وطنية في نوفمبر 1960 بالتنسيق مع هيئة الأركان العامة إلا أن فعالية الإتصالات ظلت ناقصة إلى غاية ديسمبر 19860

1- محمد زروال، المرجع السابق، ص 412.
2- العقداء العشرة هم عن الولاية الأولى: عبدي الحاج لخضر، عن الولاية الثانية علي كافي، عن الولاية الثالثة محمد يزوران، وعن الولاية الرابعة: سليمان (الصادق) دهيليس، وعن الولاية الخامسة يزدعن بن علي (لطفي) وقائد لجنة العمليات العسكرية بالغرب هواري بومدين، وقائد لجنة العمليات العسكرية بالشرق: محمدي السعيد، بالإضافة إلى الباءات الثلاثة عن الحكومة المؤقتة.
3- محمد الطاهر زبيري: كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية (1954- 1962)، المرجع السابق، ص 260.
4- المرجع نفسه، ص 261.

وبداية جانفي 1961 ستصبح ذات جدوى بطريقة مستمرة، وهو ما ساعد على إرسال تعليمات للولايات وتوجيهها وإبلاغها بنشاط الحكومة المؤقتة[1].

وعلى الرغم من الأهداف التي حققتها الحكومة المؤقتة إلا أنها وقعت في أزمات أخرى حادة خاصة مع هيئة الأركان العامة للجيش والتي تم إنشاؤها من أجل قيادة جيش التحرير الوطني تحت إشراف اللجنة الوزارية للحرب، إلا أن هذه اللجنة لم تقم بدورها نتيجة إهتمام أعضائها بمسائل أخرى، وبذلك تركت هيئة الأركان تشرف وحدها على الجيش، فوقع الصراع واتهمت هذه الأخيرة الحكومة المؤقتة بالتقصير في أداء واجبها إتجاه الجيش، والتقصير في تقديم المساعدات المادية والمالية لجيش التحرير، إلا أن الحكومة المؤقتة أكدت منحها كل المساعدات المالية والأسلحة التي كانت تخزنها هيئة الأركان بدل تقديمها وإدخالها للولايات التي كانت تعاني من نقص الأسلحة، وذهبت تشغل نفسها بمسائل سياسية بعيدة كل البعد عن مهامها، وإشتد الصراع إثر التوقيع على إتفاقيات إيفيان، حيث رفضت هيئة الأركان التوقيع عليها رغم مشاركة أعضائها في جميع مراحل المفاوضات معتبرة هذه الإتفاقيات خيانة لمبادئ الثورة.[2]

وإستمر الخلاف والصراع بعد وقف إطلاق النار وخروج الزعماء الخمسة من السجن، وإفترق الشمل الذي جمعته الثورة وإشتد التنافس على السلطة، وإنتهى بإنهاء مهام الحكومة المؤقتة في صيف 1962[3].

1- سيد علي أحمد مسعود، المرجع السابق، ص 51، 52.
2- إبراهيم مياسي: لمحات جهاد الشعب الجزائري، المرجع السابق، ص 316.
3- المرجع نفسه ، ص 316.

ويمكن القول في الختام أن إنشاء الحكومة المؤقتة ساهم في إسماع صوت القضية الجزائرية على الساحة الدولية، وكسبت التأييد العام العالمي، وقد إستطاعت الحكومة المؤقتة مجابهة الدبلوماسية الفرنسية، وعلى الرغم مما حققته الحكومة المؤقتة من إنتصارات إلا أنه لا يمكن تجاوز الأزمات التي وقعت فيها، وكذلك المؤامرات التي حيكت ضدها سواء بالداخل أو بالخارج.

الفصل الثالث: نشاط جبهة التحرير الوطني في تونس(1954 -1962)

أولا: النشاط السياسي:

1-أوضاع تونس ما بين (1954-1956):

أ- الأوضاع السياسية.

ب-الأوضاع الإقتصادية.

ج-الأوضاع الإجتماعية.

2-نشاط جبهة التحرير ما بين (1956- 1958):

أ- موقف قادة جبهة التحرير من الإستقلال الذاتي التونسي.

ب- العلاقات الجزائرية التونسية.

ج- الموقف التونسي من نشاط جبهة التحرير.

3-تطور نشاط جبهة التحرير ما بين (1958- 1962).

ثانيا: النشاط العسكري:

1-الإمداد بالسلاح ما بين (1954- 1957).

2-الإمداد بالسلاح ما بين (1958- 1962)

ثالثا: النشاط الإعلامي والثقافي:

1-النشاط الإعلامي:

أ- الصحف الجزائرية بتونس.

ب- إذاعة صوت الجزائر من تونس.

2-النشاط الثقافي:

أ- الشعر.

ب- فريق جبهة التحرير.

أولا: النشاط السياسي:

ليس من السهل تناول موضوع النشاط السياسي لجبهة التحرير الوطني ما بين سنتي 1954 و1956، لإن تونس في هذه الفترة كانت خاضعة لسلطة الحماية الفرنسية، فهي الأخرى فاقدة لسيادتها الوطنية مثل الجزائر، لذلك أعتقد أنه من الضروري الحديث عن أوضاع تونس إلى غاية حصولهاعلى الإستقلال الذاتي حتى نستطيع الحديث عن النشاط السياسي لجبهة التحرير بعد ذلك.

1-أوضاع تونس ما بين 1954-1956:

أ- الأوضاع السياسية:

تشكلت في 17 أوت 1950 حكومة تونسية برئاسة محمد شنيق، وتشكلت وزارة تتألف من 6 وزراء وكان هناك إتفاق بين المقيم العام الفرنسي والباي محمد الأمين الأول والحبيب بورقيبة[1] على أن تجري هذه الوزارة مفاوضات مع الحكومة الفرنسية، وسافر بورقيبة إلى فرنسا في محاولة لحث الحكومة الفرنسية للعمل على إنجاح هذه المفاوضات، فبدأت المفاوضات حول إصلاحات في إطار الإستقلال الذاتي في الشؤون الداخلية، وأخيرا فشلت المفاوضات بين الطرفين بسبب تعنت الموقف الفرنسي وعدم رغبته في منح تونس إستقلالها

1- الحبيب بورقيبة: ولد في 3 أوت 1903 بالمنستير تلقى تعليمه بمدرسة الصادقية، في عام 1934 أسس حزب الدستور التونسي الجديد، وفي 1945 توجه إلى القاهرة ليقود الصراع ضد الإمبريالية، عاد إلى تونس عام 1949 ،وفي 1955 وقعت إتفاقية بين تونس وفرنسا، وفي 1956 تم الإعلان عن إستقلال تونس، وألغى بورقيبة سلطة الباي 25 جويلية 1957 ويعلن النظام الجمهوري وأصبح رئيسا للجمهورية إلى غاية الإطاحة به من طرف زين العابدين بن علي في 7 نوفمبر 1987. أنظر: محمد العايب، المرجع السابق، ص 35.

نزولا عند رغبة المستوطنين وعاد بورقيبة بعدها إلى تونس في 17 ديسمبر 1950[1]، وكرد فعل عن مذكرة الحكومة الفرنسية الرافضة لمبدأ الإستقلال الذاتي حدثت إحتجاجات واسعة وإضطرابات شملت كل القطر التونسي في ديسمبر 1951.

وبعد فشل المفاوضات مع فرنسا قررت الحكومة التونسية في 14 جانفي 1952 عرض القضية التونسية على مجلس الأمن، وقابلت السلطات الفرنسية هذا الموقف بالقبض على بورقيبة وبعض رفقائه من زعماء الحزب الدستوري الجديد، هذه العملية أدت إلى لجوء الحزب الدستوري للنشاط السري فإنتشرت الخلايا السرية وشكل مكتب سياسي برئاسة فرحات حشاد، وشكلت فرق ثورية داخل المدن التونسية وواجه المستوطنين الفرنسيين الموقف بتشكيل ما يعرف بعصابة اليد الحمراء وهي فرق سرية تقوم بإغتيال الذين يعرف عنهم مناصرتهم للحركة الوطنية وقد قامت بإغتيال فرحات حشاد في 5 ديسمبر 1952[2]، وقد أدى هذا الإغتيال إلى تفاقم الوضع الداخلي في تونس ما لبث أن تحول إلى ثورة مسلحة تجمعت فصائلها في إطار جيش التحرير التونسي، حيث تحولت العمليات المسلحة إلى ثورة عارمة ضد الجيوش الفرنسية، وقد وجد التونسيون مساندة كبيرة من إخوانهم الجزائريين الذين هبوا لمساندتهم وجعلوا من المناطق الشرقية للحدود التونسية ملجأ لإخوانهم التونسيين، كما

1- فائزة فكيرين: الدعم التونسي للثورة الجزائرية (1954- 1962)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر تحت إشراف: براهيم غماشي، قسم العلوم الإنسانية، بسكرة، 2014، ص 27.

2- رضا ميموني: دور الوطنيين المغاربة في حركة تحرير تونس والجزائر من نهاية الحرب العالمية إلى غاية الإستقلال: مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر تحت إشراف: لمياء بوقريوة، قسم العلوم الانسانية، باتنة، 2012، ص 70.

التحق بهم العديد من الجزائريين، وقد ساعد هذا الإلتحام المعنوي المدعم بالقوى الوطنية الجزائرية إستقطاب القاعدة الشعبية إليه للعمل من أجل إستقلال تونس[1].

وقد أدى تصاعد عمليات الكفاح المسلح طوال عام 1953 إلى قيام الحكومة الفرنسية بتغيير سياستها في تونس وكانت البداية بتعيين مقيم عام جديد هو "بير فوارار" في 17 سبتمبر 1953 الذي أمر بإطلاق سراح السجناء وإلغاء الرقابة عن الصحف[2].

وعندما تولى "منداس فرانس" مقاليد الحكم في 18 جوان 1954، وكان قبلها قد تفاوض من أجل إقرار السلام في الهند الصينية بعد هزيمة فرنسا، فلم يكن عليه إلا أن يفصل في تونس، وفي 31 جويلية 1954 وصل إلى قرطاج وأعلن فيها إستقلال تونس الداخلي فرحب بورقيبة بهذه الخطوة، ودخل الحزب الدستوري الجديد في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية[3].

بدأت المفاوضات في 1 سبتمبر 1954 بين الطاهر بن عمار وبين المقيم العام الفرنسي وإنتقلت المفاوضات في 13 سبتمبر إلى باريس، وكان بورقيبة في ذلك الوقت في باريس وحدثت ضغوطات من طرف المستوطنين الفرنسيين أدت إلى تقديم "منديس فرانس" في إلقاء سلاح الثوار التونسيين قبل المفاوضات وإضطر بورقيبة للعودة إلى تونس لإقناع أتباعه بذلك إنتهت المفاوضات إلى إتفاق في 3 يونيو 1955[4]، يقضي بما يلي:

- إعتراف فرنسا بإستقلال تونس الداخلي.
- إلغاء منصب الكاتب العام الفرنسي.

1- مريم الصغير: المواقف الدولية من القضية الجزائرية (1954- 1962)، [د.ط]، دار الحكمة، الجزائر، 2009، ص 39.
2- المرجع نفسه، ص 39.
3- رضا ميموني، المرجع السابق، ص 71.
4- مريم الصغير: المواقف الدولية من القضية الجزائرية (1954- 1962)، المرجع السابق، ص 40.

- إلغاء منصب المقيم العام الفرنسي وإستبداله بمندوب سام لفرنسا.
- تتكفل الحكومة التونسية بمسائل الأمن الداخلي والسلطة القضائية.
- تختص السلطات الفرنسية بالدفاع عن تونس[1].

وإنتهت المفاوضات بتوقيع الإستقلال الذاتي في 3 جوان 1955. والتي رفضا الأمين العام للحزب الحر الدستوري الجديد صالح بن يوسف[2] وقتئذ على رأس الوفد التونسي المشارك في مؤتمر باندونغ وأعلن أن الشعب العربي يرفض المعاهدة التي وقعتها تونس مع فرنسا[3].

وفي 15 نوفمبر 1955 دعى بورقيبة لعقد إجتماع بمدينة صفاقس لإقرار إتفاقية 3 يونيو 1955، حيث حدث هناك خلاف بين بورقيبة وأتباعه من جهة وبين صالح بن يوسف وأتباعه من جهة أخرى، أدى إلى صراعات عنيفة، وفي 20 مارس 1956 تم التوقيع على بروتوكول بين بورقيبة ووزير خارجية فرنسا إعترفت فيه فرنسا بإنهاء الحماية على تونس، وأعطى الحكومة التونسية السيطرة على أحوال البلاد في الداخل والخارج، وفي 25 مارس 1956 جرت إنتخابات المجلس القومي التونسي وفاز فيها الحزب الدستوري الجديد وشكل بورقيبة أول حكومة تونسية وإختير بورقيبة رئيسا لها، لتتفرغ بعد ذلك فرنسا لحربها مع

1- فائزة فكيرين، المرجع السابق، ص 29.
2- صالح بن يوسف: أحد رجال الحركة الوطنية التونسية (الحزب الدستوري الحر)، عارض منذ سنة 1955 سياسة المراحل التي إتبعها الزعيم الحبيب بورقيبة مع فرنسا حول إستقلال تونس 1956، أغتيل في فرانكفورت (ألمانيا الغربية سابقا) سنة 1961. أنظر: جمعة البخاري: فلسفة الثورة الجزائرية، [دط]، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 146.
3- رضا ميموني، المرجع السابق، ص 71.

الجزائر التي إعتبرتها جزء لا يتجزأ منها فتواصل بذلك النضال المشترك بين أقطار المغرب العربي وبخاصة بين تونس والجزائر[1].

ب- الأوضاع الإقتصادية:

يعتمد الإقتصاد التونسي على الزراعة إلى حد كبير، والمشكلة التي عانت منها تونس، ترجع إلى أن نسبة كبيرة من الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة كانت في أيدي المستوطنين الفرنسيين[2].

وقد كان للإتحاد التونسي للشغل، قبل الإستقلال نشاط سياسي لكنه نجح أيضا في أن يحافظ على حقوق العمال التونسيين لدى كبار المنتفعين الفرنسيين.

وفي الحقيقة لم تكن للدولة التونسية في بداية عهدها سياسة إقتصادية واضحة، وأقصى ما سعت إليه الدولة هو إيجاد عمل لأكبر عدد من العمال الزراعيين، ولما كانت الأوقاف تمثل حوالي ربع مساحة الأراضي الزراعية في تونس، فقد لجا بورقيبة إلى تحويل أراضي الأوقاف للدولة، وإهتم بإنشاء المزارع التعاونية.

ج- الأوضاع الاجتماعية:

عرفت تونس العديد من المشكلات الاجتماعية خلال هذه الفترة ومنها:

- التفاوت الطبقين كانت هناك طبقة محدودة العدد تتمتع بالثراء إلى جانب المستوطنين الفرنسيين، بينما كانت غالبية المواطنين تعاني من الفقر.

1- مريم الصغير: المواقف الدولية من القضية الجزائرية (1954-1962)، المرجع السابق، ص 40.
2- شوقي الجمل: المغرب العربي الكبير من الفتح الإسلامي إلى الوقت الحاضر (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب الأقصى)، [دط]، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، 2007، ص 480.

- مشكلة التعليم: فالفرنسيون عمدوا إلى فرض لغتهم وثقافتهم في مختلف البلدان التي خضعت لهم، وقد ظلت اللغة الفرنسية بعد الإستقلال الذاتي لتونس لفترة طويلة لغة المعاملات، وكان التعليم ينتهي في تونس عند المرحلة المتوسطة، إلا إذا كان الطالب قادرا ماديا على أن يكمل تعليمه في الجامعات الفرنسية إذ أن الجامعة التونسية لم تنشأ إلا في عام 1961[1].

2-نشاط جبهة التحرير ما بين 1956 -1958:

أ- موقف قادة جبهة التحرير من الإستقلال الذاتي التونسي:

ركز قادة الثورة الجزائرية نشاطهم في تونس بإعتبارها القاعدة الشرقية للثورة، فبعدما إنقسم التونسيون حول مشروع الإستقلال الذاتي الذي وقعه الحبيب بورقيبة، والذي عارضه صالح بن يوسف هذا الأخير كان يحظى بتأييد جبهة التحرير الجزائرية التي كانت تنادي بإستمرار قومية معركة المغرب العربي حتى تحصل دوله على إستقلالها[2]، لكن نجاح فرنسا في إجهاض الثورة المغاربية الكبرى وإيقاف مدها التحريري في تونس والمغرب لم يطفئ لهيب الثورة الذي ظل مشتعلا في نفوس بعض الزعماء التاريخيين أمثال محمد بن عبد الكريم الخطابي، وصالح بن يوسف وغيرهم من المجاهدين الذين ظلوا متشبثين بالمبادئ التي عن أساسها تشكلت الحركات التحريرية المغاربية[3].

1- المرجع السابق، ص 481.
2- نبيل أحمد بلاسي: الإتحاد العربي الإسلامي ودوره في تحرير الجزائر، [دط]، الهيئة العامة للكتاب، [دم]، 1990، ص186..
3- عمار بن سلطان، المرجع السابق، ص 30.

وقد ربط الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بعلاقات وثيقة مع صالح بن يوسف من القاهرة، وذلك من أجل تنسيق مهمة أساسية هي تشكيل لجنة مشتركة جزائرية تونسية في ليبيا لإستقبال وتمرير الأسلحة يشرف عليه عبد العزيز شوشان[1].

لقد إعتبرت جبهة التحرير الوطني الحل الشمولي للقضايا المغرب العربي وإرتكزت جهود الوفد الخارجي عند بعث الوحدة بين الثورة الجزائرية والمقاومة المغربية أولا ثم الحاق الجبهة التونسية بالوحدة الجزائرية المغربية وإرساء جيش تحرير المغرب العربي وهذا الخيار الوحدوي كان يهدف إلى تكريس مبادئ لجبهة التحرير المغرب العربي المحلية،وإختارت الثورة الجزائرية منذ إندلاعها التعامل مع بن يوسف في تنسيق العمل الثوري وتسخير الشبكات التونسية لتمرير الأسلحة من طرابلس إلى ثوار الأوراس وإستجاب صالح بن يوسف لعروض التنسيق السياسي والعسكري أثناء إجتماعه مع أحمد بن بلة عقب عودته من باندونغ إذ أبدى إستعداده لإعادة إحياء جبهة الكفاح في تونس[2].

ب- العلاقات الجزائرية التونسية:

في إطار تفعيل العلاقات الجزائرية التونسية مثل عباس لغرور وعبد الحي الأوراسي جبهة التحرير الوطني في الإجتماع الذي عقده صالح بن يوسف في تونس بحضور قيادات تونسية ومغربية وهذا الإجتماع الذي عقد في جانفي 1956 كان حاسما في توثيق العلاقات بين الثوار اليوسفيين وقادة الأوراس، وذلك بتأكيده على المعركة المغاربية المشتركة وربط

1- عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية (1954- 1962)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر تحت إشراف: عبد الكريم بوصفصاف، قسم التاريخ والآثار، قسنطينة، 2008، ص 117.
2- المرجع نفسه، ص 164.

الإتصال بينهم وبين قادة الفرق التونسية وتنسيق مهمات تمرير السلاح وتدريب الفرق المسلحة وتوجيه مخططاتها[1].

لقد تعزز موقف جبهة التحرير الوطني وفقا للإستراتيجية المرسومة، وإزدادت إرتباطاتها المغاربية تلاحما، وقد كلف خيضر بالإشراف على الجانب السياسي وتنسيق العلاقات مع المفوض بن يوسف إبراهيم بن طوبان وأعضاء مكتب المغرب العربي مؤكدا في ذلك على أهمية التعاون مع اليوسفيين[2].

وقد ظهر جليا تصميم الوفد الخارجي على المضي في المعركة الشمولية تفعيلا لمهمة جبهة تحرير المغرب العربي التي إتخذت موقف مساند لصالح بن يوسف من الحزب الدستوري الحر[3].

عشية إستقلال تونس لم يكن بوسعها إعلان دعمها للثورة الجزائرية أو إبداء تأييدها لأهداف جبهة التحرير الوطني في كفاحها، خاصة أن النفوذ العسكري والإقتصادي الفرنسي كان ما يزال سيد الموقف، ولذلك راحت تقدم دعمها الخفي للثورة الجزائرية[4].

ج- الموقف التونسي من نشاط جبهة التحرير:

على الرغم من التسهيلات المدعمة لنشاط جبهة التحرير الوطني، فإن الموقف السياسي للحكومة التونسية لم يرق إلى مستوى أهداف ومبادئ الثورة الجزائرية، نظرا

1- المرجع السابق، ص 166.
2- قال في ذلك: "إن التونسيين بدفع من صالح بن يوسف يصيرون معنا تمام".
3- المرجع نفسه، ص 168.
4- محمد شطيبي: العلاقات الجزائرية التونسية إبان الثورة التحريرية (1954- 1962)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ الحديث و المعاصر تحت إشراف: عبد الكريم بوصفصاف، قسم التاريخ والآثار، قسنطينة، 2009، ص 92.

لإختلاف التوجهات وتبيان طبيعة القضية الجزائرية عن القضية التونسية[1].

وقد توالت الإتصالات بين المسؤولين الجزائريين وحكومة تونس بالتحضير لعقد ندوة في تونس 23 أكتوبر 1956، للتباحث والتشاور فيما يخص وحدة الشمال الإفريقي وسبل فض المشكل الجزائري، وكان بورقيبة يعتقد أن الحكومة الفرنسية تبدي رغبة في عقد لقاء ثلاثي يجمعه مع الملك محمد الخامس في فرنسا وثقة زعماء جبهة التحرير الوطني في قادة الشمال الإفريقي كانت نتيجتها القرصنة الجوية للطائرة، وكان الهدف من عمل الإدارة الفرنسية هو إفشال الندوة، وقد كتبت جبهة التحرير الوطني منشور يندد بإختطاف قادة الثورة وعرقلة مؤتمر تونس[2].

في سنة 1957 تأكد الحضور السياسي لجبهة التحرير الوطني في تونس بعد إلتحاق لجنة التنسيق والتنفيذ في ماي 1957، وإتصالاتها مع المسؤولين التونسيين لتثمين فعالية الدعم التونسي لنشاطات جبهة التحرير الوطني السياسية، وركز أول إجتماع لها في تونس على تنظيم شؤون الثورة بهذه القاعدة الإستراتيجية، ولكن بعد شهرين فضلت الإلتحاق بالقاهرة[3].

وفي سنة 1958 فتحت الحكومة التونسية المجال واسعا لنشاط الجزائريين على أراضيها من خلال مشاركتهم في العديد من المؤتمرات المحلية والدولية رافعين صوت القضية الجزائرية

1- المرجع السابق، ص 93.
2- أنظر الملحق 11: وهو عبارة عن منشور نددت فيه جبهة التحرير الوطني بإختطاف الطائرة المقلة للوفد الخارجي وعرقلة مؤتمر تونس.
3- المرجع نفسه، ص 95.

رغم المضايقات الفرنسية[1].

حيث تقرر في مؤتمر طنجة المراكشي أن يلتقي ممثلو المغرب وتونس والجزائر في مدينة بتونس في الفترة من 17 –20 جوان 1958 وذلك لتنفيذ قرارات مؤتمر طنجة[2].

وكان يمثل الحكومة المغربية في هذا المؤتمر أحمد بلافريج ونائبه عبد الرحيم بوعبيد، ويمثل الحكومة التونسية في المؤتمر الباهي والأدغم كاتب الدولة للرئاسة والصادق المقدم كاتب الدولة للخارجية والطيب المهيري كاتب الدولة للخارجية وعضوان من الديوان السياسي للحزب الحر الدستوري هما أحمد التليلي وعبد المجيد شاكر، وكان يمثل لجنة التنسيق والتنفيذ في المؤتمر فرحات بعاس وكريم بلقاسم وعبد الحفيظ بوصوف[3]، إلى جانب قائد القاعدة الخليفة في تونس الرائد قاسي وأحمد فرنسيس وأحمد بومنجل وآيت حسين من جبهة التحرير الجزائرية في الخارج بالإضافة إلى الأمين العام للإتحاد العام للعمال الجزائريين آنذاك رشيد قايد[4].

وقد نوقشت في هذا المؤتمر العديد من القضايا من أهمها تطبيق قرارات مؤتمر طنجة[5]، ودراسة الهياكل المنبثقة عن مؤتمر طنجة وتفعيلها.

وكانت أول نقطة في جدول أعمال المؤتمر تتعلق بإعانة الجزائر ومساندتها وقد إتخذت في هذه المسألة قرارات في غاية الأهمية أجمعت الأقطار الثلاثة بلسان هيئاتهم التنفيذية عن

1- مريم الصغير: مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية (1954- 1962)، المرجع السابق، ص 139.
2- نبيل أحمد بلاسي، المرجع السابق، ص 198.
3- جريدة المجاهد، ج1، عدد 24، المصدر السابق، ص 2.
4- مريم الصغير: مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية (1954-1962)، المرجع السابق، ص 140.
5- لمزيد من التفاصيل حول قرارات مؤتمر طنجة أنظر: إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 237-239.

تمسكهم بمبدأ حق الشعب الجزائري الذي لا جدال فيه في السيادة والحرية، ولا يقبل بأي حل آخر غير الإستقلال[1]، كما أثير في هذا الإجتماع مجموعة من النقاط أهمها:

- جلاء قوات الإستعمار الفرنسي من منطقة المغرب العربي.
- إدانة سياسة الجنرال شارل ديغول العسكرية في الجزائر.
- توحيد الجهود في الهيئة الدولية من أجل نصرة القضية الجزائرية.
- الإسراع في تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية ودعمها[2].

وبالرغم من أن المؤتمر أكد على حق الشعب الجزائري في الإستقلال والسيادة، فإن موضوع إنشاء حكومة جزائرية أرجئ البت فيها، وإن كانت لجنة التنسيق والتنفيذ بدأت في الحقيقة منذ شهر جوان 1958 في إسناد وظائف حكومية معينة لأعضائها، وكانت قد تشكلت شبه حكومة مكونة من:

- فرحات عباس: الشؤون الإعلامية.
- كريم بلقاسم وزقان وعبد الحفيظ بوصوف: الشؤون العسكرية.
- محمد الأمين دباغين: الشؤون الدبلوماسية.
- الأخضر بن طوبال: الشؤون الداخلية.
- محمود الشريف: الشؤون المالية.
- عبد الحميد مهري: الشؤون الإجتماعية[3].

1- أحمد سعيود، المرجع السابق، ص 153.
2- مريم الصغير: مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية (1954-1962)، المرجع السابق، ص 140 -141.
3- عامر رخيلة: الثورة الجزائرية والمغرب العربي، مجلة المصادر، العدد 1، المرجع السابق، ص 168.

وكانت تلك التشكيلة الحكومية باشرت المهام المسندة إليها إلى غاية الإعلان الرسمي عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، بتاريخ 19 سبتمبر 1958[1].

وقد إتخذ المؤتمر عدة قرارات، فكان منها تنصيب سكرتارية دائمة تتكون من ستة أعضاء عن الجزائر: أحمد بومنجل، وأحمد فرنسيس، وعن المغرب الدكتور بناني ومحمد الفاسي، وعن تونس عبد المجيد شاكر وأحمد تليلي، وتم الإتفاق على أن تتفرع السكرتارية إلى مجموعتين: الأولى مقرها الرباط وتتكون من مغربيين وجزائري، والمجموعة الثانية مقرها بتونس وتتكون من تونسيين وجزائري، ويمكنهما الإجتماع (الأمانة) دوريا في الرباط أو تونس[2]، بالإضافة إلى القرارات الهامة التي إتخذها المؤتمرون لصالح القضية الجزائرية فإن مشاركة الجزائر في هذه المؤتمرات، سواء بصفة ملاحظ أوإشراك ممثلي جبهة التحرير الوطني، فيها بصفة أعضاء فاعلين جنبا إلى جنب مع ممثلين عن البلدان المشاركة والذين هم في الغالب من أول الأمر في بلادهم ويستوحون سياستهم من سياسة حكومائهم بعد إعترافاتها كشعب أوأمة[3].

وبعد القراءة السريعة لمحاضر جلسات ندوة المهدية نجد أن المغرب وتونس قد أظهرتا تراجعا في التعامل مع قرارات طنجة، ما أدى إلى فشل مؤتمر المهدية وبعد عشرة أيام من إنعقاد المؤتمر جرت تونس للتوقيع على إتفاقية تمرير بترول إيجلي، التي عدت طعنة لجبهة

1- المرجع السابق، ص 169.
2- أحمد سعيود، المرجع السابق، ص 154.
3- المرجع نفسه، ص 155.

التحرير الوطني[1]، وأدى ذلك إلى تأزم علاقات جبهة التحرير الوطني مع تونس وإنتهاك صريح لقرارات طنجة خاصة وأن جبهة التحرير الوطني قد أوضحت من قبل خطورة الشروع، وحذرت الحكومة التونسية من مخاطر التوقيع على هذه الإتفاقية، إذ رفعت لها مذكرة في هذا الشأن جانفي 1958 وألحقتها بمذكرة أخرى في جوان 1958، أوضحت فيها الإنعكاسات الخطيرة لهذه الإتفاقية[2].

3-تطور نشاط جبهة التحرير ما بين 1958 -1962:

عرفت الثورة الجزائرية عام 1958 تطورات سياسية حاسمة زادتها قوة وتنظيما وأكدت أهمية إرتباطاتها المغاربية، كما عرفت سنة 1958 دخول جبهة التحرير الوطني في خلافات حادة مع تونس التي خرقت مقررات طنجة[3]، وبحكم تزايد نشاط الثورة الجزائرية في قاعدة تونس، والخلاف السياسي المستفحل مع بورقيبة لم تستقر أحوال العلاقات التونسية الجزائرية على صفاء تام، ومثلت مرحلة التراجع عن مقررات طنجة في المهدية بداية لتأجج علاقات حركة ثورية لاجئة فوق أراضي بلد يشيد إستقلاله الفتي[4].

فقد ظهرت في مناسبات معينة أثناء الحرب توترات لأسباب حقيقية أو مفتعلة، أدت بالحكومة التونسية إلى تشديد لهجتها، بل وأحيانا إلى إتخاذ إجراءات رادعة ضد جيش التحرير الجزائري مثل قطع التموين عنه، وتقييد حركات تمرير الأسلحة والجنود وممارسة

1- عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية المغاربية والإفريقية إبان الثورة الجزائرية، ج2، ط1، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 249.
2- المرجع نفسه، ص 252.
3- المرجع نفسه، ص 395.
4- المرجع نفسه، ص 397.

ألوان أخرى من الضغط على قيادة جيش التحرير الوطني لحملها على تبني تصوراتها[1].

في سنة 1959 أصدرت الحكومة الجزائرية المؤقتة خلال الفترة ما بين شهري فيفري وجوان 1959 سلسلة لقاءات على المستوى الوزاري، بهدف علاج المشكلات التي يطرحها الطرف التونسي، وتتعلق بمخالفات الجنود ضد السكان والقوات المسلحة التونسية، ورأت الحكومة الجزائرية المؤقتة أن تقدم تنازلات لصالح الحفاظ على العلاقات والمكاسب التي تقدمها تونس للثورة.[2]

وفي عام 1960 دخلت العلاقات الجزائرية التونسية مرحلة جديدة، تميزت عموما بتحسن العلاقات وتشابك إرتباطات الجزائريين بتونس، وقد تقوى الحضور الجزائري في تونس إثر نقل الحكومة إليها، وأدى توسع نشاط الجزائريين والخلاف السياسي والإيديولوجي إلى بروز المطامع التونسية وتدخل بورقيبة في المسألة الجزائرية[3].

فقد إستقرت الحكومة المؤقتة في تونس منذ بداية عام 1960، ولم يصحب ذلك إعلان رسمي خشية على العلاقات التونسية-الفرنسية وحفاظا على مصلحة الثورة الجزائرية، وأعادت تونس النظر في سياستها وأعربت عن تقديم دعمها بشكل غير متوقع فقد حققت

1- صالح بلحاج: تاريخ الثورة الجزائرية، [ط]، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008، ص 332.

2- يبدو أن الأزمات والمشاكل التي عرفها جيش الحدود وصراع النفوذ على السلطة زاد في تفاقم المشاكل بتونس، لقد أدت سياسة الرائد إيدير في إخضاع الجنود للتدريب، وإعادة هيكلة وحدات الجيش إلى حالات فوضى وتمرد، وشعر الضباط القدامى بالتهميش، وطالب الجنود بإطلاق سراح قادتهم المعتقلين في السجون التونسية، وهذه المشاكل التي لم تحل إلا بمجيء هيئة الأركان العامة إستغلتها السلطات التونسية للضغط على قيادة الثورة ودفعها للإنصياع لتوجهاتها السياسية.

3- عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية (1954-1962)، المرجع السابق، ص 469.

سياسة المهادنة واللين مع بورقيبة كثيرا من المكاسب، وهكذا تغير منحى العلاقات الذي كان يسير بإتجاه التدهور وألغيت التعليمات التي أعطيت بمضايقة الجزائريين وتعطيل نشاطها[1].

وعندما نمحص جيدا دوافع تحسن العلاقات في بداية عام 1960 نجدها ترتكز أساسا في النقاط التالية:

- تيقن بورقيبة من أن مسألة إستقلال الجزائر أصبحت مسألة وقت فقط وأنه بإمكانه لعب الدور الرئيسي في تسويتها بما يخدم المصالح التونسية.
- تحسن صورة تونس بإظهار تضمنها مع الثورة الجزائرية والطعن في النظام الناصري وإتهامه بالمتاجرة في القضايا العربية بدل دعمها.
- تحضير الأجواء لمطلب تعديل الحدود والمشاركة في إستثمار الصحراء والضغط على فرنسا من أجل الجلاء عن بنزرت.
- الإستفادة الإقتصادية من نشاط الثورة الجزائرية خاصة مدخول الضرائب على السلع والتجهيزات بما في ذلك المساعدات المقدمة للاجئين.[2]

ونسقت الحكومة الجزائرية المؤقتة ونشاطها السياسي والدبلوماسي مع الحكومة التونسية في المجال الإفريقي المعول عليها كثيرا في هذا المجال.

وفي عام 1961 عندما إقتربت المشكلة الجزائرية من الحل النهائي ظهر جليا إهتمام بورقيبة بمسألة الحدود مع الجزائر[3].

1- المرجع السابق، ص 470.
2- المرجع نفسه، ص 471.
3- صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 332.

وعلى الرغم من إستمرار الدعم التونسي للثورة الجزائرية دبلوماسيا وماديا من خلال تواجد قوات جيش التحرير الوطني وإستعمال أراضيها كمناطق إستراتيجية لعمل جيش التحرير الوطني، فإن ما كان يشوب العلاقات من حين لآخر من إختلافات نتيجة طبيعة جبهة التحرير الوطني كحركة تحريرية، وحرص السلطة في تونس على ممارسة دورها كدولة ذات سيادة[1].

كل ذلك جعل العلاقات الجزائرية التونسية خاصة تعيش أحداثا كثيرة سببت توترات بين الطرفين، نذكر من ذلك العدوان الفرنسي على بنزرت 1961 بسبب تمركز القوات الجزائرية بتونس التي أصبحت مقر للحكومة المؤقتة بعد إنتقالها من القاهرة، تلك الحكومة التي كانت منذ صائفة 1959 على علاقة غير جيدة مع القادة العسكريين، لتتأزم أكثر في صائفة 1961 عندما أقدمت هيئة الأركان العامة للجيش على تقديم إستقالتها للحكومة المؤقتة يوم 15 جويلية 1961 محتجة على السياسة التونسية للحكومة المؤقتة، وكان السبب المباشر لتلك الإستقالة هو حادث الطائرة الفرنسية التي أسقطها جيش التحرير وأسر قائدها في الحدود التونسية الجزائرية[2].

ويمكن القول في ختام المبحث أن إتحادية جبهة التحرير الوطني كان من مهامها:

- تعبئة الجزائريين وتوعيتهم سياسيا وعقائديا.
- القيام بدور الوساطة بين الجزائريين وسلطات البلد المضيف.

1- عامر رخيلة، مجلة المصادر، العدد 1، المرجع السابق، ص 110.
2- المرجع نفسه، ص 111.

- الإشراف على تسيير وغدارة تجمعات الجزائريين بإعتماد نفس التنظيم السياسي والإداري المطبق بالجزائر[1].

كما يمكن القول إن النشاط السياسي لجبهة التحرير الوطني في تونس، قد عرف مجموعة من الحوادث التي امتزجت بين التوتر والهدوء خاصة في ظل العلاقات بين الجبهة والحكومة التونسية بعد تولي الحبيب بورقيبة رئاسة البلاد، وعلى الرغم من كل هذا يمكن القول أنها كانت مجرد شروخ لم تقف من عزم قادة الثورة في تنفيذ إستراتيجيتهم، وكذلك لم تقف عائقا أمام الدعم التونسي للثورة الجزائرية، خاصة من حيث الدعم الشعبي من بداية حرب التحرير إلى غاية نهايتها سنة 1962.

ثانيا: النشاط العسكري:

لقد أدرك قادة جبهة التحرير الوطني منذ إندلاع الثورة أهمية تونس، كموقع إستراتيجي يمكن من خلاله تمويل الثورة بالسلاح، ومن ثم يظهر جليا إهتمام الجبهة بالنشاط العسكري حتى لا نقول بأنه طغى على مختلف النشاطات التي قامت بها الجبهة في تونس، ومن هنا تم تقسيم هذا المبحث إلى قسمين رئيسين: القسم الأول من إندلاع الثورة إلى غاية سنة 1957، وهي سنة إنشاء القاعدة العسكرية لجيش التحرير الوطني بتونس، أما القسم الثاني فدرست فيه الإمداد بالسلاح من سنة 1958 إلى غاية سنة الإستقلال 1962.

1- الخالي عزيبي: فرنسا والثورة الجزائرية (1954- 1958)، دراسة في السياسات والممارسات، [دط]، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 453.

1-الإمداد بالسلاح ما بين (1954-1957):منذ إندلاع الثورة الجزائرية لم تجعل تونس حكومة وشعبا، فرقا بين ترابها والتراب الجزائري، فإلى ترابها لجأ الجزائريون الذين إضطهدهم الإستعمار[1]، وقد أكد قادة الثورة على الأهمية الإستراتيجية للحدود التونسية كمعابر حيوية لتسليح جيش التحرير الوطني في الداخل في مرحلة التحضير لتفجير الثورة[2].

فقد قامت قيادة جبهة التحرير الوطني بتعيين القائد السعيد عبد الحي وكلفته بإنشاء قاعدة تنظيمية بتونس العاصمة[3]، رفقة هالي عبد الكريم الذي كلف بالاتصال مع الخارج لجلب السلاح عن طريق ليبيان وكان ذلك في أوائل سنة 1955، وقد تم إرساله إلى تونس في الفترة التي عين فيها زميله السعيد عبد الحي[4]، هذا الأخير أصبح فيما بعد يمثل جيش وجبهة التحرير الوطني بتونس، وكان همزة الوصل التي ربطت الداخل بالخارج، في تزويد الثورة بالسلاح والعتاد، مما أعطى للثورة في البداية قوتها وهيبتها.

وقد إتخذت جبهة التحرير الوطني عدة إجراءات للتنسيق مع المعارضة التونسية على المستوى التنظيمي في مجال إمداد الجزائر بالسلاح والذخيرة، وفي هذا الإطار التقى أحمد

1- وهيبة سعيدي، المرجع السابق، ص 90.
2- الطاهر جبلي: شبكات الدعم اللوجستيكي للثورة الجزائرية (1954- 1962)، المرجع السابق، ص 264.
3- محمد بلقاسم، الطاهر جبلي: محمد العايب: القواعد الخلفية للثورة الجزائرية (الجهة الشرقية، 1954-1962)، طبعة خاصة، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص127.
4- المرجع نفسه، ص 129.

بن بلة وصالح بن يوسف عدة مرات في القاهرة وطرابلس، وتكونت لجنة تنسيق بين صالح بن يوسف وأحمد بن بلة مع نهاية سنة 1955[1].

ولما كانت مصر في ذلك الوقت المحرك الأساسي لحركات التحرر في المغرب العربي، ومن أجل ذلك حاولت مصر فتح جبهة قتال جديدة بتونس، وذلك عن طريق دعم صالح بن يوسف بهدف وصول المؤونة والسلاح عن طريقهم إلى الجزائر، وقد تم وضع الترتيبات بليبيا بالإتفاق مع الطاهر لسود حليف صالح بن يوسف وأحمد محساس ممثل الثورة الجزائرية، كما تم وضع خطة لتنسيق الجهود الجزائرية التونسية لتهريب السلاح، وفي هذا الإطار حرص كل من أحمد محساس، وعبد العزيز شوشان لبذل الجهود من أجل تمرير كميات من المؤونة والأسلحة الموجودة بليبيا إلى تونس[2].

وبالمساعدة المصرية خطط برنامج للإمداد بالسلاح عن طريق ليبيا، ومن ثم تونس بعد التزام الوزير الأول الليبي مصطفى بن حليم لتسهيل العبور عن طريق مركز زنزور و بني غشيرا، وكان الطاهر الأسود ونائبه البشير وبن بلة المسؤولين الرئيسيين في تمرير الأسلحة عبر ليبيا، وكانت الدفعات الأولى في هذه العملية ما بين 20 مارس و 6 أفريل 1956، وتمثلت في 330 بندقية 759 رشاش و 52000 طلقة[3]، ثم تحريرها حسب التقارير الفرنسية بواسطة قوافل في مناطق بين غردان وجنوب غرب نقطة لإدخالها إلى تونس لرجال

1- المرجع السابق، ص 122.
2- بوبكر حفظ الله، المرجع السابق، ص 122.
3- محمد بلقاسم، الطاهر جبلي، محمد العايب، المرجع السابق، ص 123.

المقاومة لتسلم إلى الفصائل المشتركة الجزائرية التونسية التي كانت تنشط في مناطق الحدود التونسية الجزائرية[1].

في مطلع سنة 1956 قام السعيد عبد الحي بإرسال جماعة من المجاهدين، للقيام بمهمة التسليح بالتنسيق مع الوفد الخارجي بالقاهرة من قبل البشير شيحاني، لكن بدأ المسؤولون في تونس يتبرؤون من تعدد المتحدثين بإسم جبهة التحرير الوطني، فطلبوا عن طريق إتحادية جبهة التحرير الوطني بفرنسا[2] من مسؤولي الثورة بالداخل إيفاد مسؤول يسوي هذه المسألة بتونس ويبين لهم الطرف الذي يجب التعامل معه، فإتصل عبان رمضان بحامد روابحية لسابق علاقاته بتونس، حيث التحق بها في أواخر مارس [3]1956، كما تم تعيين عمر أوعمران مسؤول التسليح والتموين على الحدود الشرقية[4]، مبعوثا من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ، وقد عين عمار بن عودة مساعدا أو نائبا له في المنطقة الشرقية، وقد إنتقل عمار بن عودة بين تونس وليبيا والقاهرة وكذلك أوروبا من أجل جلب السلاح للثورة، كما ساهم من تخفيف حدة المشاكل، وأصبح لكل ولاية مكتب بتونس وذلك للإهتمام بعبور الأسلحة لاسيما الولايات الحدودية كالأولى والثانية، حيث كان لهما ممثلين بتونس في الداخل بينما كانت الولايتين الثالثة والرابعة تمثلان مهام مراقبة عبور الأسلحة عبر الحدود وإختراق الأسلاك الشائكة، وقد أولت لجنة التنسيق والتنفيذ إهتماما بالغا للقضية عبور السلاح إلى الداخل

1- المرجع السابق، ص 124.
2- كانت مهمتها القيام بالإتصالات السياسية مع المنظمات والحركات واللجان التي تعارض الحرب الإستعمارية، وكذلك المساعدة المالية عن طريق التضامن مع المقاومين والقيام بنشاط في الصحافة والتجمعات والمظاهرات.أنظر: علي زغدود: صفحات من ثورة التحرير الجزائرية، [دط]، 2006، ص 59، 60.
3- محمد بلقاسم، الطاهر جبلي، محمد العايب، المرجع السابق، ص 130.
4- بوبكر حفظ الله، المرجع السابق، ص 123.

حيث عبرت عن هذه الإشكالية بما يلي: "يجب أن ندرك أن تموين جيش التحرير الوطني بالأسلحة هو دائما ضمن الأولويات لأن توقف مرور السلاح بضعة أشهر تجعل الوضعية أكثر خطورة".[1]

وفي هذه الأثناء رأت اللجنة العسكرية المكلفة بمهمة التموين بالسلاح ضرورة العمل مع حكومة الحبيب بورقيبة بدلا من جماعة صالح بن يوسف التي بدأت حركته تتراجع، ورغم معارضة محمد خيضر فإن أحمد بن بلة قد وافق على إقتراح اللجنة، وفي نفس الوقت طلب من أحمد محساس عدم مغادرة ليبيا والإنتقال إلى تونس لاسيما وأن المسؤولين عن التسليح الجدد على رأسهم حامد روابحية لم يتوصلا إلى إتفاق مع عبد الحي السعيد بتونس، وقد تطورت العلاقات داخل اللجنة المكلفة بالسلاح، فقد ألقى عبد الحي القبض على حامد روابحية، مما دفع بالسلطة التونسية إلى التدخل في هذا الخلاف، وتم القبض على السعيد عبد الحي وأطلقت سراح الذين سجنهم، مما دفع بأحمد بن بلة إلى البحث عن مسؤول يتولى أمر السلاح بتونس بدل السعيد عبد الحي[2]. وبعد هذا الحادث جاء أحمد محساس من القاهرة ليحل محل القائد السعيد عبد الحي، أمارواربحية وزميله فقد طلبا من الداخل تعويضهما لإنهما يقدران أن مهمتهما بتونس قد إنتهت وكان الجواب تحويلهم إلى القاهرة[3].

للإشارة أنه في منتصف عام 1956 تلقت الثورة الجزائرية معنويات لوجستيكية من الحكومة التونسية تعلقت على وجه الخصوص بتهريب الأسلحة الحربية وتمريرها إلى الجزائر

1- المرجع السابق، ص 123.
2- المرجع نفسه، ص 123.
3- محمد بلقاسم، الطاهر جبلي، محمد العايب، المرجع السابق، ص 131-132.

عبر الجنوب التونسي، كما أن الحكومة التونسية سمحت في شمال البلاد بتأسيس هيئة أركان مشتركة جزائرية تونسية، نشطت في مسائل التموين والمعدات الخاصة بالثورة[1].

و نظرا لما عرفته الثورة الجزائرية من تطور ملحوظ سنة 1956، تقرر إنشاء قاعدة لها سنة 1957 على الحدود الجزائرية التونسية، وعرفت بإسم القاعدة الشرقية[2]، والتي تكونت في ظروف أقل ما يقال عنها أنها عرفت مشاكل وخلافات حادة على الجبهة الشرقية، فهي لإرتباطات قادتها بأحمد محساس وأحمد بن بلة لم تعترف بقرارات مؤتمر الصومام ولا بأعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ[3]، وكان الهدف منها تأمين وصول الأسلحة والرجال إلى الثورة، وفي يوم 22 جانفي 1957 إنتقل كل من أمين دباغين وأحمد توفيق المدني من ليبيا إلى تونس لمقابلة الدكتور الصادق مقدم، والأستاذ الطيب سليم[4]، فأمضوا إتفاقا سموه "إتفاق سلم" أي "م" رمز للمدني، "س" سليم، "ل" للأمين، "م" لمقدم، وأهم ما نص عليه نص الإتفاق هو أن الحكومة التونسية تتعهد بنقل الأسلحة الجزائرية التي ترد إليها من الحدود إلى ممثلي جبهة التحرير الوطني وبتسليمها على الحدود للمكلفين بذلك[5].

هذا الإتفاق بين لنا المساعدة التي قدمتها الحكومة التونسية للثورة الجزائرية، ونلمس ذلك في تكفلها بنقل الأسلحة الواردة عليها من الخارج إلى الحدود التونسية الجزائرية وتسليمها

1- يوسف مناصرية: دراسات وأبحاث حول الثورة الجزائرية (1954- 1962)، [دط]، دار هومة للطباعة و النشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 346.
2- رابح لونيسي وآخرون: تاريخ الجزائر المعاصر (1830- 1989)، [دط]، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص 282.
3- محمد بلقاسم، الطاهر الجبلي، معمر العايب، المرجع السابق، ص 142.
4- وهيبة سعيدي، المرجع السابق، ص 90.
5- المرجع نفسه، ص 91.

للمقاومين الجزائريين والتنسيق والتعاون مع جبهة التحرير الوطني[1]، وعليه إعتبرت تونس في أغلب الأحيان منطقة عبور الأسلحة القادمة من مصر عبر ليبيا وتخزينها، وقد عرف تهريب الأسلحة سنة 1957 عبر الحدود الليبية التونسية نشاطا متزايدا.[2]

وقد تعاونت الجبهة مع القيادة التونسية في إنشاء مراكز لها من أجل تدريب المجاهدين وتخزين الأسلحة وإستقبال الجرحى وتموين الثورة.

وإمتدت المراكز على طول الحدود الجزائرية التونسية نذكر منها: مراكز غار الدماء، تاجرويت، الكاف، وساقية سيدي يوسف، كانت مخصصة للتدريب والعبور وتخزين الأسلحة والذخيرة، وكذلك مركز حمام سيالة قرب باجة، ومراكز أخرى في قرن حلفاية، والزيتونة، ومزرعة بني[3].

ويعتبر مركز مكثر من أهم المراكز التي أصبح لها مكانة كبيرة في تهريب الأسلحة إلى الجزائر، فقد تم تهريب ألفين وخمس مائة (2500) سلاح ناري هجومي واثنين وسبعين ألف (72 ألف) خرطوشة عن طريق مركز مكثر، وهناك قافلة من سبعة جمال قادمة من ليبيا وصلت هذا المركز[4].

وقد مثلت قضية التموين والتسليح مشكلا حقيقيا للجنة التنسيق والتنفيذ، رغم أن السلطات الفرنسية كانت تعترف بأن السلاح ظل يتدفق إلى الداخل رغم المراقبة الشديدة، ففي شهر

1- حبيب حسن اللولب: التونسيون والثورة الجزائرية (1954- 1962)، ج2، ط1، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 50 -51.
2- الطاهر جبلي: شبكات الدعم اللوجستيكي للثورة التحريرية، المرجع السابق، ص 264.
3- رابح لونيسي وآخرون، المرجع السابق، ص 283.
4- حبيب حسن اللولب: التونسيون والثورة الجزائرية (1954- 1962)،ج2، المرجع السابق، ص 52.

جويلية عام 1957 عقد سالان مؤتمرا صحفيا أكد فيه أنه كل شهر تدخل الجزائر 1500 قطعة سلاح وأن ثلاثة أرباع الأسلحة يأتي من تونس، أما الربع الآخر فيأتي عن طريق الحدود الغربية، كما أشار أحد الكتاب الفرنسيين إلى أنه من شهر جانفي إلى جوان 1957 قدر عدد السلاح المهرب من تونس إلى الجزائر ب 8000 قطعة سلاح[1].

وكان رد فعل الإستعمار على هذا الدور الحيوي في الثورة الجزائرية خطيرا وبخاصة بعد تنظيمها المحكم مع مطلع سنة 1957، وذلك في محاولة لعزلها عن قواعدها الخلفية غربا وشرقا[2]، فقد أصدر اندري موريس وزير الدفاع الفرنسي قرار في 20 جوان 1957، يقضي بإنشاء خط دفاعي سمي بإسمه، يمتد من الحدود الجزائرية التونسية[3].

وعلى الرغم من سياسة الردع التي إتبعتها السلطات الفرنسية، فإن ذلك لم يمنع إنضمام أعداد متزايدة من اللاجئين في تونس إلى جبهة التحرير الوطني، وما إنفك يساهم في تضخيم حجمها، حيث أصبح عدد المجاهدين المتواجدون في الخطوط الأولى، تضم لوحدها في الشرق حوالي 16000 رجل، وينبغي أن نضيف لهذه الأعداد الجنود الذين كانوا في طور التكوين في مختلف مراكز التدريب[4].

ويمكن القول فيما يخص الإمداد بالسلاح ما بين 1954 –1957 أن هذه المرحلة كانت مرحلة حاسمة، فيما يخص تموين الثورة حيث ضمنت إستمراريتها وشموليتها، فلولا الإمداد

1- بوبكر حفظ الله: المرجع السابق، ص 124.
2- محمد بلقاسم، الطاهر جبلي، معمر العايب، المرجع السابق، ص 144.
3- المرجع نفسه، ص 145.
4- عبد الرزاق بوحارة: سنابع التحرير (أحيال في مواجهة القدر)، تر: صالح عبد النوري، طبعة خاصة، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005، ص 161.

الخارجي لما إستطاعت الثورة مقاومة الوسائل الضخمة التي وضعتها فرنسا من أجل القضاء عليها في بدايتها، كما كانت هذه المرحلة مرحلة بداية تنظيم الثورة وذلك سنة 1958.

2-الإمداد بالسلاح ما بين (1958-1962):

تعتبر هذه المرحلة من أصعب المراحل التي عرفتها الثورة الجزائرية، وذلك بعد تشديد الخناق عليها من خلال إنشاء خط موريس على الحدود الجزائرية التونسية، وعلى الرغم من ذلك لم يقف أمام عزيمة الجبهة في تمويل الثورة بالسلاح.

فمع نهاية عام 1957 أصبحت الثورة الجزائرية تملك قاعدتين على الحدود الشرقية: الأولى في غار الدماء والثانية في حاجورين على الأرض التونسية، وكان عدد المجاهدين في هاتين القاعدتين قد بلغ 2300 مجاهد حتى تاريخ 20 ديسمبر ،1957 ثم إرتفع إلى حوالي 3300 مجاهد في 15 جانفي 1958[1].

وقد تحدث فتحي الديب عن دخول كميات كبيرة من الأسلحة والمتفجرات إلى الجزائر، وذلك يوم 10 فيفري 1958، وهي كالتالي[2]:

الأسلحة	الكمية
طلقة ذخيرة للبندقية الموزر 9 ملم	54.375
طلقة ذخيرة للبندقية	1.383.200

وإستجابة لإلحاح عمر أوعمران في الحصول على كمية جديدة من المتفجرات تم تسليمه يوم 19 فيفري 1958 ما يلي:[1]

1- يوسف مناصرية: دراسات وأبحاث حول الثورة التحريرية (1954- 1962)، المرجع السابق، ص 289.
2- فتحي الديب، المصدر السابق، ص 273.

الأسلحة	الكمية	الأسلحة	الكمية
طوربيد بنجالور معبأ	500	مفجر 8	2000
طوربيد بنجالور بلاستيك	500	متر فتيل أمان معطى	1000

وتم ترحيل كل هذه الأسلحة فورا إلى تونس ثم الجزائر لإستخدامها ضد القوات الفرنسية.

وفي نفس الشهر والسنة تم إنشاء مركز التنصت بالكاف من طرف عبد الحفيظ بوصوف، وكان مقر هذا المركز عبارة عن منزل بسيط، ضم هذا المركز ستة أجهزة إستقبال من طراز Telefunken أو Hamarlund والتي أثبتت جودتها ومقاومتها[2].

ومن نشاطات هذا المركز هو إستهداف محطات الجيش الفرنسي والتي يمكن أن توجد فيها معلومات مفيدة، وترتيبها حسب كل هيئة في هرم نظام المستعمر[3].

وفي شهر ماي تسلم أوعمران كمية من الأسلحة والذخيرة القادمة من مصر وذلك لسهولة التهريب عبر تونس وهي[4]:

الأسلحة	الكمية	الأسلحة	الكمية
بندقية نصف آلية 7.92 مم	5000	خرطوشة لقذف التيله ص/د	100
رشاش 303	200	قنبلة يدوية ميلز	1.500
رشاش متوسط 7.92	200	قالب	500
مليون طلقة ذخيرة 303	1.000.000	كيلوغرام جلجانيت	250

1- المصدر السابق، ص 274.
2- مصطفى بن عمر، المصدر السابق، ص 193.
3- المصدر نفسه، ص 194.
4- فتحي الديب، المصدر السابق، ص 374.

مليون طلقة 7.92 مم	2.000.000	مفجر طرق 8	100
قنبلة مضادة للدبابات	100	متر فتيل مامون	36

ورغم تدفق كميات كبيرة من السلاح الموجه للثورة الجزائرية عبر الأراضي التونسية فقد طرأت مشاكل أثرت على تدفق السلاح إلى الولايات الشرقية، فقد أوقفت السلطات التونسية مرور السلاح إلى الجزائر في شهر جوان 1958، وصادرت شحنة من السلاح تحتوي على 5070 بندقية، و2037 بندقية رشاشة، و2037 مسدسا رشاش و20 بازوكا[1].

وقد أشارت التقارير أن جبهة التحرير الوطني كانت تشكو من قلة المخزونات العسكرية بتونس، مما دفعها إلى الإكثار من الشحنات القادمة من ليبيا[2].

ورغم محاولة الحصار المفروضة على الجزائر فإن الجبهة كانت تحقق الإنتصارات في مجالات أخرى، فقد تم تشكيل الحكومة المؤقتة في 19 سبتمبر 1958 وتصبح لها وزارة التسليح والتموين العام[3]، وقد قامت الوزارة بإنشاء مديريتان كبيرتان، وهما مديرية التسليح الغربية، ومديرية التسليح الشرقية، وكانت من مهام هذه الأخيرة هي توفير نقل وتأمين الأسلحة والمعدات العسكرية القادمة من الشرق الأوسط وإيصالها إلى القيادة العليا العسكرية وتزويد جيش التحرير الوطني في الحدود الشرقية ومصالح الحكومة المؤقتة بتونس[4].

1- بوبكر حفظ الله: المرجع السابق، ص 125.
2- حبيب حسن اللولب: التونسيون و الثورة الجزائرية (1954-1962) ،ج2،المرجع السابق، ص 64.
3- محمد بلقاسم، الطاهر جبلي، معمر العايب، المرجع السابق، ص 148.
4- عبد الرحمن عمراني: التسليح أثناء الثورة ضمن أعمال التسليح والمواصلات أثناء الثورة (1956- 1962)، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2001، ص 101.

فقد إنتقلت الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية من القاهرة إلى تونس، بعد حادثة الكاف في شهر نوفمبر 1958، وأصبح المركز الرئيسي لقيادة الثورة الجزائرية.

وفي عام 1959 عقد إجتماع بارز لقادة الثورة بتونس، وقد حضر هذا الإجتماع كل من عبيدي الحاج الأخضر من الأوراس، وعلي كافي من قسنطينة، و بازورين (الولاية الثالثة)، دهيليس سليمان (الولاية الرابعة)، ولطفي (القطاع الوهراني)، كما حضر امحمدي السعيد، وبومدين كممثلي لقيادتي العمليات العسكرية بالشرق والغرب، وكذا كريم بلقاسم، وعبد الحفيظ بوصوف، ولخضر بن طوبال[1].

وأهم ما جاء في هذا الإجتماع هو تقديم مجموعة من الإجراءات المقترحة على جيش التحرير الوطني والحكومة المؤقتة، والرامية إلى إسترجاع زمام الأمور على الصعيدين العسكري والدبلوماسي، وكذلك تقديم تقرير حول أهم عمليات مخطط "شال" التي شنها العدو على جيش التحرير الوطني منذ شهر فبراير 1959.[2]

وقد أكدت المصادر أن جيش التحرير الوطني المتمركز على الحدود الشرقية، أصبح قويا مع نهاية سبتمبر 1959 مما جعل التقارير الإستعمارية تعترف أن موقف جبهة التحرير الوطني على المستوى الدولي صار قويا بفضل قوة جيشها خاصة على الحدود التونسية[3].

وفي نهاية عام 1959 أصبح جيش التحرير الوطني يملك في تونس إحتياطيا لوجستيكيا بلغ 20000 قطعة سلاح حربية، أما الذخيرة فتقدر بعشرات الملايين، ومع ذلك

1- محمد بلقاسم، الطاهر جبلي، معمر العايب، المرجع السابق، ص 149.
2- مصطفى بن عمر، المصدر السابق، ص 240.
3- يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص 291.

فإن مصالح جبهة التحرير الوطني المختصة في التموين لم تتوقف عن البحث عن أسواق لها وعقد صفقات جديدة[1].

وفي سنة 1960، إسترجعت عملية تهريب الأسلحة نشاطها الطبيعي، حيث أنه في سنة 1959، قامت السلطات التونسية بإيقاف عمليات تهريب الأسلحة، حيث حدثت مواجهة بين الجيش الجزائري والجيش التونسي لأسباب محلية، وقد أدت إلى خسائر في الأرواح من الجانبين، فإستقبل الرئيس بورقيبة فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة وبلقاسم كريم وزير القوات المسلحة، فنتج إقتناع بأن فرنسا أرادت التعكير بين الحكومة التونسية والحكومة الجزائرية[2]، ولكن سرعان ما عادت العلاقات الجزائرية التونسية إلى وضعيتها الطبيعية، حيث تم إدخال خمسين طنا من الأسلحة وإرساء سفينتين إيطاليتين بميناء تونس لحساب شركة النجار، وهي تعمل لحساب جبهة التحرير الوطني الجزائرية، وتم تفريغ حمولة قدرت بأربعين طنا من الأسلحة ذات صنع ألماني[3].

كما أن الحكومة التونسية سمحت بمرور القوافل المحملة بالسلاح عبر أراضيها، وكذلك تسهيل عملية أفراد جيش التحرير الوطني، حيث أفادت المعلومات أنه خلال جوان 1960، دخلت ثلاثون شاحنة محملة بالأسلحة والمدافع إلى تونس العاصمة والكاف موجهة إلى الثورة الجزائرية، وخلال شهر جويلية تم توزيع 120 مدفع هاون على الجيش الجزائري، ودخلت شاحنتين كما وردت معلومات تفيد أنه تمت مشاهدة قافلة من خمسة جمال تابعة

1- المرجع السابق، ص 293.
2- بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص 491.
3- حبيب حسن اللولب: التونسيون والثورة الجزائرية (1954 -1962)،ج2، المرجع السابق، ص 68.

لجيش التحرير الوطني الجزائري قرب برج بورقيبة بذهبية محملة بالأسلحة، كما تم تهريب ذخيرة ومتفجرات من بلجيكا بقيمة أربعين ألف دولار، وهي من أصل بولوني، وكذلك تم تهريب تسع عشرة مركبة أو مدرعة يوغسلافية قدمت من ليبيا، وقد إستلمها جيش التحرير الجزائري، وتم أيضا شحن أسلحةSR. 75إلى معسكر وادي ميلاف من صنع صيني[1].

وفي ديسمبر 1960 وقعت الحكومتان التونسية والجزائرية المؤقتة إتفاقية تنص على أن كل سلعة أو تجهيز يخص الحكومة الجزائرية المؤقتة أو جيش التحرير الوطني أو الهلال الأحمر الجزائري معفى من الضرائب والرسوم الجمركية[2].

في سنة 1961 ركبت مصالح مديرية الإتصالات في الشرق ورشة خاصة بالمرسى بالقرب من تونس، من أجل تحضير براميل زيت الزيتون الموجهة لداخل البلاد، وكانت العملية تقتضي إرسال أسلحة داخل براميل زيت الزيتون من تونس إلى مدينتي الجزائر وبجاية.

وقد تم تولي تنظيم إرسالات زيت الزيتون إلى مدينة الجزائر وبجاية إنطلاقا من تونس، عباس التركي، وبلقشي بكيفية قانونية مقابل دفع مبالغ رسائل إعتماد لدى بنك محلين وهو من دون شك البنك الوطني التجاري والصناعي[3].

وبفضل هذه الحيلة، وصلت كميات كبيرة من الأسلحة إلى ميناءي الجزائر وبجاية

1- المرجع السابق، ص 68-69.
2- الطاهر جبلي: شبكات الدعم اللوجستيكي للثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 266.
3- عبد المجيد بوزبيد، المصدر السابق، ص 102.

موجهة إلى المجاهدين بالداخل[1].

وخلال سنتي 1961- 1962 تم إنشاء وحدة الجمركة التي أنشئت نتيجة تزايد حجم البضائع الواردة إلى ميناء تونس، وكذلك إضفاء السرية على هذه الواردات، وعلى سبيل المثال تناولت الوحدة خلال هاتين السنتين ما لا يقل عن 200 ألف طن من البضائع لأن الوحدة إستخرجت من ميناء تونس 150 طن قادمة من كل البلدان مصر، ليبيا، المغرب ودول أوروبية أخرى[2].

وعلى العموم يمكن القول في ختام هذا المبحث أن جبهة التحرير الوطني واجهت منذ إندلاعها صعوبات كبيرة في التسليح، وقد عمل الوفد الخارجي للجبهة على إيجاد حل لها، ومن أجل ذلك لجأ قادة الجبهة إلى إستعمال كافة الوسائل للحصول على السلاح،ومن ثم نشطت عمليه تهريب الأسلحة عبر تونس خلال الفترة الممتدة ما بين 1954-/1957، حيث عملت الجبهة على وضع الخطط، وتكوين شبكات تتولى مهمة الحصول على السلاح، أماالفترة الممتدة 1958-1962، فإن أمر التسليح أصبح أكثر تعقيدا، وذلك بسبب تكثيف الحواجز الإستعمارية، وعلى رأسها إنشاء خط موريس على طول الحدود الجزائرية التونسية.

ثالثا: النشاط الإعلامي والثقافي:

1 -النشاط الإعلامي:

لقد قامت جبهة التحرير الوطني منذ إندلاع الثورة بفتح مكتب للدعاية والإعلام بتونس،

1- المصدر السابق، ص 103.
2- عبد الرحمن عمراني: التسليح أثناء الثورة، المرجع السابق، ص 104.

منذ مارس 1954، حيث يقوم هذا المكتب بالإشراف على كافة النشاطات الإعلامية والسياسية كصحيفتي المقاومة والمجاهد وإذاعة صوت الجزائر من تونس.

أ- الصحف الجزائرية بتونس:

لم يعد أمام الجزائريين أي وسيلة للتعبير عن مشاكلهم إلا واستعملوها وكانت الصحافة واحدة من أهم ما توفر لهم آنذاك لمالها من تأثير كبير على الرأي العام الموجه له، ورغم ماكانوا يعانونه من تضييق في بلادهم فإنهم وجدوا نوعا من الحرية في البلاد التونسية. ومن هنا صدرت العديد من الصحف الجزائرية بتونس بدعم من الحكومة التونسية ومساندتها خلال سنوات حرب التحرير الجزائرية[1]، ومن أبرز هذه الصحف نذكر ما يلي:

*المقاومة الجزائرية(1956-1957):

جريدة إخبارية سياسية جامعة وهي لسان حال جبهة التحرير الوطني، وجيش التحرير الجزائري، صدرت نصف شهرية ثم أسبوعية وأول أعدادها صدر يوم 1 نوفمبر 1956 بالجزائر والمغرب، ثم إنتقلت إلى تونس وآخرها كان يوم 1 جويلية 1957، وظهرت إلى الساحة الإعلامية بمناسبة الذكرى الثانية لإندلاع الثورة الجزائرية[2]، وصدرت إلى جانبها مباشرة باللغة الفرنسية بالعنوان نفسه، كان مقرها في تونس[3].

*المجاهد (1957-1962):

1- براهمة بلوزاع: المجتمع الجزائري في الجرائد التونسية (1947 -1954) من خلال كتابات الجزائرية، مجلة فصلية، عدد 706، 2005، ص 137.

2- حبيب حسن اللولب: التونسيون والثورة الجزائرية (1954- 1962)، ج1، ط1، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 600.

3-المرجع نفسه، ص 601.

جريدة أسبوعية سياسية إخبارية وتعتبر اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني، صدر أول أعدادها سنة 1957، وآخرها سنة 1962، تواجد مقرها بتونس 42 مكرر نهج مختار عطية، ولغتها العربية علما بأن المجاهد صدرت بالجزائر والمغرب، ومنذ العدد 8 يوم 5 أوت 1957 بدأت تصدر في تونس بعد إحتجاب المقاومة الجزائرية[1].

وتعتبر الفترة التونسية هي أطول الفترات في حياة صحيفة "المجاهد" إبان الثورة المسلحة، فقد برزت خلالها عدة سمات، ويمكن تحديدها في ثلاث فترات هي:

الفترة الأولى: وتبدأ بصدور العدد 11 يوم 1 نوفمبر سنة 1957، وتنته بصدور العدد 29 الصادر يوم 17 سبتمبر سنة 1958، حيث تم تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يوم 19 سبتمبر 1958، وقد أصدرت المجاهد ملحقا خاصا لهذا الغرض.

الفترة الثانية: وتبدأ بصدور العدد 30 الصادر يوم 10 أكتوبر سنة 1958، أي بعد تأسيس الحكومة المؤقتة، وتنتهي عند صدور العدد 102 الصادر يوم 14 أوت 1961، حيث تم إعادة تشكيل الحكومة المؤقتة.

الفترة الثالثة: وتبدأ بصدور العدد 103 الصادر يوم 28 أوت 1961 وتنتهي بصدور العدد 220 الصادر يوم 30 أفريل 1962، وقد كان آخر عدد يصدر من "المجاهد" خارج أرض الوطن[2].

1- المرجع السابق، ص 601.

2- أحمد العايب، فاتح خروف: دور الإعلام في الثورة الجزائرية (1954- 1962)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ العام تحت إشراف: صالح فركوس، قسم التاريخ والآثار، قالمة، 2012، ص 48.

وقد تابعت جريدة "المجاهد" البيانات وتصريحات الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية منذ إعلان تشكيلها في سبتمبر 1958، ونشرت أول تصريح لها عن منهجها السياسي، وعلقت عليه مستخلصة منه الأسس التي ترتكز عليها سياسة الحكومة، ولقد لخصتها في بضع نقاط محددة تحت عنوان " هذه هي الأسس التي ترتكز عليها سياسة الحكومة" وتتمثل في:

- المبدأ الأول: الوفاء للماضي بالربط بين تاريخي 1830 -1958 أي نهاية آخر حكومة جزائرية في بداية الغزو الفرنسي وبداية أول حكومة جزائرية في نهاية الغزو.
- المبدأ الثاني: موقف الحكومة من الشعب الجزائري ونضاله العظيم الذي يقوده منذ أربع سنوات.
- المبدأ الثالث: الإعلان أمام الملأ عن مسؤولية فرنسا في إستمرار الحرب وذلك بإعتدائها على الدولة الجزائرية وإصرارها على تحدي كرامة الشعب بمحاولة فرنسته.
- المبدأ الرابع: توضيح السياسة الخارجية للحكومة وهي نفس سياسة الثورة التي تؤكد إرتباطها بالمغرب العربي والدول العربية ودول مؤتمر أكرا (إفريقيا) ومؤتمر باندونغ (آسيا).
- المبدأ الخامس: مسؤولية الحكومة الجزائرية فيما يتعلق بتسوية القضية الجزائرية مع فرنسا عن طريق التفاوض على أساس الإستقلال الكامل[1].

1- المرجع السابق، ص 63.

* الشباب االجزائري(1956-1957):

صحيفة تثقيفية شهرية أصدرت أول أعدادها في جوان 1959، مضمونها إهتمامات شبابية جزائرية نشرتها جبهة التحرير الوطني والقسم الثقافي وأسرة تحريرها يتكون من عبد المجيد بن هدوقة ومفدي زكرياء والأخضر السائحي ومسعود الشابي ومقرها تونس 14 نهج الدباغين، وإحتجبت عند إستقلال الجزائر [1].

والملاحظ أنه صدرت في تونس عدة جرائد جزائرية تابعة لجبهة التحرير الوطني، وقد وجدت الدعم والمساعدة من الحكومة الفرنسية وتمثلت في الطبع والتوزيع.

ب- إذاعة صوت الجزائر من تونس:

لقد فتحت إذاعة تونس قناتها "لصوت الجزائر" بعد إقتراح من عبد الله شريط، الذي كان يشتغل أستاذا في ثانوية "الصادقية" الشهيرة ومحررا في مجلة "الفكر" التي كان يديرها محمد مزالي، غير أن البرنامج المبث هناك كان تونسيا حتى ولو نشطته أصوات جزائرية، ففي ربيع سنة 1957 إزدانت إذاعة تونس ببرنامج "هنا صوت الجزائر المكافحة الشقيقة"[2]، وهو عبارة عن برنامج تونسي وكان يذاع ثلاث مرات في الأسبوع ومدته ربع ساعة، وكان يشمل أخبارا عسكرية وتعليقا سياسيا قصيرا، وكان التعليق السياسي يبدا وينتهي بالنشيد القومي الجزائري (أقسم الثوار)، وقد ظلت هذه البرامج تذاع حتى إنشاء الإذاعة السرية للثورة

1- حبيب حسن اللولب : التونسيون والثورة الجزائرية (1954- 1962)، ج1، المرجع السابق، ص 601.
2- الأمين بشيشي، المرجع السابق، ص 33.

في قلب الجزائر عام 1957[1]، خاصة وأن الإذاعات الأخرى لم تكن تصل إلى الشعب الجزائري في الداخل، ومن هنا برزت الحاجة إلى إنشاء هذه الإذاعة، وقد تقرر ذلك في مؤتمر الصومام في 20 أوت سنة 1956، ولكنها لم تبدأ نشاطها إلا أوائل عام 1957[2].

وفي بداية برنامج "هنا صوت الجزائر المكافحة" كان الصوت القوي لعيسى مسعودي[3]، هو الذي ينشطه من أوله إلى نهايته، لكن عبد الله شريط إقترح تغييره في الشطر الثاني: إذ يرى أن صوت عيسى مسعودي يليق بالتقرير السياسي الذي يتطلب الوقار وقراءة هادئةمتأنية التي تهدف إلى الإقناع، وبعد عدة إختبارات وقع إختيار قراءة التعليق السياسي على الأمين بشيشي[4].

وبعد تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية تحول البرنامج إلى "هنا صوت الجمهورية الجزائرية"، وتميز هذا البرنامج بأنه يومي، وبدوم نصف ساعة، مما إستوجب تعزيز الطاقم الذي أصبح كالآتي:

- عيسى مسعودي: تقرير الأنباء العسكرية.
- الأمين بشيشي: التعليق السياسي بالفصحى.
- العربي سعدوني: التعليق السياسي بالأمازيغية.

1- أحسن بومالي: إستراتيجية الثورة الجزائرية في التجنيد و التعبئة الجماهيرية منذ إندلاع الثورة إلى غاية مؤتمر الصومام، المرجع السابق، ص 52.

2- عواطف عبد الرحمن، المرجع السابق، ص 59.

3- لقد إستطاع هذا الصوت أن ينفذ في عمق الجزائر ويبعث الحماس الشديد أوساط الشباب مما جعله يقبل الإنخراط في صفوف جبهة وجيش التحرير الوطني، وأن يستولي على قلوب الجماهير الجزائرية التي أصبح يرتفع خفقانها بمجرد سماعه.

4- الأمين بشيشي، المصدر السابق، ص 33.

- سارج ميشال Serge Michel: التعليق السياسي بالفرنسية[1].

كما أثري البرنامج بحصة أسبوعية تتناول المواضيع التالية:

- ركن الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين يتداول عليه طلبة جامعيون.
- ركن الإتحاد العام للعمال الجزائريين يقوم به الإطار النقابي نور الدين إسكندر.
- قراءة في الصحف الدولية عن القضية الجزائرية.
- شؤون إفريقية.
- أضواء على تاريخ الجزائر.
- النشاطات السياسية والدبلوماسية لممثلي الثورة في الخارج.
- مختارات من جريدة المجاهد[2].

وبالإضافة إلى برنامج "هنا صوت الجزائر المجاهدة" هناك برنامج اخر وهو "صوت الجزائر من تونس"، كان يكتسي أهمية خاصة تكمن في صوت عيسى مسعودي، الذي يعد أبرز صوت جزائري عبر أمواج الإذاعات الجزائرية في المعركة الإعلامية من أجل تدعيم الثورة التحريرية عسكريا، وسياسيا، ودبلوماسيا[3].

ويستمر إرسال البرنامج من عشرين إلى ثلاثين دقيقة، ويتم بثه ثلاث مرات في الأسبوع، ثم تحولت الحصة إلى يومية تدوم نصف ساعة[4]، وكان برنامج غني بالمعلومات العسكرية،

1- المصدر السابق، ص 36-37.
2- المصدر نفسه، ص 37.
3- أحسن بومالي: إستراتيجية الثورة الجزائرية في التجنيد والتعبئة الجماهيرية منذ اندلاع الثورة إلى غاية مؤتمر الصومام، المرجع السابق، ص 299.
4- مسعود كواتي: دور محمد بوزيدي في الإعلام الثوري السمعي، مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العدد 7، 2002، ص 142.

وعن المعارك والإشتباكات والكمائن والهجومات المختلفة التي تشهدها الساحة الوطنية الجزائرية، بالإضافة إلى التعاليق السياسية المتنوعة التي كانت تبدأ بث برامجها وتختتمها بالنشيد الوطني الجزائري[1].

أما عن المصادر الإخبارية التي تبث من صوت الجزائر بتونس، فيما يتعلق بالقضايا العسكرية كالمعارك والكمائن والهجومات على مراكز العدو فكانت[2]:

- من القيادات العسكرية على مستوى الولايات والمناطق والنواحي وبعد تكوين الحكومة المؤقتة الإعتماد على بلاغات وزارة القوات المسلحة.
- من وكالات الأنباء الأجنبية كبلاغات العدو بعد تكييفها وتحليلها تفاديا للأسلوب الإستعماري في الحرب النفسية.
- من تصريحات الجزائريين الذين يلجؤون إلى الحدود التونسية.[3]

وقد كان هدف الإذاعة الأول هو الرفع من معنويات الجيش وإنارة جوهر القضية، حيث شاركت هذه الإذاعة بحق في تدعيم كيان الثورة مشاركة فعالة، على غرار صوت العرب من القاهرة، فترى المجاهدين وكل الشعب الجزائري يتسابقون إلى سماعها في كل وقت، وهم يحمدون الله على لهجتها التحريرية وثورتها المباركة، وأهميتها في تحرير الشعوب وتقرير المصير[4].

1- أحسن بومالي: أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية (1954- 1956)، المرجع السابق، ص 300.

2- مسعود كواتي: تاريخ الجزائر المعاصر وقائع ورؤى، [دط]، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 156.

3- المرجع نفسه، ص 157.

4- يحي بوعزيز: موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج3، [دط]، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص 63.

كما عبرت هذه الإذاعة عن إنتصارات الثورة وتطورات أحداثها السياسية وما آلت إليه القضية الجزائرية.

وفي الختام يمكن القول إن الإعلام الجزائري في تونس قد لعب دورا كبيرا وفعال في إبلاغ الرأي العام الدولي بحقيقة الثورة، مقدما بذلك خير خدمة لها في مجال التوعية والتوجيه والتعبئة.

2-النشاط الثقافي:

لقد أعطت جبهة التحرير الوطني لثورة أول نوفمبر بعدا حضاريا وثقافيا، كما أولت لهذا المجال إهتماما خاصا لا يقل أهمية عن المجالات الأخرى، حيث كان من أهداف الجبهة التخلي عن ثقافة المحتل وإحلال الثقافة العربية الإسلامية محلها، ولعل من أهم المجالات الثقافية التي قامت بها الجبهة في تونس نذكر ما يلي:

أ- **الشعر:**

ما يلاحظ في هذا الجانب أن جميع الشعراء الذين نشروا قصائد حول الثورة ينتمون في الأصل إلى الجنوب الجزائري المتشبع بالحضارة العربية الإسلامية، من أمثال مفدي زكرياء، عبد القادر السائحي، صالح العرفي، صالح خباشة.

نشر هؤلاء أكثر من إثنين وسبعون قصيدة نشر أغلبها في مجلة الفكر وجريدة الصباح، ثم الجرائد والمجلات الأخرى وهي تتوزع كالآتي: ثمانية عشر قصيدة لصالح خرفي الذي كان يلقب بأمي عبد الله، وقد جمعها مع قصائد أخرى ونشرت فيما بعد مع ديوان أطلس المعجزات، ونشرت لمفدي زكريا الذي لقب بإبن تومرت ثم شاعر الثورة سبع عشرة قصيدة

والقصائد الأخرى له نشرت بالمغرب وجريدة المجاهد وبلغ مجموع قصائده حول الثورة حوالي خمس وخمسين قصيدة فيما بين 1954-1961، جمعها في ديوان اللهب المقدس الذي نشرته الشركة الجزائرية بتونس في 1961، وباقي الشعراء نشروا أقل من ذلك كالسائحي وصالح خباشة، وقد إستلهمت هذه القصائد من أحداث الثورة أو مواضيع لها علاقة عضوية بالحرية والإستقلال ووحدة الشمال الإفريقي، والإعتزاز والتفاخر بالماضي الحضاري، وقد عبر مفدي زكريا عن شعره قائلا: " لم أعن في اللهب المقدس بالفن والصناعة عنايتي بالتعبئة الثورية وتصوير وجه الجزائر الحقيقي بريشة من عروق قلبي غمستها من جراحاته المظلولة"، فالشعر إذن كان سلاحا في معركة الثورة الكبرى بعاطفته الوطنية المتحمسة[1].

ويمكن القول في الشعر الذي نشر في تونس أنه كان شعرا ثوريا بأتم معنى الكلمة يقوم بالتعبئة، ويدعو إلى الإستشهاد في سبيل الوطن.

ب- فريق جبهة التحرير الوطني:

لقد كان عدد كبير من الرياضيين الجزائريين، وخصوصا رياضيي كرة القدم، يلعبون في العديد من الأندية الفرنسية، ونالوا شهرة عالمية، وعند إندلاع الثورة التحريرية وجهت قيادة جبهة التحرير الوطني نداء للرياضيين الجزائريين بفرنسا للإلتحاق بتونس وذلك منذ شهر أفريل 1958، قصد تكوين فريق رياضي جزائري يمثل الجزائر في المحافل الدولية ويدافع عن ألوانها، وقد كانت إستجابة اللاعبين الجزائريين للثورة شبه كاملة، حيث قرروا التوقف عن اللعب والخروج من فرنسا نحو تونس، ولم يكن الخروج من فرنسا بالنسبة لهؤلاء

1- محمد شطيبي: المرجع السابق، ص 158.

الرياضيين أمرا سهلا، حيث كانوا في معظمهم محل مراقبة من الشرطة الفرنسية خصوصا بعد نداء جبهة التحرير الوطني، وقد لعبت فيديرالية جبهة التحرير الوطني في فرنسا دورا كبيرا في تأمين خروج اللاعبين من فرنسا، وإستطاعوا الوصول فرادى إلى تونس، وقد إنتشر خبر هؤلاء الرياضيين من فرنسا بسرعة كبيرة، وتداولت معظم الصحف الفرنسية هذا الخبر بكل إسهاب وتفصيل حيث مثل هذا الحدث ضربة عنيفة لرياضة كرة القدم الفرنسية التي كانت على وشك المشاركة في بطولة كأس العالم في تلك السنة[1]، وفقد أحدث هروب اللاعبين الجزائريين فراغا كبيرا في رياضة كرة القدم بفرنسا، وكان من أبرز اللاعبين الذين وصلوا إلى تونس زيتوني، بن تيفور، مخلوفي، وعبد الرحمن سوكال، وغيرهم.

وعلى إثر وصول هؤلاء الرياضيين إلى تونس، تشكل الفريق الوطني الجزائري لكرة القدم، هذا الفريق الذي كان خير سفير للرياضة الجزائرية في تلك الفترة، حيث قام بعدة زيارات لدول شقيقة وصديقة، فقد زار هذا الفريق كلا من المغرب وتونس وليبيا وسوريا والعراق، حيث أجرى مقابلات مع فرقها وعلى سبيل المثال تنظيم مباراة رياضية لفائدة اللاجئين الجزائريين في 2 ماي 1958، بتونس[2]، ولم تكن هذه المقابلات تشبه مقابلات اليوم، بل كانت تظاهرات وطنية عبرت من خلالها الشعوب العربية عن تأييدها للثورة الجزائرية وللشعب الجزائري الذي يخوض حربا ضروسا من أجل نيل إستقلاله.

1- عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، [دط]، دار العثمانية، الجزائر، 2013، ص 384.
2- حبيب حسن اللولب: التونسيون والثورة الجزائرية (1954- 1962)، ج1، المرجع السابق، ص 611.

الخاتمة

خاتمـــة:

من خلال دراستي لموضوع نشاط جبهة التحرير الوطني في الخارج 1954-1962 (مصر وتونس نموذج) يمكن إستخلاص النتائج التالية:

- هدفت جبهة التحرير على وجه الخصوص تحقيق إستقلال الجزائر التام، وذلك عن طريق الثورة المسلحة ضد الإستعمار الفرنسي، والعمل على إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية.
- تلقي الوفد الخارجي لجبهة التحرير في القاهرة صعوبات كبيرة في البداية، نظرا لكون أعضائها لم يكونوا معروفين هناك، ولما حل الوفد الخارجي بالقاهرة بدأ في عملية التحضير للثورة المسلحة، وفي أول إجتماع بين أعضاء الجبهة تقرر أن يكون العمل بصفة جماعية حيث تولى محمد بوضياف وأحمد بن بلة المهام العسكرية ويتقاسم المهام السياسية والدبلوماسية كل من محمد خيضر وحسين آيت أحمد.
- أثارت قرارات مؤتمر الصومام الكثير من الجدل، حيث شكلت هذه القرارات مشكلا كبيرا بين قادة الداخل وقادة الخارج تحول فيما بعد إلى صراع إيديولوجي.
- عقدت جبهة التحرير العديد من المؤتمرات في القاهرة وكان أشهرها هو مؤتمر 20 أوت 1957، الذي جاء بهدف تنسيق العمل العسكري مع العمل السياسي، كما جاء بهدف تحديد موقف الجبهة من كبريات المشاكل التي تواجهها الثورة، ولعل أهم ما

جاء في هذا المؤتمر هو إلغاء كل ما جاء في مؤتمر الصومام يمس بمبادئ أول نوفمبر بما في ذلك قضية الأولويات.

- كان التسليح هو الشغل الشاغل للوفد الخارجي في القاهرة، كما كان يعتبر من أكبر الصعوبات التي واجهت الجبهة نظرا للضغوطات التي فرضتها فرنسا لصد محاولات التسليح، لكن قادة الجبهة تمكنوا من الحصول على الأسلحة من مصر ،ثم نقلها برا وبحرا نحو ليبيا وتونس، حيث كانت الشحنات التي تصل إلى ليبيا تنقل إلى تونس ومن تونس إلى قسنطينة ومنها تنقل عبر الجبال نحو الأوراس مثل شحنات: "أتوس"، "إنتصار"، "قود هوب".
- أدركت جبهة التحرير أهمية الإعلام كأداة فاعلة من أجل ربح المعركة ضد المحتل، فقادت الجبهة حملة إعلامية كبيرة لصالح القضية الوطنية.
- تأسست الحكومة المؤقتة في القاهرة في 19 سبتمبر 1958 في ظروف داخلية وخارجية خاصة لعل من أبرزها: الإنتصارات العديدة التي حققتها الثورة منذ إندلاعها سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، التنظيمات التي أقرها مؤتمر الصومام وتوحيد القيادة الوطنية من خلال المجلس الوطني للثورة الجزائرية ولجنة التنسيق والتنفيذ، زيادة النشاط الدبلوماسي والحصول على تأييد الدول العربية والدول الصديقة في العالم، تزايد المناورات الفرنسية تجاه القضية الجزائرية وإدعاءاتها أنها لم تجد ممثلا شرعيا للتفاوض معه.

- تعرضت الحكومة المؤقتة الجزائرية إلى العديد من المؤامرات كادت تؤثر سلبا على الثورة، ولعل أهمها مؤامرة محمد لعموري أو ما يطلق عليها مؤامرة الكاف بتونس وهي عبارة عن محاولة إنقلاب من طرف مجموعة من العقداء على الحكومة المؤقتة وعلى رئيسها فرحات عباس.
- كانت تونس خلال الفترة 1954. 1956 تحت الحماية الفرنسية، وقد دخلت الحكومة التونسية في مفاوضات مع السلطات الفرنسية إنتهت بتوقيع إتفاقية الإستقلال الذاتي في 3 جوان 1955، وفي 20 مارس 1956 تم التوقيع على بروتوكول بين الحبيب بورقيبة ووزير خارجية فرنسا إعترفت فيه فرنسا بإنتهاء الحماية على تونس، وأعطيت للحكومة التونسية السيطرة على أحوال البلاد في الداخل والخارج.
- ركز قادة الثورة نشاطهم في تونس بإعتبارها القاعدة الشرقية للثورة، وقد ربط الوفد الخارجي للجبهة بعلاقات وثيقة مع صالح بن يوسف من أجل تنسيق العمل الثوري وتسخير الشبكات التونسية لتمرير السلاح إلى الجزائر.
- على الرغم من الدعم الحكومي التونسي للثورة الجزائرية، إلا أنه لم يرق إلى طموحات وأهداف جبهة التحرير.
- شاركت جبهة التحرير في العديد من المؤتمرات المحلية والدولية التي عقدت بتونس، ولعل أهمها هو مؤتمر المهدية المنعقد 17-20 جوان 1958، وأهم ما جاء في هذا المؤتمر هو إعانة الجزائر ومساندة الشعب الجزائري المتمسك بحقه في تقرير المصير.

- في بداية عام 1960 تم نقل مقر الحكومة المؤقتة الجزائرية إلى تونس وهو ما أدى إلى توسع نشاط الجزائريين هناك، وأعربت تونس عن تقديم دعمها بشكل غير متوقع للجزائرين ولثورتهم.
- تعتبر الحدود الشرقية وعلى رأسها تونس المصدر الأول في تمويل الثورة بالسلاح، وذلك بحكم موقعها الجغرافي، وكذلك عراقة العلاقات التي تربط الشعبين.
- سعت جبهة التحرير بتونس على إيصال صدى الثورة الجزائرية إلى الخارج وذلك من خلال جبهتها الإعلامية المتمثلة في المنشورات والنشرات والجرائد التي كانت تصدر آنذاك من بينها جريدة المقاومة التي كانت توزع بتونس وكذلك جريدة المجاهد والشباب، ضف إلى الجرائد نجد إذاعة صوت الجزائر من تونس.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01:[1]

إلى الشعب الجزائري، إلى أنصار القضية الجزائرية

... إننا نعتبر قبل كل شيء، أن الحركة الوطنية قد دخلت مرحلتها النهائية. بعد مراحل طويلة مرت بها، ذلك أن هدف الحركة الثورية، قد توفرت الأن جميع شروطه المرضية التي تيسر لهذه الحركة أن تشن الحملة التحريرية، ونحن نرى أن الشعب تحت ضوء ظروفه الداخلية قد أصبح متحدا وراء فكرة الإستقلال والعمل، وأنه تحت ظروفه الخارجية، قد بلغ مرحلة مرضية لحل المشاكل الصغرى، التي من بينها مشكلة بلدنا، وذلك المساعدة السياسية التي يبذلها إخواننا العرب والمسلمون.

عن الساعة ساعة خطر، وأمام هذه الوضعية التي توشك أن تصبح ميؤوسا منها، رأى جميع الشباب المسؤولين الواعين لهذا الخطر، والذين جمعوا حولهم عناصر سالمة، ذات تصميم واضح، رات أن الوقت قد حان للخروج بالحركة الوطنية من المأزق الذي تردت فيه بسبب تناحر الأشخاص، وتزاحم النفوذ، وعزموا على أن ينطلقوا... في المعركة التحريرية الحقيقية. نتقدم بحركتنا تحت إسم "جبهة التحرير الوطني" وبذلك ننيح هذه الحركة ، لجميع الوطنيين مهما كانت طبقاتهم الاجتماعية، ومهما كانت أحزابهم وحركاتهم الجزائرية الخاصة، أن يندمجوا في معركة التحرير دون أي إعتبار آخر.

1- مقتطفات من المنشور الأول الذي وزعته الجبهة على الشعب. أنظر : عبد المالك مرتاض، المرجع السابق، ص 31.

الملحق رقم 02: [1]

يمثل المؤتمر الصحفي الذي عقده الوفد الخارجي لجبهة التحرير بالقاهرة 1956

أحمد توفيق المدني يلقي تصريحه وعلى يمينه الأستاذ محمد خيضر وعلى يساره الأستاذ عبد الرحمن كيوان.

---

[1]- أحمد توفيق المدني : حياة كفاح، ج2 ، ص185.

الملحق رقم 03: [1]

يمثل إرسالية أسلحة من مصر إلى الجزائر عليها إستلامها أحمد بن بلة بتاريخ 1955/11/09

القسم	عدد الأقراط	الصنف	الوحدة	عدد الصناديق	وزن الصندوق	العلبة	الكمية المطلوبة وتسليمها
أصفر	٢	فتيل انفجاري	بالمتر	٩	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠
أخضر	٢	كبسول طرقي/ ٨	بالعدد	١	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠
أصفر	٢	جلجنايت	بالكيلو	٤٠	٢٥	١٠٠٠	١٠٠٠
أحمر	٢	٢٨ بلجيكي	بالعدد	٩١	١١٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
أصفر	١	فتيل مأمون	بالمتر	٣	٩١٣٥	٢٦٩٤٤	
أخضر	٢	كبسول كهربائي	بالعدد	١	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
أخضر	٢	كبريت هوائي	بالعلبة	١	٢٠	٢٠	٢٠
أبيض	١	T.N.T	بالقالب	١٤	١٤	١٩٦	١٩٦
أبيض	٢	بطارية انرجا	بالعدد	٢	٥٠	١٠٠	١٠٠
أبيض	٢	طلبات انرجا	بالعدد	١	١٠٠ علبة ١٠٠ علبة ١٠٠ علبة فارغة	٢٠٠	٢٠٠
بيضاوي علاه	--	٢٠٢ كرة	بالعدد	١٠	١٣٠٤	١٣٠٤٠	١٣٠٤٠
أزرق	--	بنزيت ٢ غرفة	بالبيدون	١٢	١٨	١٩٨	١٩٨
أبيض بطلب من	--	ديناميو تسف	بالعدد	١	٥	٥	٥
أصفر	--	هاون ٢	بالعدد	٤	٤	٤	٤
--	--	جهاز لاسلكي أمريكاني	بالعدد	٤	٤	٤	٤
دائرة حمراء	--	الفيلد فشلك كهربائي ٥ عطارد ١٠ الكمباشلك ٥ دينامو	بالعدد	١	٥٥	١	١
دائرة حمراء	--	أجهزة اللاسلكي ٥ موصلة انرجا وأربع كتب تعليم الجهاز اللاسلكي	بالعدد	١	٥٥	١	١

[1]- مراد صديقي، المصدر السابق،ص181.

الملحق رقم 04: [1]

يمثل إرسالية أسلحة من مصر الى الجزائر إستلمها أحمد محساس بتاريخ 1957/02/07

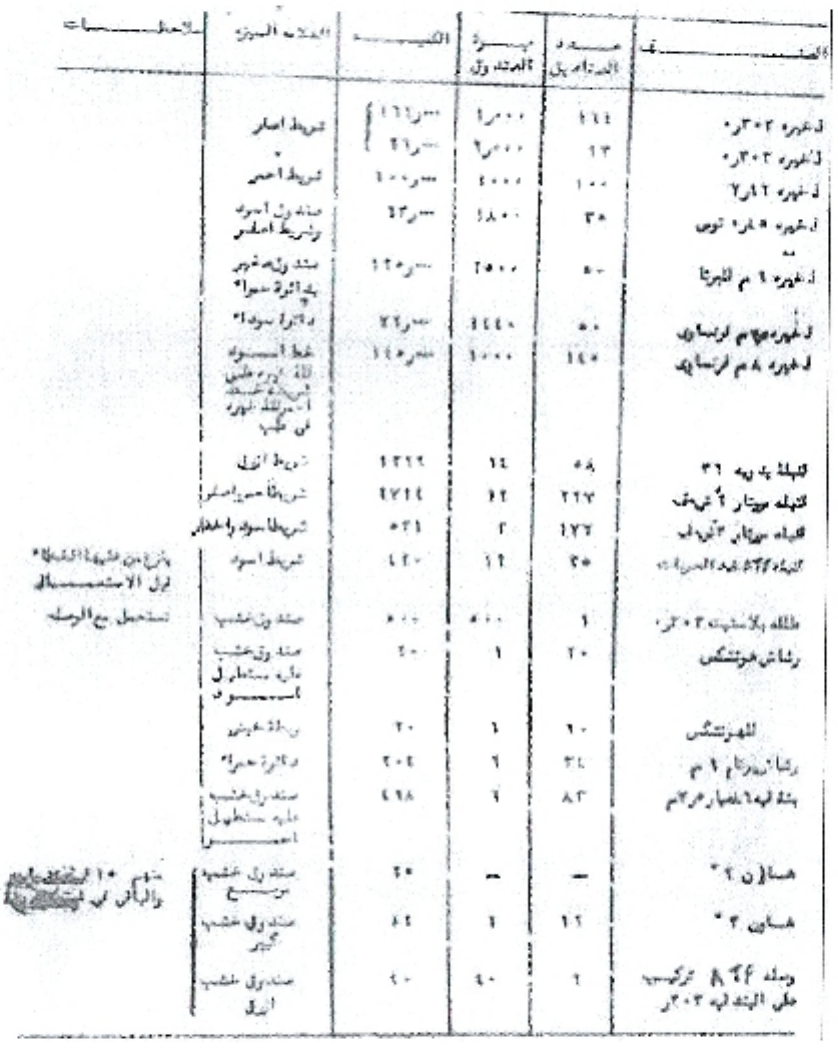

الصنف	عدد الدفعة الأول	ثمن الوحدة بالمعدل	الكمية	الملاءم المميزة	الملاحظات
ذخيرة ٣٠٣ر٠	١٤٤	١ر٠٠٠	١٦١ر٠٠٠	شريط أصفر	
ذخيرة ٣٠٣ر٠	١٣	٢ر٠٠٠	٢١ر٠٠٠	"	
ذخيرة ٧ر٦٢	١٠٠	٤٠٠٠	١٠٠ر٠٠٠	شريط أحمر	
ذخيرة ٩ر٨ توس	٣٥	١٨٠٠	٢٣ر٠٠٠	مندوق أسود وشريط أصفر	
ذخيرة ٩ م م للبرتا	٥٠	٢٥٠٠	١٢٥ر٠٠٠	مندوق خشب بدائرة حمراء	
ذخيرة مدفع م فرنساوي	٥٠	٤٤٤٠	٢٢ر٠٠٠	دائرة سوداء	
ذخيرة ٨ م فرنساوي	١٤٠	١٠٠٠	١٤٠ر٠٠٠	خط أسود لكل ذخيرة طلق أحمر لكل ذخيرة في علب	
قنبلة يدوية ٣٦	٥٨	١٤	٨١٢	شريط أزرق	
قنبلة مورتار ٢ بوصة	٢٢٣	٢٢	٤٧١٤	شريطان أصفران	
قنبلة مورتار ٣ بوصة	١٢٦	٢	٢٥٢	شريطا أسود والحمار	
قنبلة ٢٤ عيار	٣٥	١٢	٤٢٠	شريط أسود	يوزع من قنبلة للفرقة قبل الاشتباك
طلقة بلا شيء ٣٠٣ر٠	١	٤٠٠	٤٠٠	صندوق خشب	تستعمل مع الوصلة
رشاش هوتشكس	٢٠	١	٢٠	صندوق خشب عادي باستعمال الصندوق	
الهوتشكس	٢٠	١	٢٠	صندوق خشبي	
رشاش براون ٩ م م	٣٤	٦	٢٠٤	دائرة حمراء	
بندقية ٦ عيار ٣٠٣ر٠	٨٣	٦	٤٩٨	صندوق خشب عادي صغير الحجم	
هساون ٢ "	—	—	٢٠	صندوق خشبي مربع	يتوفر ١٠ أطقم في الرأس
هساون ٣ "	١٢	١	١٢	صندوق خشبي كبير	
وصلة ٨٤ تركيب على البندقية ٣٠٣ر٠	١	٩٠	٩٠	صندوق خشب أبيض	

[1]- مراد صديقي، المصدر السابق، ص 182.

الملحق رقم 05[1]

يمثل إرسالية أسلحة من مصر إلى الجزائر استلامها الأمين باغين بتاريخ 1957/04/07

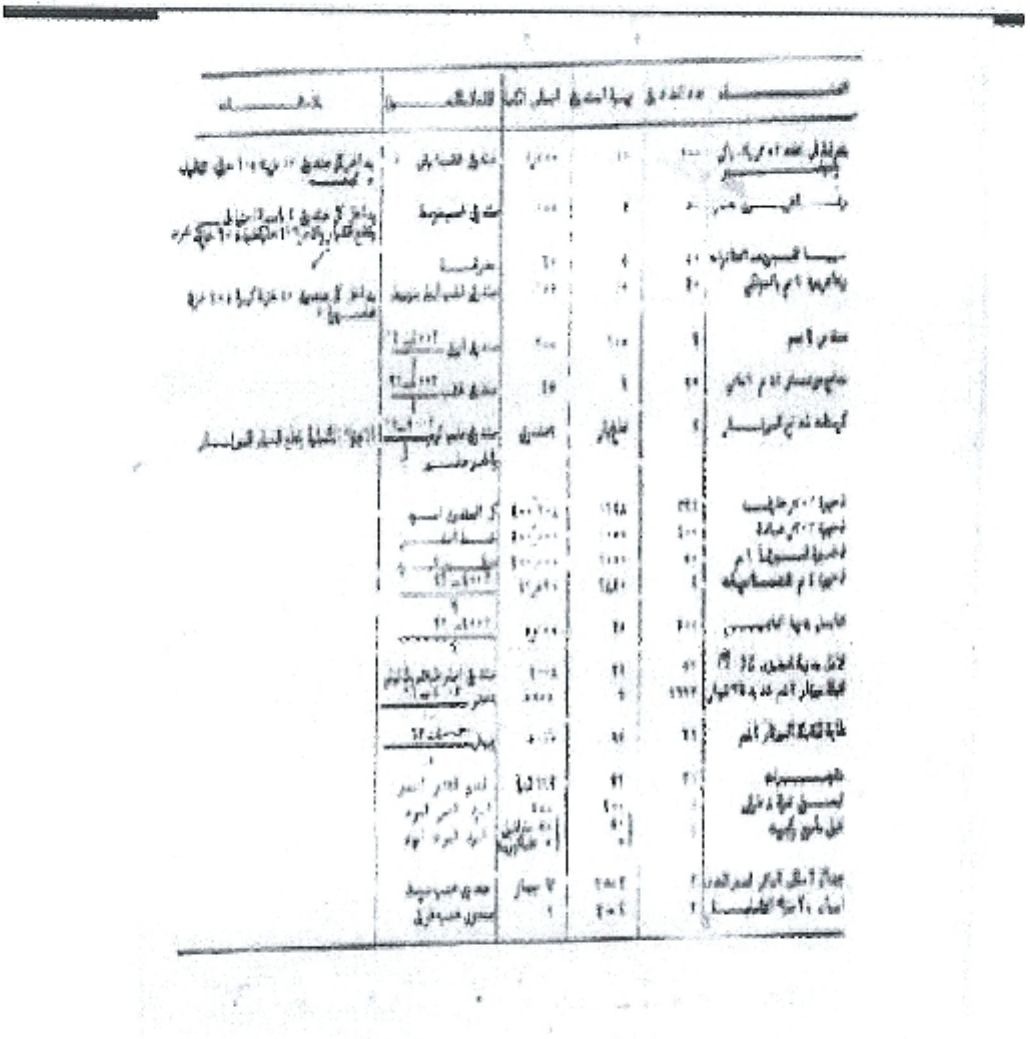

[1]- مراد صديقي، المصدر السابق، ص183.

الملحق رقم 06:[1]

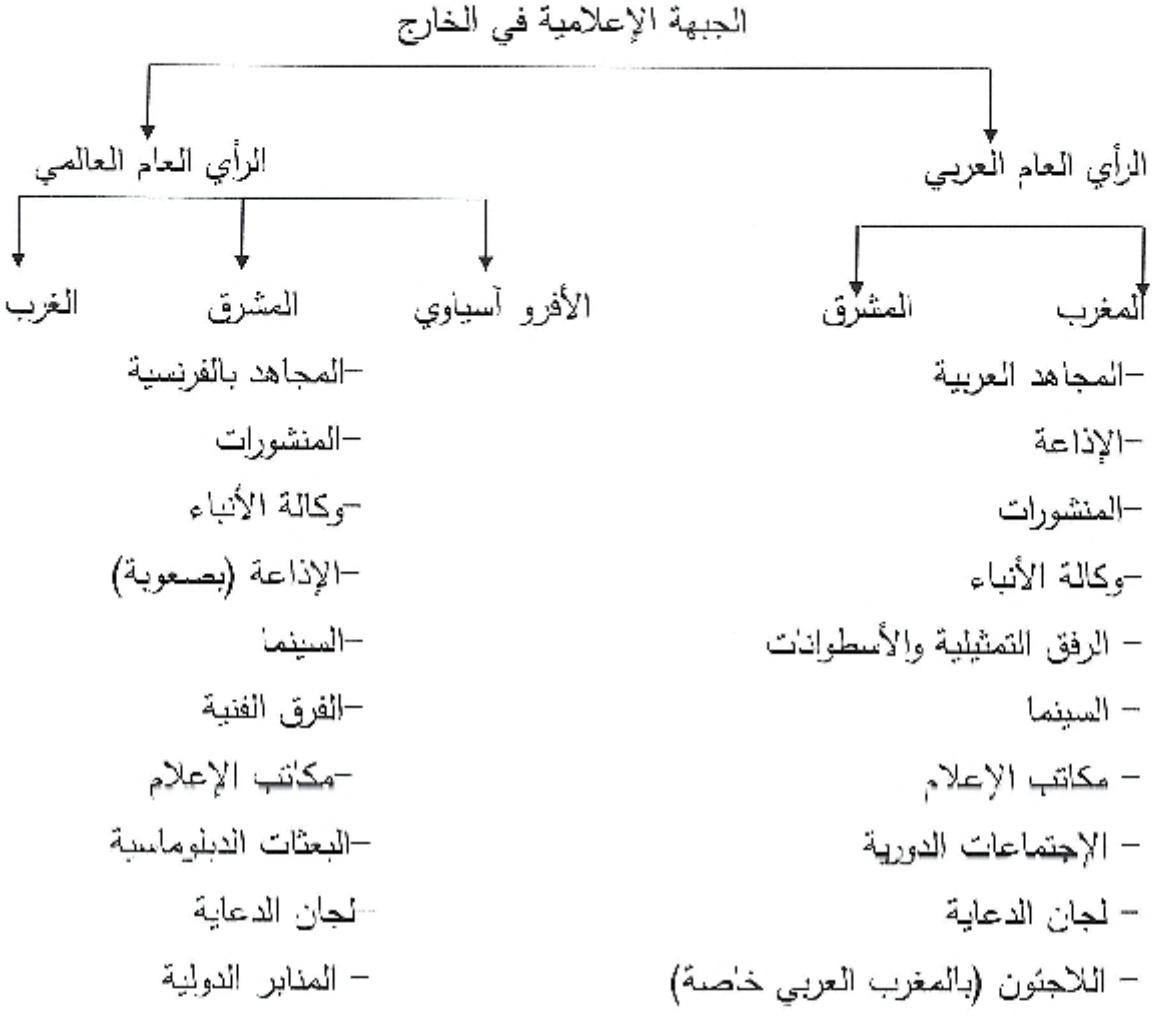

1- أحمد حمدي: الثورة الجزائرية والإعلام، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995، ص 116.

الملحق رقم 07:[1]

يمثل هذا الملحق البلدان التي اعترفت بالحكومة المؤقتة الجزائرية

الرقم	إسم البلد	تاريخ الإعتراف	طبيعة الإعتراف
1	العربية السعودية	20 سبتمبر 1958	قانونية
2	بلغاريا	29 مارس 1961	واقعية
3	الصين الشعبية	22 سبتمبر 1958	قانونية
4	الكونغو	19 فيفري 1961	قانونية
5	كوزباش	20 سبتمبر 1958	واقعية
6	غانا	10 جويلية 1959	قانونية
7	غينيا	30 سبتمبر 1958	قانونية
8	أندونيسيا	27 سبتمبر 1958	قانونية
9	العراق	19 سبتمبر 1958	قانونية
10	الأردن	20 سبتمبر 1958	قانونية
11	لبنان	15 جانفي 1959	قانونية
12	ليبيريا	7 جوان 1960	قانونية
13	ليبيا	19 سبتمبر 1958	قانونية
14	مالي	14 فيفري 1961	قانونية
15	مراكش	19 سبتمبر 1958	قانونية
16	منغوليا الشمالية	15 ديسمبر 1958	قانونية
17	الجمهورية العربية الإماراتية	21 سبتمبر 1958	قانونية
18	السودان	22 سبتمبر 1958	قانونية
19	تشكوسلوفاكيا	25 مارس 1961	واقعية
20	توغو	17 جوان 1960	قانونية
21	تونس	19 سبتمبر 1958	قانونية
22	الإتحاد السوفياتي	3 أكتوبر 1960	واقعية
23	فيتنام	26 سبتمبر 1958	قانونية
24	اليمن	21 سبتمبر 1958	قانونية
25	يوغسلافيا	12 جوان 1959	واقعية

1- محمد بجاوي، المرجع السابق، ص 150.

الملحق رقم 08:[1]

يمثل التشكيلة الأولى للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958-1960 وضمت:

- ✓ فرحات عباس:الرئيس.
- ✓ كريم بلقاسم: نائب الرئيس ووزير القوات المسلحة.
- ✓ حسينآيت أحمد نائب الرئيس.
- ✓ رابح بيطاط: نائب الرئيس.
- ✓ محمد بوضياف: وزير دولة.
- ✓ محمد خيضر: وزير دولة
- ✓ محمد الأمين دباغين: وزير الخارجية.
- ✓ محمود الشريف: وزير التسليح والتموين.
- ✓ لخضر بن طوبال: وزير الداخلية.
- ✓ عبد الحفيظ بوصوف: وزير الاتصالات والمواصلات.
- ✓ عبد الحميد مهري: وزير شؤون شمال أفريقيا.
- ✓ أحمد فرنسيس: وزير الشؤون الاقتصادية والمالية.
- ✓ أمحمّد يزيد: وزير الإعلام.
- ✓ بن يوسف بن خدة: وزير الشؤون الاجتماعية.
- ✓ أحمد توفيق المدني: وزير الشؤون الثقافية

1- فضيلة دفوس: الدبلوماسية الوطنية تتحدى المؤامرات الفرنسية، جريدة الشعب، العدد 14717، 2008، ص 21.

الملحق رقم 09:[1]

يمثل التشكيلة الثانية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من1960-1961 وضمت:

- ✓ فرحات عباس:الرئيس.
- ✓ كريم بلقاسم: نائب الرئيس ووزير الخارجية.
- ✓ أحمد بن بلة: نائب الرئيس.
- ✓ حسين آيت أحمد: نائب الرئيس.
- ✓ رابح بيطاط: نائب الرئيس.
- ✓ محمد بوضياف: وزير دولة.
- ✓ محمد خيضر: وزير دولة.
- ✓ السعيد محمدي: وزير دولة.
- ✓ عبد الحميد مهري: وزير الشؤون الاجتماعية والثقافية.
- ✓ عبد الحفيظ بوصوف: وزير التسليح والاتصالات العامة.
- ✓ أحمد فرنسيس وزير المالية والشؤون الاقتصادية.
- ✓ أمحمد يزيد: وزير الإعلام.
- ✓ لخضر بن طوبال: وزير الداخلية

1- المرجع السابق، ص 21.

الملحق رقم 10:[1]

يمثل التشكيلة الثالثة للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من1961-1962 وضمت:

- ✓ بن يوسف بن خدة: رئيسا ووزير المالية والشؤون الإقتصادية .
- ✓ كريم بلقاسم: نائب الرئيس ووزير الداخلية .
- ✓ أحمد بن بلة: نائب الرئيس.
- ✓ محمد بوضياف: نائب الرئيس
- ✓ حسين آيت أحمد: وزير دولة
- ✓ رابح بيطاط: وزير دولة .
- ✓ محمد خيضر: وزير دولة .
- ✓ لخضر بن طوبال: وزير دولة .
- ✓ سعيد محمدي: وزير دونة .
- ✓ سعد دحلب: وزير الشؤون الخارجية .
- ✓ عبد الحفيظ بوصوف: وزير التسليح والاتصالات العامة.
- ✓ أمحمد يزيد: وزير الإعلام.

1- المرجع السابق، ص 21.

الملحق رقم 11:[1]

يمثل منشور عن جبهة التحرير الوطني يندد بإختطاف قادة الثورة عرقلة مؤتمر تونس

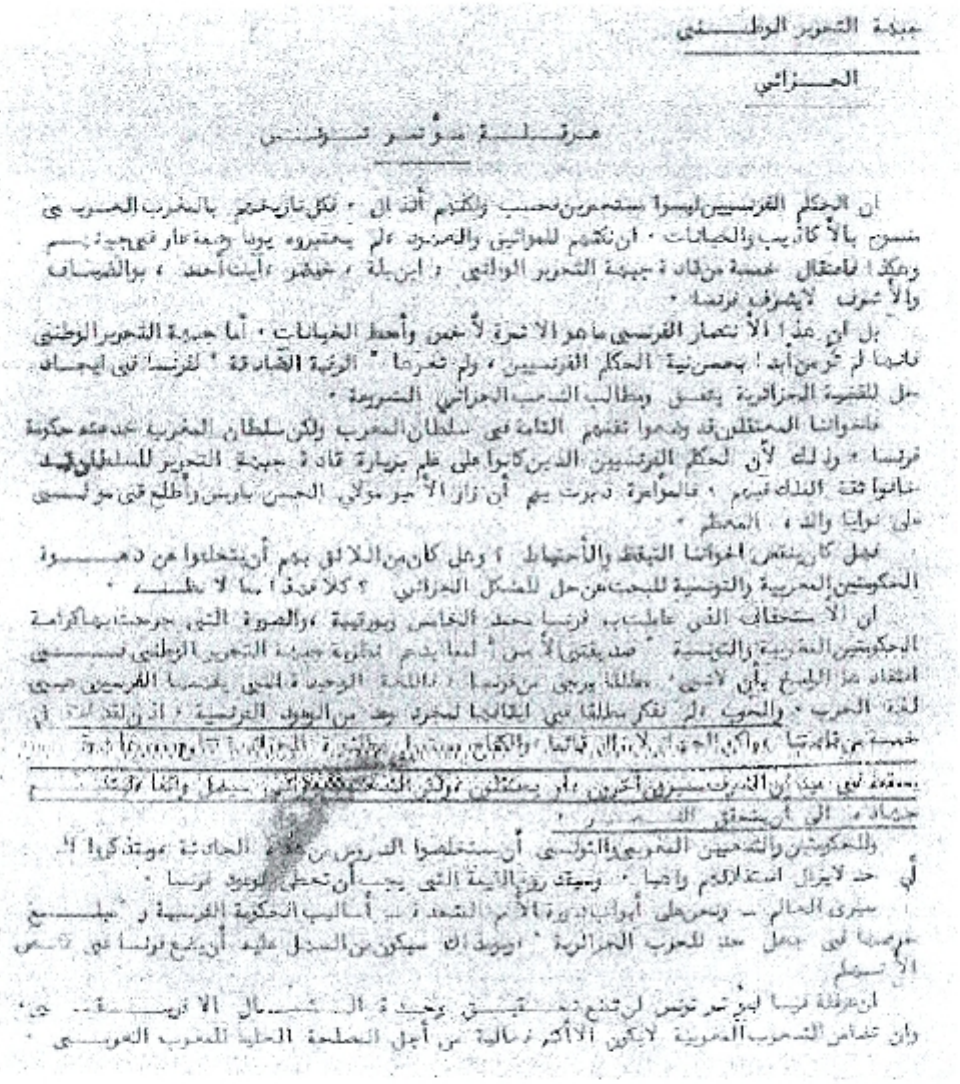

جبهة التحرير الوطنـــــي

الجـــزائري

مرقـــلـــة مؤتمر تـــونـــس

ان الحكام الفرنسيين ليسوا مستعدين بحسب ولكنهم أذكياء ، فكل تاريخهم بالمغرب العربي مشحون بالأكاذيب والخيانات . ان تكتم للمؤامرة والصمت على لم يحتيروه يوما وجعة عار فهو جبين يسم ومكذا فاعتقال خمسة من قادة جبهة التحرير الوطني ، ابن بلة ، خيضر ، آيت أحمد ، بوالصياف والأخضر لايشرف فرنسا .

بل ان هذا الأنتصار الفرنسي ما هو الا ثمرة لأخطر وأسوء الخيانات . أما جبهة التحرير الوطني فانها لم تكن من أبدا بحسن نية الحكام الفرنسيين ، ولم تعرضا " الرغبة الصادقة " لفرنسا في ايجاد حل للقضية الجزائرية يتفق ومطالب الشعب الجزائري المشروعة .

فاخواننا المعتقلين قد وضعوا ثقتهم التامة في سلطان المغرب ولكن سلطان المغرب خدعته حكومة فرنسا . وذلك لأن الحكام الفرنسيين الذين كانوا على علم بزيارة قادة جبهة التحرير للسلطان قد خانوا ثقة الملك فيهم ، فالمؤامرة دبرت بعد أن زار الأخير مولاي الحسن باريس وأطلع في مؤتمر على نوايا والده المحظم .

فهل كان ينقص اخواننا التيقظ والأحتياط ؟ وهل كان من اللائق بهم أن يتخلوا عن دعـــوة الحكومتين المغربية والتونسية للبحث عن حل للمشكل الجزائري ؟ كلا فهذا ما لا يطلـــب .

ان الأعتقاف الذي عاملت به فرنسا محمد الخامس وبورقيبة ، والصورة التي جرحت بها كرامة الحكومتين المغربية والتونسية " صديقتي الأمس " لما يدعم اذاعة جبهة التحرير الوطني تســـتغل هذا الجرح وأن لاتبي ، مطلقا يرجى من فرنسا ، فالقضية الوحيدة التي يفرضها الفرنسيون هي لغة الحرب ، والحرب ، لم تفكر مطلقا في الجزائر لمجرد بعد من البحور الفرنسية ، اذن لقد [illegible] خمسة من قادتها ، واكن الجزائر لا تزال قائمة والكفاح [illegible]

[illegible]

وللحكومتين والشعبين المغربي والتونسي أن يستخلصوا الدروس من هذه الحادثة ويتذكروا أن أي حد لايزال استقلالهم واهيا . وميثاق روما الذي يجب أن تحطم بنوده فرنسا .

سيرى العالم ـ ونحن على أبواب دورة الأمم المتحدة ـ مدى أساليب الحكومة الفرنسية و تعلـــم موقفها في جدل حد للحرب الجزائرية ، ويبدو أن سيكون من السهل عليه أن يتبع فرنسا في تأسس الأستعمار .

ان عرقلة فرنسا لمؤتمر تونس لن تمنع تحقيق وحدة المغرب العربي ، ولكن ان تضامن الشعوب المغربية لايكون الأكثر فعالية من أجل المصلحة العليا للمغرب العربـــي .

1-عبد الحميد زوزو : محطات في تاريخ الجزائر دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية(على ضوء وثائق جديدة)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص310.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

أولا: المصادر والمراجع باللغة العربية:

1-أبو عرجة تيسير: دراسات في الصحافة والإعلام، ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.

2-أزغيدي لحسن محمد: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الجزائرية (1954-1962)، [دط]، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

3-الإبراهيمي محمد البشير: آثار محمد البشير الإبراهيمي (1954-1964)، ج 5، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

4-إحدادن زهير: شخصيات ومواقف تاريخية، [دط]، منشورات ANEP، الجزائر، 2010.

5-بجاوي محمد: الثورة الجزائرية والقانون (1960-1961)، ط2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2005.

6-البخاري جمانة: فلسفة الثورة الجزائرية، [دط]، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

7-بديدة لزهر: دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية وأبعادها الإفريقية، ط1، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

8-بشيري أحمد: الثورة الجزائرية والجامعة العربية، ط2، منشورات ثالة، الجزائر، 2005.

9-بشيشي الأمين: أضواء على إذاعة الجزائر الحرة المكافحة ومحطات إذاعية أخرى متضامنة، [دط]، منشورات أصالة ثقافة، الجزائر، 2013.

10- بلحاج صالح: تاريخ الثورة الجزائرية، [دط]، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008.

11- بلحسين مبروك: المراسلات بين الداخل والخارج (الجزائر، القاهرة، مؤتمر الصومام في مسار الثورة التحريرية، 1954- 1962)، [دط]، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004.

12- بلقاسم محمد، الطاهر جبلي، محمد العايب: القواعد الخلفية للثورة الجزائرية (الجهة الشرقية،19621954)، طبعة خاصة، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.

13- بن بلة أحمد: مذكرات، تر: العفيف الأخضر، [دط]، منشورات دار الآداب، بيروت، [دت].

14- بن حمودة بوعلام: الثورة الجزائرية (ثورة أول نوفمبر، معالمها الأساسية)، [دط]، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2012.

15- بن جديد الشاذلي: مذكرات (1929 -1979)، ج4، [دط]، دار القصبة للنشر، الجزائر،2008.

16- بن خدة بن يوسف: إتفاقيات إيفيان، تر: لحسن زغداد، محل العين جبائلي، [دط]، ديوان المطبوعات الجامعية، [دت].

- بن حده بن يوسف: جذور أول نوفمبر 1954، تر: مسعود حاج مسعود، ط2، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

17- بن سلطان عمار: الدعم العربي للثورة الجزائرية، طبعة خاصة، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.

18- بن عمر مصطفى: الطريق الشاق إلى الحرية، طبعة خاصة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

19- بلاسي نبيل أحمد: الإتحاد العربي الإسلامي ودوره في تحرير الجزائر، [دط]، الهيئة العامة للكتاب، [دم]، 1990.

20- بواشري آمنة: العولمة والثورة التحريرية الجزائرية، [دط]، مؤسسة شباب الجامعة، [دم]، 2006.

21- بوحارة عبد الرزاق: منابع التحرير (أجيال في مواجهة القدر)، تر: صالح عبد النوري، طبعة خاصة، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005.

22- بوحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

23- بورغدة رمضان: الثورة الجزائرية والجنرال ديغول (1958-1962، سنوات الحسم والخلاص)، [دط]، منشورات بونة للبحوث والدراسات، الجزائر، 2012.

24- بوزبيد عبد المجيد: الإمداد خلال حرب التحرير الوطني (شهادتي)، ط2، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009.

25- بوضربة عمر: النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (سبتمبر 1958 -جانفي 1960)، [دط]، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010.

26- بومالي أحسن: أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1956) ، [دط]، دار المعرفة للنشر، الجزائر، 2010.

- بومالي أحسن: إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى (1954-1956)، [دط]، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، [دت].

27- بوعزيز يحي: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين (من وثائق جبهة التحرير الوطني الجزائرية، 1954-1962) ، ج 3، القسم الثاني، [دط]، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

- بوعزيز يحي: موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج3، [دط]، دار الهدى، الجزائر، 2009.

28- بية نجاة: المصالح الخاصة والتقنية لجبهة وجيش التحرير الوطني (1954-1962)، ط1، منشورات الحبر، الجزائر، 2010.

29- جبلي الطاهر: الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية (1954-1962)، [دط]، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.

30- الجمل شوقي: المغرب العربي الكبير من الفتح الإسلامي إلى الوقت الحاضر (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب الأقصى)، [دط]، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، 2007.

31- حربي محمد: الثورة الجزائرية (سنوات المخاض)، [دط]، دار موفم للنشر والتوزيع، 2006.

32- حفظ الله بوبكر: التموين والتسليح إبان ثورة التحرير الجزائرية (1954- 1962)، [دط]، دار العلم والمعرفة، الجزائر، 2013.

33- حمدي أحمد: الثورة الجزائرية والاعلام، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995.

34- الخالدي سهيل: جيل قسما تأثير الثورة الجزائرية في الفكر العربي المعاصر، ط1، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2007.

35- دبش إسماعيل: السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية (1954- 1962)، [دط]، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

36- دوشمان جاك: تاريخ جبهة التحرير الوطني، تر: موجد شرار، [دط] منشورات ميموني، الجزائر، 2013.

37- الديب فتحي: عبد الناصر وثورة الجزائر، ط2، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1990.

38- الزبيري محمد العربي: تاريخ الجزائر المعاصر (1954- 1962)، ج 2، [دط]، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999.

- الزبيري محمد العربي: كتاب مرجعي عن الثورة الجزائرية (1945-1962)، طبعة خاصة، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.

- زبيري الطاهر: مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخين (1929- 1962)، [دط]، منشورات ANEP، الجزائر،2008.

- الزبيري محمد العربي: المؤامرة الكبرى أو إجهاض الثورة، [دط]، منتدى سور الأزبكية، الجزائر.

39- زغدود علي: صفحات من ثورة التحرير الجزائرية، [دط]، 2006.

40- زروال محمد: إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية (الولاية الأولى نموذجا)، [دط]، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

41- زوزو عبد الحميد: محطات في تاريخ الجزائر (دراسات في تاريخ الحركة الوطنية والثورة التحريرية، على ضوء وثائق جديدة)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.

42- سعد الله أبو القاسم: تاريخ الجزائر الثقافي (مرحلة الثورة، 1954-1962)، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2007.

43- سعداوي مصطفى: المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة أول نوفمبر، [دط]، [دد]، الجزائر، 2009.

44- سعيداني الطاهر: القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، [دط]، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

45- سعيدي وهيبة: الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح (1954-1962)، [دط]، دار المعرفة، الجزائر، 2009.

46- سعيود أحمد: العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني (1954-1956)، [دط]، دار الشروق للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

47- الشيخ سليمان: الجزائر تحمل السلاح (دراسة في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة)، تر: محمد حافظ الجمالي، [دط]، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، الجزائر، 2002.

48- شريط الأمين: التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية (1919-1962)، [دط]، منشورات المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.

49- الصديق محمد الصالح: أيام خالدة في حياة الجزائر، [دط]، موفم للنشر، الجزائر، 2009.

50- صديقي مراد: الثورة الجزائرية (عمليات التسليح السرية)، تر: أحمد الخطيب، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2010.

51- الصغير مريم: المواقف الدولية من القضية الجزائرية (1954 1962)، [دط]، دار الحكمة، الجزائر، 2009.

- الصغير مريم: مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية (1954- 1962)، [دط]، دار الحكمة للنشر، الجزائر،2010.

52- ضيف الله عقيلة: **التنظيم السياسي و الإداري للثورة (1954-1962م)**، ط1، دار البصائر للنشر و التوزيع، الجزائر، 2013.

53- طلاس مصطفى: الثورة الجزائرية، طبعة خاصة، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2010.

54- العايب معمر: مؤتمر طنجة المغاربي (دراسة تحليلية تقييمية)، [دط]، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010.

55- عباس محمد الشريف: من وحي نوفمبر (مداخلات وخطب)، [دط]، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2004.

- عباس محمد: الثورة الجزائرية (نصر بلا ثمن، 1954-1962)، [دط]، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

- عباس محمد: ثوار عظماء، [دط]، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.عباس محمد: شهادات تاريخية (فصول من ملحمة التحرير، فرسان الحرية)، ج9، [دط]، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

- عباس محمد: مثقفون في ركاب الثورة (في كواليس الثورة)، [دط]، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.

56- عبد الرحمن عواطف: الصحافة العربية في الجزائر (دراسة تحليلية لصحافة الثورة الجزائرية 1954-1962)، [دط]، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.

57- عبد القادر حميد: فرحات عباس (رجل الدولة)، [دط]، دار المعرفة، [دم]، 2007.

58- العسلي بسام: استعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية، طبعة خاصة، دار الرائد، الجزائر، دار النفائس، بيروت، 2010.

- العسلي بسام: نهج الثورة الجزائرية (الصراع السياسي)، طبعة خاصة، دار الرائد، الجزائر، دار النفائس، بيروت، 2010.

59- عمراني عبد الرحمن: التسليح أثناء الثورة ضمن أعمال التسليح والمواصلات أثناء الثورة (1956- 1962)، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2001.

60- غربي الغالي: فرنسا والثورة الجزائرية (1954- 1958)، دراسة في السياسات والممارسات، [دط]، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

61- عمامرة رابح تركي: صوت الجزائر إذاعة صوت العرب في القاهرة من عام 1956-1962، تدخل الملتقى الوطني حول الإعلام ومهامه أثناء الثورة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.

62- فافرود شارل أندري: الثورة الجزائرية، تر: كابويه عبد الرحمن، سالم محمد، طبعة خاصة، منشورات دحلب، الجزائر، 2010.

63- فاضلي إدريس: حزب جبهة التحرير الوطني (عنوان ثورة ودليل دولة، 1954-1962)، [دط]، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، [دت]، ص 109.

64- قليل عمار: ملحمة الجزائر الجديدة، ج 1، [دط]، دار العثمانية، الجزائر، 2013.

65- قنان جمال: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، [دط]، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994.

66- كافي علي: مذكرات (من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962)، [دط]، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999.

67- كواتي مسعود: تاريخ الجزائر المعاصر وقائع ورؤى، [دط]، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

68- اللولب حبيب حسن: التونسيون والثورة الجزائرية (1954- 1962)، ج1، ج2، ط1، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

69- لونيسي رابح وآخرون: تاريخ الجزائر المعاصر (1830- 1989)، [دط]، دار المعرفة، الجزائر، 2010.

70- المدني أحمد توفيق: حياة كفاح (مع ركب الثورة التحريرية)، ج 3، [دط]، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

- المدني أحمد توفيق: هذه هي الجزائر، [دط]، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 2001.

71- مرتاض عبد المالك: دليل مصطلحات ثورة التحرير الوطني (1954-1962)، [دط]، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، الجزائر، [دت].

72- مصالي الحاج: مذكرات: محمد المعراجي، [دط]، منشورات ANEP، الجزائر، 2007.

73- النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني (1954-1962)، وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر، 1979.

74- مقلاتي عبد الله: العلاقات الجزائرية المغاربية والإفريقية إبان الثورة الجزائرية، ج2، ط1، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

75- مناصرية يوسف: دراسات وأبحاث حول الثورة الجزائرية (1954- 1962)، [دط]، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

76- منغور أحمد: موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية (1954-1962)، ط1، دار التنوير للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

77- مياسي إبراهيم: لمحات من جهاد الشعب الجزائري، [دط]، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

- مياسي إبراهيم: مصالي الحاج في مواجهة جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية، [دط]، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

78- نور عبد القادر: حوار حول الثورة، ج2، [دط]، موفم للنشر، الجزائر، 2009.

79- هلال عمار: نشاط الطلبة الجزائريين إبان حرب التحرير (1954-1962)، [دط]، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.

80- ولد الحسين محمد الشريف: من المقاومة إلى الحرب من أجل الإستقلال (1830-1962)، [دط]، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

ثانيا: الرسائل الجامعية:

رسائل الدكتوراه:

1-جبلي الطاهر: شبكات الدعم اللوجستيكي للثورة التحريرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر تحت إشراف: يوسف مناصرية، قسم التاريخ، تلمسان، 2009.

2-خيثر عبد النور: تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية (1954-1962) ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر تحت إشراف: حباسي شاوش، قسم التاريخ، الجزائر، 2006.

3-غيلاتي السبتي: علاقة جبهة التحرير الوطني الجزائرية بالمملكة المغربية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر تحت إشراف: يوسف مناصرية، قسم العلوم الإنسانية، باتنة، 2011.

4-قريري سليمان: تطور الاتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائري (1940-1954)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر تحت إشراف: يوسف مناصرية، قسم العلوم الإنسانية، باتنة.

5-مقلاتي عبد الله: العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر تحت إشراف: عبد الكريم بوصفصاف، قسم التاريخ والآثار، قسنطينة، 2008.

رسائل الماجيستر:

1-بودلاعة رياض: القيم الديموقراطية في الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر تحت إشراف: عبد الكريم بوصفصاف، قسم التاريخ والآثار، قسنطينة.

2-سلام نجاة: مساهمة منطقة الزيبان في تموين الثورة بالسلاح (1954 -1962)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر تحت إشراف: لخضر بن بوزيد، قسم العلوم الإنسانية، بسكرة، 2013.

3-شطيبي محمد: العلاقات الجزائرية التونسية إبان الثورة التحريرية (1954-1962)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر تحت إشراف: عبد الكريم بوصفصاف، قسم التاريخ والآثار، قسنطينة، 2009.

4-شلي أمال: التنظيم العسكري في الثورة الجزائرية (1945-1962)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر تحت إشراف: عبد الكريم بوصفصاف، قسم التاريخ، باتنة، 2006

5-ميموني رضا: دور الوطنيين المغاربة في حركة تحرير تونس والجزائر من نهاية الحرب العالمية إلى غاية الإستقلال، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر تحت إشراف: لمياء بوقريوة، قسم العلوم الإنسانية، باتنة، 2012.

رسائل الماستر:

1-بلغول زينب: المنظمة الخاصة ونشاطها الثوري (1947-1950)، مذكرة مقمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ العام تحت إشراف: شايب قدادرة، قسم التاريخ، قالمة، 2013.

2-زهيبي أسماء: الدعم العربي للثورة الجزائرية (1954-1962)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر تحت إشراف: برمضان سعاد، قسم التاريخ والآثار، قالمة، 2014.

3-شرقي منال: أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية وتأثيرها على إندلاع الثورة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر تحت إشراف: مسعود مزهودي، قسم العلوم الإنسانية، بسكرة، 2013.

4-العايب أحمد، فاتح خروف: دور الإعلام في الثورة الجزائرية (1954- 1962)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ العام تحت إشراف: صالح فركوس، قسم التاريخ والآثار، قالمة، 2012.

5-قسوم أم الخير: تطور حركة الانتصار للحريات الديمقراطية (1946-1954)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر تحت إشراف: الأمير بوغادة، قسم التاريخ، بسكرة 2013.

6-فكيرين فائزة: الدعم التونسي للثورة الجزائرية (1954- 1962)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر تحت إشراف: براهيم غماشي، قسم العلوم الإنسانية، بسكرة، 2014.

ثالثا: الجرائد والمجلات والملتقيات:

الجرائد:

1-جريدة المجاهد، ج1، العدد 9، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، 1958.

2-جريدة المجاهد، ج1، العدد 24،طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، 1958.

3-دفوس فضيلة، الدبلوماسية الوطنية تتحدى المؤامرات الفرنسية، جريدة الشعب، العدد 14717، الجزائر، 2008.

المجلات:

1-بلوزاع براهمة: المجتمع الجزائري في الجرائد التونسية (1947 -1954) من خلال كتابات الجزائرية، مجلة فصلية، العدد 706، 2005.

2-خليفي عبد القادر: المؤتمرات الأفرو آسيوية والقضية الجزائرية، مجلة المصادر، العدد 8، الجزائر، 2008.

3-رخيلة عامر: الثورة الجزائرية والمغرب العربي، مجلة المصادر، العدد 1، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954، الجزائر، [دت].

4-الزبيري محمد العربي: الخطوات الأولى في التطبيق الميداني لأهداف الثورة الجزائرية، مجلة المصادر، العدد 2، الجزائر، 1999.

5-كواتي مسعود: دور محمد بوزيدي في الإعلام الثوري السمعي، مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العدد 7، 2002.

6-لونيسي إبراهيم، ظهور جبهة التحرير الوطني وتطوراته إلى غاية 1956، مجلة المصادر، العدد 12، الجزائر، 2005.

7-مقلاتي عبد الله: تطور الثورة خلال المرحلة الأولى والصعوبات التي إعترضتها (1954-1956)، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 1، المسيلة، 2011.

8-هلال عمار: الحركة الوطنية بين العمل السياسي والفعل الثوري (1947-1954)، مجلة الذاكرة، العدد 3، الجزائر، 1995.

الملتقيات:

1-الملتقى الوطني حول الإعلام ومهامه أثناء الثورة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

2-الملتقى الوطني حول التسليح والمواصلات أثناء الثورة (1956-1962)، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954، الجزائر، 2001.

رابعا: المصادر باللغة الفرنسية:

1-Boudiaf Mohamed : la préparation du premier Novembre 1954, 2éme Edition, Dar eloumane, Alger, 2011, P 136.
2-Harbi Mohamed: La guerre commence en Algérie, Paris, 1984, p 187

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

دعاء

شكر وعرفان

إهداء

المقدمة.....أ-ح

الفصل التمهيدي: التعريف بجبهة التحرير الوطني الجزائرية..... 08-33

أولا: خلفيات ميلاد جبهة التحرير الوطني.....09-20

1-نشأة المنظمة الخاصة.....09- 15

2-نشأة اللجنة الثورية للوحدة والعمل.....15-16

3-إجتماع الـ 22 وتشكيل لجنة الـ 6.....17-20

ثانيا: مبادئ جبهة التحرير الوطني.....20-25

1-المبادئ السياسية.....20-23

2-المبادئ الإجتماعية والإقتصادية..... 23 24

3-المبادئ الأخلاقية.....24-25

ثالثا: أهداف جبهة التحرير الوطني.....25-33

1-الأهداف الداخلية.....26-31

2-الأهداف الخارجية.....31-33

الفصل الأول: نشاط جبهة التحرير الوطني في مصر (1954-1958)..... 34-75

أولا: النشاط السياسي.....35-54

1-البدايات الأولى لنشاط جبهة التحرير الوطني في مصر.....35-43

2-علاقة الداخل بالخارج.....43-48

3-مؤتمر 1957.....48-54

ثانيا: النشاط العسكري.....54-63

1-الإمداد بالسلاح قبل مؤتمر الصومام.....54- 60

2-الإمداد بالسلاح بعد مؤتمر الصومام.....60-63

ثالثا: النشاط الإعلامي والثقافي.....64-76
1-النشاط الإعلامي.....64-74
أ-إذاعة صوت العرب من القاهرة.....65-68
ب-وفد جبهة التحرير الإعلامي.....68-73
2-النشاط الثقافي.....73-75
الفصل الثاني: جبهة التحرير الوطني والحكومة المؤقتة (1958- 1962).. 76-104
أولا: ظروف تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.....77-83
1-الظروف الداخلية.....77-81
2-الظروف الخارجية.....81-83
ثانيا: أهداف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.....83-86
1-على الصعيد الداخلي.....83-84
2-على الصعيد الخارجي.....85-86
ثالثا: مواقف الدول العربية من تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.....86-90
رابعا: علاقة جبهة التحرير الوطني بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.....90-103
الفصل الثالث: نشاط جبهة التحرير الوطني في تونس(195- 1962)....104-145
أولا: النشاط السياسي.....105-121
1-أوضاع تونس ما بين (1954- 1956)..... 105-110
أ الأوضاع السياسية.....105-109
ب-الأوضاع الإقتصادية.....109-110
ج-الأوضاع الإجتماعية.....110-111
2-نشاط جبهة التحرير ما بين (1956- 1958)..... 110-117
أ- موقف قادة جبهة التحرير من الإستقلال الذاتي التونسي.....110-111
ب- العلاقات الجزائرية التونسية.....111-112
ج-الموقف التونسي من نشاط جبهة التحرير.....112-117
3-تطور نشاط جبهة التحرير ما بين (1958- 1962)..... 117-121
ثانيا: النشاط العسكري.....121-135
1-الإمداد بالسلاح ما بين (1954- 1957.....122-129

-الإمداد بالسلاح ما بين (1958- 1962)..... 135-129
النشاط الإعلامي والثقافي.....145-135
-النشاط الإعلامي.....143-135
- الصحف الجزائرية بتونس.....139-136
ب- إذاعة صوت الجزائر من تونس.....143-139
2-النشاط الثقافي.....145-143
أ- الشعر.....144-143
ب- فريق جبهة التحرير 145-144
خاتمة.....150-146
قائمة الملاحق.....162-151
قائمة المصادر و المراجع.....176-163
فهرس الموضوعات 180-177